التقرير السنوي ٢٠٠٨

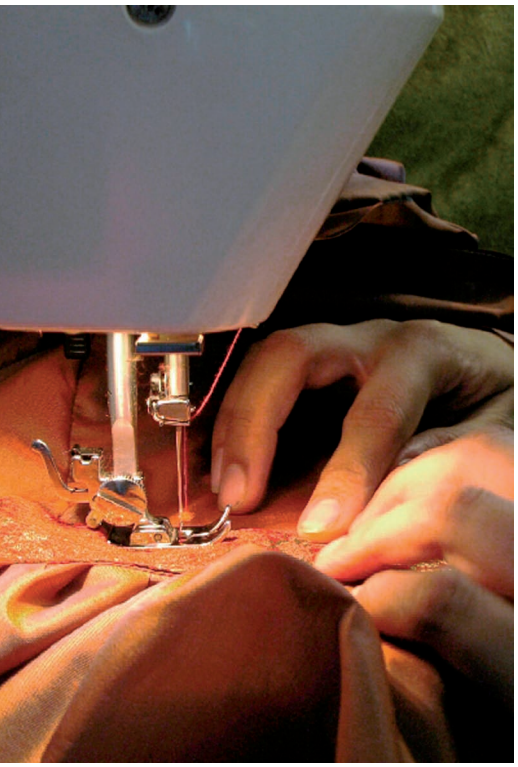

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

التقرير السنوي ٢٠٠٨

مجلس التنمية الصناعية،
الدورة السادسة والثلاثون

لجنة البرنامج والميزانية،
الدورة الخامسة والعشرون

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
فيينا، ٢٠٠٩

هذه الوثيقة صادرة دون تنقيح رسمي من جانب الأمم المتحدة. ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا طريقة عرض المادة التي تتضمّنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها، أو نظامها الاقتصادي أو درجة تنميتها. والتسميات من قبيل "متقدّمة"، أو "صناعية"، أو "نامية" يُقصد منها اليُسر الإحصائي ولا تعبّر بالضرورة عن حكم على المرحلة التي بلغها بلد أو منطقة ما في مسيرة التنمية. وذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية لا يعني أنها تحظى بتأييد اليونيدو.

والورق المستخدم في طباعة النص الداخلي لم يصنع من مواد حرجية كما إنه غير مطلي. وهو معتمد من معهد الإدارة البيئية والتقييم البيئي ومجلس رعاية الغابات (بترتيب المسؤولية الإشرافية) وبرنامج اعتماد الشهادات الحرجية (بترتيب المسؤولية الإشرافية).

ISSN 1020-7708

Distr.
GENERAL

IDB.36/2-PBC.25/2
2009

ARABIC
Original: ENGLISH

تصدير

اليونيدو والتنمية الصناعية

زاد الرخاء في الكثير من البلدان النامية بفضل تدويل الإنتاج الصناعي والتجارة والاستثمارات والتكنولوجيا. غير أن بلدانا عديدة تخلفت عن الركب، وتزايد القلق بشأن تأثير الصناعة على استهلاك الطاقة والمياه والمواد الخام إلى جانب تأثيرها على تغيّر المناخ. ومن ثم، فاليونيدو، باعتبارها المؤسسة المتخصّصة في الأمم المتحدة المكلفة بتعزيز التنمية الصناعية المستدامة وتوثيق التعاون الصناعي الدولي، تعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال الصناعة على نحو مؤثّر إيجابيا على البيئة ومفيد للفقراء، بما يمكن أن يحسّن من مستويات المعيشة ونوعية الحياة للبشر في شتى بقاع الأرض، ولا سيما في أفقر البلدان.

وتسعى اليونيدو إلى تحقيق هذا الهدف من خلال وظائفها كمحفل عالمي ومن خلال أنشطتها في مجال التعاون التقني مع البلدان النامية ومن خلال عملها البحثي والمعياري. وتركّز المنظمة على ثلاث أولويات مواضيعية هي التالية:

- الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية؛
- بناء القدرات التجارية؛
- البيئة والطاقة.

مشاركة اليونيدو في النظام الإنمائي العالمي

يمكن تعزيز التنمية الصناعية على خير وجه في إطار نهج كلي للتنمية البشرية بجهود مشتركة تنهض بها هيئات متعدّدة الأطراف وثنائية ومنظمات غير حكومية ومؤسسات خاصة تتعاون على مساعدة البلدان والمناطق النامية في بلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا وفي تلبية احتياجات كل بلد على حدة وفقا لقدرة كل جهة وتخصّصاتها.

وتحقيقا لهذه الغاية، أسّست المنظمة تحالفات وروابط تآزر ابتغاء تعظيم قيمة نتائج عملها. ودخلت اليونيدو في شراكات وثيقة مع مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز التجارة الدولية وجهات أخرى. كما أن التعاون والتضافر في العمل مع المؤسسات الحكومية المكملة والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية العالمية والإقليمية ركن محوري من أركان نهج المنظمة. وتتعاون اليونيدو، علاوة على ذلك، تعاونا نشطا مع وكالات المساعدة الثنائية والمنشآت الخاصة والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية.

والتزاما بالنهوض بكفاءة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وزيادة فعاليته وتأثيره، تؤيّد اليونيدو بشدّة إصلاح الأمم المتحدة الذي بات في وقت يشهد فيه العالم أزمة مالية ضرورة أشدّ إلحاحا عن ذي قبل.

مساهمة اليونيدو في جدول الأعمال الإنمائي العالمي

يتطلّب اتّساق العمل تماسكا في السياسات. وتتعاون اليونيدو مع شركائها العديدين على تحقيق أهداف إنمائية، من ضمنها جوانب عمل محدّدة في ميداني حماية البيئة ومكافحة تغيّر المناخ.

ومن بين أهم الغايات المنشودة في هذا الشأن الأهداف الإنمائية للألفية. ولئن كان للتنمية الصناعية أثرها الهام في بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية، فإن اليونيدو تولي تركيزا خاصا للأهداف التالية منها:

- **الهدف ١**: القضاء على الفقر المدقع والجوع

  تركّز اليونيدو عملها الميداني على تشجيع النمو على درب الصناعة سعيا لانتشال السكان من وهدة الفقر.

- **الهدف ٣**: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

  تعزيز مشاركة المرأة في القطاعات الإنتاجية، ولا سيما دورها في إقامة المشاريع، من خلال توفير الدعم السياساتي والمؤسسي إلى جانب بناء القدرات.

- **الهدف ٧**: كفالة حماية البيئة

  الصناعة مصدر أساسي للنمو الاقتصادي اللازم لمحاربة الفقر، ولكنها تتسبّب أيضا في قدر كبير من التدهور البيئي. وتساعد اليونيدو في حماية البيئة بالحد من التلوّث الصناعي والتماس تكنولوجيات جديدة وأنظف من أجل الصناعة وتشجيع الطاقة المتجدّدة وكفاءة استخدام الطاقة.

- **الهدف ٨**: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

  إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مهمة جماعية، ولذا تعمل اليونيدو في إطار شراكات مع الغير في مختلف نواحي نشاطها إلى جانب معالجة الغايات الأساسية للهدف ٨ بشأن تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، وكذلك المساعدة، من خلال نشاطها في مجال بناء القدرات التجارية، على بناء نظام تجاري مفتوح قائم على قواعد وقابل للتنبؤ.

ويمكن الاطلاع على تفاصيل عن هيكل المنظمة في نهاية هذا التقرير تحت عنوان "معلومات عامة عن اليونيدو".

المحتويات

الصفحة

رسالة من المدير العام ٢

الفصل ١- استعراض أحداث السنة ٥
ألف- إدارة التعاون التقني ٥
باء- حشد الأموال ٧
جيم- تعزيز عملية الإصلاح ١٠
دال- إدارة الموارد البشرية ١٦
هاء- مكاتب اليونيدو ٢٠
واو- إصلاح الأمم المتحدة وتحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.. ٢٤
زاي- الشراكات مع الهيئات الأخرى ٣٠
حاء- أنشطة الدعوة إلى المناصرة ٣٢

الفصل ٢- الاستفادة من طاقات البحث وأرصدة الخبرات والأفكار ٣٥
ألف- التركيز على المسائل الأساسية ٣٥
باء- محفل للتنمية العالمية ٣٦
جيم- تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٩ ..... ٣٧
دال- مجموعة كاملة من المعلومات ٣٨

الفصل ٣- الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية ٤١
ألف- الدعم السياساتي من أجل صناعات قادرة على المنافسة وتنمية القطاع الخاص ٤١
باء- تنمية التجمعات ٤٢
جيم- تنمية المشاريع الريفية والنسائية ٤٣
دال- الصناعات الزراعية ٤٤
هاء- الاستثمار والتكنولوجيا ٤٨
واو- الاستخدام المثمر للطاقة في الريف ٤٩
زاي- الفقر والبيئة ٥٠

الفصل ٤- بناء القدرات التجارية ٥٣
ألف- القدرات الصناعية اللازمة للمنافسة التجارية ٥٣
باء- البنية التحتية الخاصة بالنوعية ومطابقة المواصفات ٥٥
جيم- المعونة لصالح التجارة ٥٧
دال- اتحادات التصدير ٥٨
هاء- المسؤولية الاجتماعية للشركات ٥٨

الصفحة

الفصل ٥- البيئة والطاقة ٦١
ألف- السعي إلى عالم أنظف ٦١
باء- الكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة ٦٤
جيم- بروتوكول مونتريال ٦٦
دال- تكنولوجيات جديدة لبيئة سليمة في المستقبل ٦٨

الفصل ٦- البرامج الجامعة ٧١
ألف- التعاون بين بلدان الجنوب ٧١
باء- أقل البلدان نموا ٧٣
جيم- تنسيق الأمن البشري ٧٤
دال- البحوث في خدمة الاستراتيجية الصناعية ٧٦
هاء- الإحصاءات الصناعية ٧٨
واو- البرامج الإقليمية وأنشطة الدعم ٧٨

الفصل ٧- ملامح مشاريع مختارة ٨١
ألف- الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية ٨١
باء- بناء القدرات التجارية ٨٨
جيم- البيئة والطاقة ٩٨
دال- البرامج الجامعة ١٠٥

معلومات عامة عن اليونيدو ١٠٩
ألف- حجم المنظمة وهيكلها ١٠٩
باء- هدف اليونيدو الرئيسي ١٠٩
جيم- أجهزة وضع السياسات ١٠٩
دال- معالم بارزة في السياسات ١١١
هاء- اليونيدو حول العالم ١١٢

الدول الأعضاء في اليونيدو ١١٣

المخطط التنظيمي لليونيدو ١١٤

قائمة المختصرات ١١٥

التذييلات على القرص المدمج (سي دي-روم)

التذييلات على القرص المدمج (سي دي–روم)

المحتويات

ألف– الإحصاءات التشغيلية

باء– المشاريع الموافَق على تمويلها من التبرّعات

جيم– جوانب التعاون التقني المقدّم إلى أقل البلدان نموا

دال– البرنامج العادي للتعاون التقني

هاء– توزّع الخبراء الجغرافي

واو– الأنشطة التدريبية

زاي– الاتفاقات والترتيبات الأخرى المبرمة في عام ٢٠٠٨

حاء– العروض الإيضاحية/الحلقات الدراسية الترويجية التي نظّمتها مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا بشأن بلدان معيّنة

طاء– المشتريات

ياء– التمثيل الميداني

كاف– تركيبة الأمانة والمعلومات ذات الصلة بالعاملين

لام– تنمية قدرات الموظفين

ميم– مختارات من المنشورات الصادرة

نون– اجتماعات أفرقة الخبراء والندوات والحلقات الدراسية والاجتماعات الأخرى

سين– الإحصاءات الصناعية

عين– قائمة أنشطة التعاون التقني

رسالة من المدير العام

قلّما واجه العالم أخطارا وتحدّيات بهذا الكمّ مثلما شهده عام ٢٠٠٨. فالكوارث التي حاقت بالعالم خلال ذلك العام من جرّاء التقلّبات الحادّة في أسواق الوقود والمواد الغذائية والمال العالمية أوضحت بجلاء مدى هشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان في جميع البلدان ولا سيما أفقرها. ويجب أن يضاف إلى تلك الكوارث التحدّي المروّع المتمثّل في تغيّر المناخ. وفي الوقت الذي نشهد فيه أخيرا، وفق ما جاء في تقرير الأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٨، بزوغ اتجاه لتراجع الفقر في شتى أرجاء العالم، بات هذا الوضع يشكّل أخطر تحدّ يهدّد رفاهنا العام على مدى عقود من الزمن.

لكنّ اليونيدو لا تقف مكتوفة اليدين في مواجهة هذه الأخطار الجديدة. فنحن نبذل قصارى جهدنا من أجل تشجيع نمو الصناعة سعيا لمحاربة الفقر. وأضحت مهمة النهوض بالتنمية الصناعية المستدامة وتعزيز التعاون الدولي في مجال الصناعة، التي هي صلب ولاية اليونيدو، ضرورة أشدّ إلحاحا من أي وقت مضى.

إنّ علينا أن نواجه هذه المخاطر معا. وقد اتُخذت في عام ٢٠٠٨ خطوات واسعة وجديرة بالترحيب صوب توحيد الأداء في منظومة الأمم المتحدة، التي شرعت في تطبيق ذلك النهج مؤخّرا. وكان للحوار الرفيع المستوى، الذي نظّمته اليونيدو في آذار/مارس تحت اسم "الاتّساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة: الخطوات المقبلة"، دورٌ بنّاءٌ في رسم معالم طريق المستقبل. وما زالت اليونيدو ملتزمة بالعمل على تحقيق التعاون والاتساق بين الوكالات بصور من بينها الدور الكامل الذي تنهض به في المجموعة المعنية بالتجارة

والقدرات الإنتاجية، التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين)، ومشاركتها النشطة في أفرقة الأمم المتحدة القُطرية، إلى جانب استمراري شخصيا في رئاسة آلية الأمم المتحدة المعنية بالطاقة.

إنني لأعتقد بشدّة أن معالجة النمو الاقتصادي ومكافحة تغيّر المناخ ليستا مجرّد مهمتين متضافرتين، فهما أيضا جناحا طائر واحد. وهنا أيضا يجب أن يصبح التعاون الدولي الفعال حجر الزاوية في السعي للتجديد. وقد سخّرت اليونيدو في عام ٢٠٠٨ رصيدها من الخبرات لمعالجة مسائل من قبيل التلوّث الصناعي، والطاقة الخضراء والصناعة، ونقل التكنولوجيا، في عدد من المحافل، ومن بينها الاجتماع التحضيري الهام الذي عُقد في بوتسنان تمهيدا لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩.

ويسعى التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨ إلى تزويد القارئ بلمحة تصوّر منظمة تمضي قُدما. فهو يصف عددا من المبتكرات التي أُخذ بها في العام الماضي لضمان أن تغدو اليونيدو في مقدّمة الساعين إلى تبسيط ممارسات العمل ومزاولة الإدارة القائمة على النتائج، وشمل ذلك اعتماد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل الجديد للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، الذي كان أول وثيقة من نوعها تبنى بأكملها على مبدأ الإدارة القائمة على النتائج.

وعلاوة على ذلك، أعتقد أن التقرير يصوّر منظمة تعمل بهمّة على الحدّ من الفقر وتزيل عوائق حقيقية أمام التجارة وتسعى إلى القضاء على الانبعاثات الصناعية الضارة وتفتح أبوابا للوصول إلى الطاقة. وهذا ما تشهد عليه الأرقام أيضا، حيث بلغ مقدار أنشطة التعاون التقني المنفذة ١٢٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، أي بزيادة كبيرة على الرقم المحقّق في العام السابق، وهو ١١٧ مليون دولار. وحافظت اليونيدو على أدائها الممتاز في مجال حشد الأموال حيث بلغ إجمالي ما جمعته ١٥٥ مليون دولار. وزاد المبلغ المتاح لأعمال التنفيذ في المستقبل فوصل إلى ٣١٢ مليون دولار، وهو أعلى مستوى مسجّل في تاريخ اليونيدو.

ويتتبّع هذا التقرير مجالات التركيز المواضيعية التي تكرّس لها اليونيدو جهودها، فهو يبيّن بوضوح كيف تسعى أنشطتها إلى النجاح في تحقيق نتائج من شأنها تعزيز السياسات الصناعية وبناء المؤسسات في دائرتي القطاع العام والخاص. ويسلّط التقرير الضوء كذلك على كيفية تطويع اليونيدو لخدماتها وفقا للاحتياجات القُطرية والإقليمية.

وإني لواثق من أنكم ستلمسون في هذا التقرير أن اليونيدو منظمة تنعم برصيد وافر من المعرفة والخبرة وتحرص على التحلّي بالمرونة والسعي لإيجاد الحلول في منهجيتها وفي أسلوبها في الإنجاز وأنها مستعدّة للعمل على مجابهة التحدّيات المقبلة في إطار من الشراكة مع الغير.

مقر اليونيدو في مركز فيينا الدولي

١ استعراض أحداث السنة

ألف– إدارة التعاون التقني

ضمان النوعية

تعزّزت بإنشاء وحدة ضمان النوعية خلال هذا العام آلية استعراض وإقرار أنشطة التعاون التقني المنشأة في عام ٢٠٠٦ والمؤلّفة من لجنة الموافقة على البرامج التي يدعمها الفريق الاستشاري المعني بالنوعية. وتضطلع وحدة ضمان النوعية المذكورة بمسؤولية تنسيق جميع الأنشطة الإدارية والفنية التي تدعم عمل لجنة الموافقة على البرامج والفريق الاستشاري المعني بالنوعية، وتضطلع كذلك بمسؤولية إدارة ودعم عملية التقييم بتقديم توجيهات بشأن اتّساق تطبيقها ورصد نوعيتها على نطاق المنظمة.

وشملت أنشطة الوحدة ما يلي:

- تنظيم ٩٠ اجتماعا للجنة الموافقة على البرامج والفريق الاستشاري المعني بالنوعية، وكذلك الاضطلاع بمهمة الأمانة لكليهما؛
- عقد ١٣٥ لقاء فرديا مع مديري المشاريع لمناقشة إدخال تحسينات على تصاميمها؛
- إعداد ١٤٠ مذكّرة استشارية للجنة الموافقة على البرامج؛
- إجراء دورتين لتدريب الموظفين الجدد على المبادئ التوجيهية للتعاون التقني.

وبناءً على طلب من الإدارة العليا، أجرت الوحدة استعراضا لإجراءات اليونيدو الخاصة بالمعايير الائتمانية لمرفق البيئة العالمية المتعلقة بالتقييم والرصد أوائل عام ٢٠٠٨، وقدّمت توصيات لتحسين الامتثال. ويقدّم الباب ١–جيم مزيدا من التفاصيل عن عمل الوحدة في هذا السياق.

وفي آذار/مارس، وُسّعت العضوية الحالية للفريق الاستشاري المعني بالنوعية (رئيس وعضوان دائمان من وحدة ضمان النوعية، وثلاثة أعضاء بالتناوب من الفروع التقنية يمثل كل منهم مجالا من المجالات المواضيعية الثلاثة ذات الأولوية، ومستشار من فريق التقييم) بإضافة عضو بالتناوب من فرع العمليات الإقليمية والميدانية ومستشار ثان للمسائل المتصلة بمرفق البيئة العالمية.

واستعرض الفريق خلال الاجتماعات الأسبوعية ٢٦١ مقترحا، كان من ضمنها كشوف لملخصات الخدمات، واستمارات لاختيار البرامج، وبرامج/مشاريع مستوفاة الصياغة، وقدّم ملاحظات/توصيات خطية بشأن كل مقترح. ونوقشت عند الاقتضاء المقترحات مع مديري المشاريع لتوضيح الجوانب موضع التساؤل وإسداء المشورة بشأن التحسينات الممكنة قبل تقديمها إلى لجنة الموافقة على البرامج وإلى الجهات المانحة.

ويؤكّد ارتفاع نسبة الموافقات التي أبدتها لجنة الموافقة على البرامج أنّ الفريق ما زال ينهض بدور هام في التحسين المتواصل لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها المنظمة، وخاصة فيما يتعلق بتصميم المشاريع وطرائق تنفيذها، وإدراج آليات الرصد والإبلاغ والتقييم.

الموافقة على البرامج

استعرضت لجنة الموافقة على البرامج، جريا على عادتها، في اجتماعاتها الدورية كشوف ملخصات الخدمات، ومفاهيم المشاريع، ووثائق المشاريع المستوفاة الصياغة، والبرامج المتكاملة، والبرامج المشتركة وفئات معيّنة من تنقيحات المشاريع/الميزانيات.

وخلال السنة، عُقد ٤٤ اجتماعا لاستعراض ٤١٣ مقترحا جديدا و٣٠١ تنقيح للمشاريع/الميزانية. ويعطي الجدول ١ تصنيفا لقرارات لجنة الموافقة على البرامج؛ ويبيّن الشكلان ١ و٢ توزيع المقترحات والتنقيحات المقدّمة بحسب المجال المواضيعي وبحسب المنطقة.

الجدول ١– الإجراءات التي اتخذتها لجنة الموافقة على البرامج بشأن المقترحات والتنقيحات المقدّمة خلال عام ٢٠٠٨

	العدد	النسبة المئوية
المقترحات الجديدة	٤١٣	١٠٠
الموافق عليها	٣٢٧	٧٩
المرجأة	٥٠	١٢
المطلوب إعادة تقديمها	٢٩	٧
غير الموافق عليها	٧	٢
تنقيحات المشاريع/الميزانية	٣٠١	١٠٠
الموافق عليها	٢٩٥	٩٨
غير الموافق عليها	٦	٢

الشكل ١– توزّع المقترحات والتنقيحات حسب المجال المواضيعي

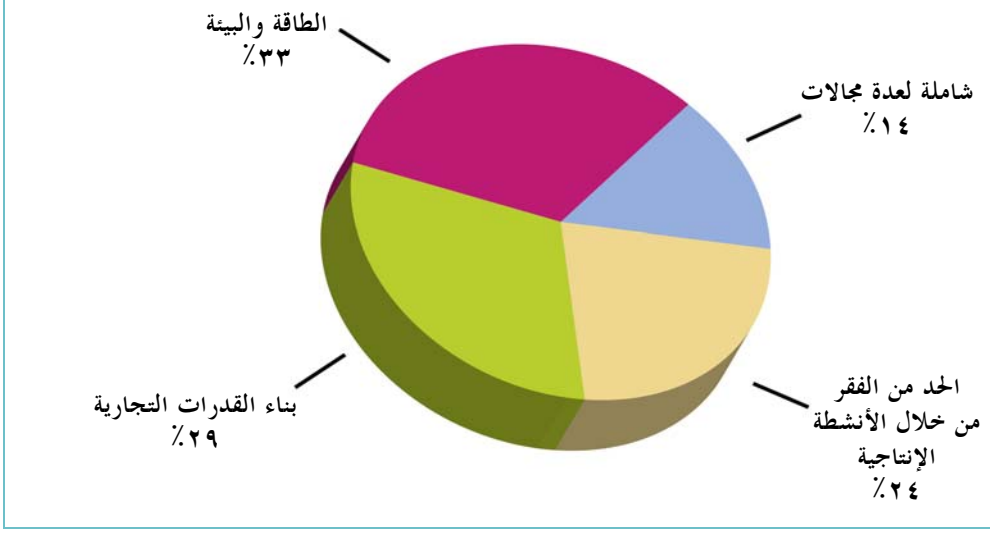

الشكل ٢– توزّع المقترحات والتنقيحات حسب المنطقة

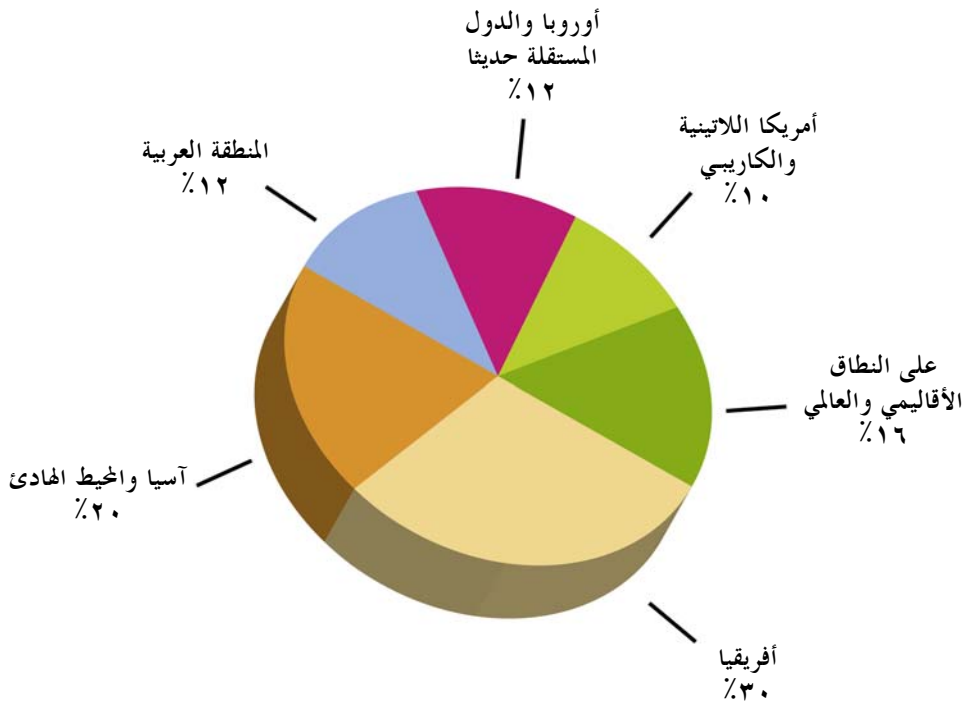

باء– حشد الأموال

التعاون التقني – صافي قيمة المشاريع الموافَق عليها

في عام ٢٠٠٨، تواصل الأداء الممتاز في مجال حشد الأموال الذي تبدى في السنوات الأخيرة. فقد بلغ صافي قيمة مشاريع التعاون التقني وبرامجه الموافَق عليها من جميع المصادر المالية ما مجموعه ١٥٥,٢ مليون دولار.

وارتفع حجم المشاريع المنفذة في مجال التعاون التقني خلال العام إلى ١٢٣,٦ مليون دولار، بينما زاد حجم حافظة المشاريع والبرامج "المتاحة" بمقدار ٣٠,١ مليون دولار، فبلغ رقما قياسيا هو ٣١٢,٢ مليون دولار، مما يهيّئ المجال أمام اليونيدو لمواصلة التوسع في إنجاز مشاريع التعاون التقني في السنوات القادمة. ويوضّح هذا الاتجاه الشكل ٣.

الشكل ٣ ألف– الأموال المتاحة لليونيدو للتنفيذ في المستقبل

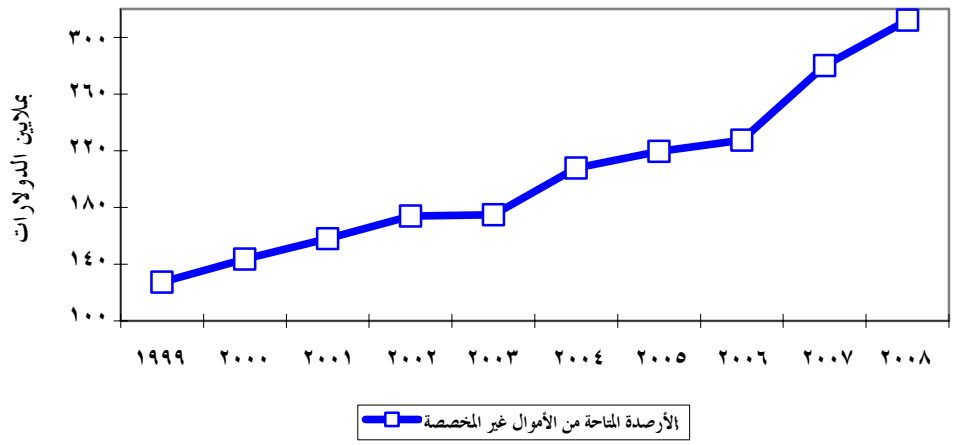

الشكل ٣ باء– أنشطة اليونيدو المنفّذة في مجال التعاون التقني

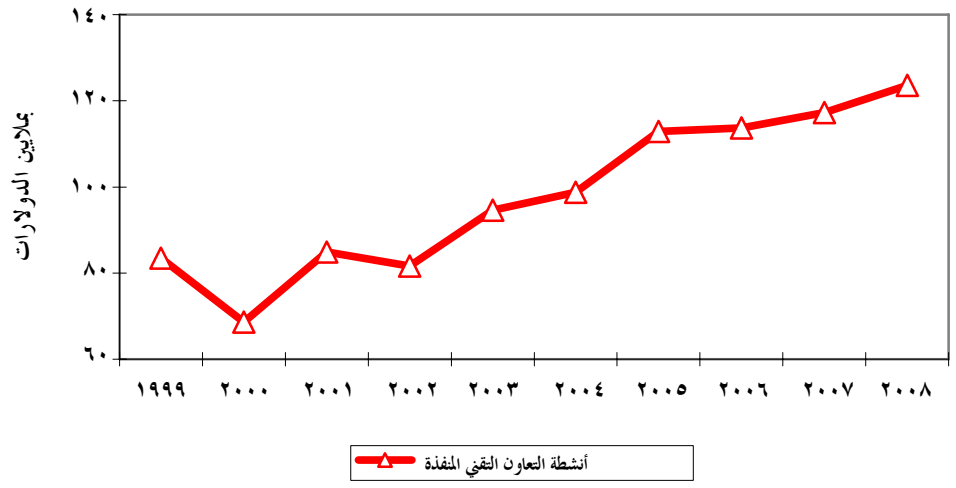

حشد الأموال

من بين الأولويات الموضوعية الثلاث لليونيدو، حظيت البيئة والطاقة بأكبر حصة من التمويل في عام ٢٠٠٨، حيث حشد من أجلها مبلغ ٥٤,٢ مليون دولار؛ بينما حُشد مبلغ ٥٣,٤ مليون دولار للحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، بما في ذلك أغلب الأنشطة المتصلة بالأمن البشري، أما بناء القدرات التجارية فقد اجتذب ٢٦,٨ مليون دولار. وحقّقت الأولوية المواضيعية للحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية أعلى مستوى مسجّل منذ بدء العمل بالأولويات المواضيعية الثلاث، وذلك بفضل الأنشطة المتصلة بالأمن البشري (انظر أدناه) وعمليات الإصلاح في أعقاب الأزمات، وليس هذا فحسب، بل أيضا بفضل

الصناديق الاستئمانية الجديدة الخاصة بمبادرة أمم متحدة واحدة وصندوق الأهداف الإنمائية للألفية المموّل من إسبانيا من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي).

وبلغ حجم تمويل اليونيدو الوارد من مصادر حكومية ٩٢,٦ مليون دولار (بما في ذلك تكاليف الدعم)، أي نفس المستوى المسجّل في العام السابق تقريبا. وكانت إيطاليا أكبر مساهم عام ٢٠٠٨ إذ بلغ صافي مساهماتها ١٧,٥ مليون دولار، تليها المفوضية الأوروبية التي قدّمت ١١,١ مليون دولار. ومن المساهمين الرئيسيين الآخرون النرويج التي قدّمت ٨,٥ ملايين دولار واليابان التي قدّمت ٧,٤ ملايين دولار (منها ٠٠٠ ٤٠٠ دولار من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري)، وسويسرا، التي قدمت ٢,٥ مليون دولار، والنمسا وفرنسا، اللتان قدّم كل منهما ٢,٣ مليون دولار، ونيجيريا ١,٩ مليون دولار، والهند ١,٧ مليون دولار، والصين ١,٦ مليون دولار، والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة اللذان قدّم كل منهما ١,٢ مليون دولار، ومصر ١,١ مليون دولار وألمانيا مليون دولار. ووردت مساهمات حكومية تبلغ قيمتها ١٨,٤ مليون دولار من خلال عدد من الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التابعة للأمم المتحدة (انظر أدناه). ويبيّن التذييل باء توزيع المشاريع الموافق عليها من صندوق التنمية الصناعية والصناديق الاستئمانية حسب المنطقة والأولوية المواضيعية. وفي مجال البيئة، بلغ التمويل المقدم من الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال ٣٣,٤ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، خصص أيضا لتنفيذ بروتوكول مونتريال مبلغ ٣,٦ ملايين دولار من المساهمة الإيطالية إلى جانب ٠٠٠ ٢٠٠ دولار من المساهمتين الفرنسية والإسبانية المذكورتين أعلاه. وتراجع حجم تمويل المشاريع الموافق عليها في إطار مرفق البيئة العالمية إلى ٩,١ ملايين دولار، وهو يتمثّل أساسا في تمويل جزئي لمشاريع تحضيرية في مجالي الطاقة والملوثات العضوية العصية. لكن ذلك سيمهد الطريق أمام زيادة كبيرة في تمويلات مرفق البيئة العالمية في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، عندما توضع في الشكل النهائي المشاريع الواسعة النطاق المتولّدة من المشاريع التحضيرية وتنال الموافقة فيما هو متوقع. ويشترط مرفق البيئة العالمية توفير تمويل مشترك لمشاريع المساعدة التحضيرية وكذلك للمشاريع الناتجة عنها، وهو تحد كبير، خاصة في المشاريع الكبيرة المنفذة في أقل البلدان نموا. وسوف تتصل اليونيدو بالمانحين لالتماس المساعدة في حل هذه المشكلة.

وفي عام ٢٠٠٨، زادت المساهمات الواردة من خلال الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين زيادة كبيرة. ومع أن هذه التبرعات كانت موجهة في السنوات الأخيرة إلى المساعدة في أعقاب الأزمات، فقد ورد في عام ٢٠٠٨ ما يقرب من ٤ ملايين دولار من الصناديق الاستئمانية لمبادرة أمم متحدة واحدة المتعددة المانحين لتمويل أربعة أنشطة من أنشطة اليونيدو في أربعة بلدان تطبّق فيها على سبيل التجربة مبادرة أمم متحدة واحدة (أوروغواي وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا وموزامبيق)، مع إقرار اعتمادات إضافية للسنوات المقبلة. وأصبح صندوق الأهداف الإنمائية للألفية، يعمل بكامل طاقته، وأقرت برامج مشتركة بين عدة وكالات تشارك فيها اليونيدو في ١٠ بلدان، وبناء على ذلك جرى تسلّم مبلغ ٢,٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ من المبالغ الموافق على اعتمادها في هذا الشأن، ومجموعها ١٠ ملايين دولار تقريبا. وأضافت الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين المعنية بمراحل ما بعد انتهاء الأزمات نحو ١٢ مليون دولار على المبالغ الموافق عليها في عام ٢٠٠٨.

ويبدو الوضع حافلا بقدر أكبر من الوعود فيما يتعلق بعام ٢٠٠٩. فمن المتوقع أن يتواصل الاتجاه نحو زيادة المساهمات الحكومية، مع الحفاظ على حجم المشاريع الممولة في إطار بروتوكول مونتريال. وعلاوة على

ذلك، يُتوقّع أن يبدأ تشغيل أول برنامج من برامج التعاون التقني دون الإقليمية الرئيسية التي وضعت بالتعاون مع مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والمفوضية الأوروبية. وعلاوة على ذلك، قد تُقر في نهاية السنة أولى البرامج الواسعة النطاق الجاري وضعها بشأن الطاقة المتجدّدة لكي يموّلها مرفق البيئة العالمية. وهناك تطور ثالث قد يسفر عن المزيد من التمويل يتمثّل في البرامج الثمانية التي وضعت مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية في إطار التحضير للاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا الذي نُظم بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية في نهاية عام ٢٠٠٨. وهذه البرامج المصممة من أجل تلبية الاحتياجات القُطرية المستبانة في الإطار المتكامل السابق، قد تحصل على تمويل من الجهات المانحة من خلال الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل المعزَّز أو من مساهمات ثنائية في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة.

والقضية الرئيسية لعام ٢٠٠٩، التي يعرضها تقرير حديث مقدم إلى الدول الأعضاء في مجلس التنمية الصناعية،[١] هي مدى قدرة اليونيدو على تقديم أو حشد الأموال اللازمة للوفاء بشرط تقاسم التكاليف الذي تفرضه الجهات المانحة والبرامج.

جيم– تعزيز عملية الإصلاح

إعادة الهيكلة التنظيمية

في ١ آذار/مارس، عدّلت اليونيدو هيكلها التنظيمي على النحو المبيّن في الصفحة ١١٤ وأعدّت اختصاصات جديدة لكل وحدة تنظيمية. وقد أُعيد تحديد مهام الموظفين وفقا لهذا الهيكل على أساس عملية تشاور واسعة النطاق جرت في أواخر عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨، وكانت ذروتها تنظيم معتكف موسع لمجلس الإدارة حضره معظم كبار موظفي اليونيدو وممثلي مجلس موظفيها.

وقد استرشد في إعداد الهيكل التنظيمي المعدّل بمبدأ تعزيز المجالات البرنامجية ذات الأهمية المتزايدة ابتغاء تعزيز القدرة على الإنجاز في المقر والميدان إلى جانب صقل صورة اليونيدو من حيث عملها في تقديم المشورة وفي مجال الدعوة.

ومن أهم العناصر المبتكرة في الهيكل الجديد ما يلي:

- إنشاء فرع الطاقة وتغير المناخ، بالإضافة إلى فرع الإدارة البيئية، وذلك استجابة لتزايد الجهود المبذولة على نطاق العالم لمعالجة مشكلة تغير المناخ. ويضم الفرع الجديد وحدة لسياسات وشراكات الطاقة من بين مهامها مساندة المدير العام في الاضطلاع بمسؤوليات عمله كرئيس لآلية الأمم المتحدة المعنية بالطاقة؛
- إدماج الوظائف الاستشارية الخاصة بالسياسات الصناعية في فرع السياسات الصناعية وتنمية القطاع الخاص؛

---

(١) IDB.35/7-PBC.24/7.

- إنشاء وحدة للشراكة مع المؤسسات المالية الدولية تهدف إلى توثيق تعاون اليونيدو مع المصارف العالمية والإقليمية للتنمية، وتحديدا مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) (انظر أيضا الباب ١-زاي)؛
- إدماج المهام المتعلقة بضمان النوعية والموافقة على برامج ومشاريع التعاون التقني بمهام حشد الموارد والعلاقات مع الجهات المانحة (انظر أيضا الباب ١-ألف)؛
- إنشاء وحدة للدعوة العامة والاتصالات (انظر الباب ١-حاء للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

السياسة الجنسانية

إن ضمان المساواة بين الجنسين وتعميم الأبعاد الجنسانية مسألتان مهمتان في مجال التعاون التقني. وتركز اليونيدو على المبادرات الخاصة بالمرأة، ولا سيما عن طريق برنامج تنمية المشاريع الريفية والنسائية، وقد نفّذت معظم هذه المشاريع في أفريقيا مع التركيز على مجموعة مختارة من القطاعات الفرعية للصناعات الزراعية.

وفي عام ٢٠٠٦، اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين) سياسة على مستوى المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تلزم جميع أعضاء المجلس، ومن بينهم اليونيدو، بالأخذ بمنظور جنساني في جميع البرامج والسياسات والممارسات التنظيمية وتحقيق التوازن الجنساني فيما بين جميع فئات موظفي الأمم المتحدة، ولا سيما على مستويات اتخاذ القرارات.

المدير العام يسلّم جائزة لمواطنة من البحرين من مؤسسي المشاريع خلال حوار الخبراء حول تمكين المرأة وتنمية المشاريع.

وفي إطار سعي اليونيدو للوفاء بالالتزامات التي حدّدها مجلس الرؤساء التنفيذيين، نُظّم حوار بين الخبراء حول تمكين المرأة وتطوير قدراتها على إدارة المشاريع في فيينا في تموز/يوليه. واجتذب هذا الاجتماع شخصيات نسائية بارزة من مصارف التنمية، والقطاع الخاص، ووسائط الإعلام، والدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، من بينهن السيدة راشيل ماينيا، الأمينة العامة المساعدة والمستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة التي ألقت كلمة رئيسية. وكان الهدف من هذا الاجتماع هو

استخلاص الدروس المستفادة وتقديم توصيات ترمي إلى تعزيز دور المرأة بشكل فعّال في إقامة المشاريع، وإلى التغلب على العوائق التي تحول دون تمكين المرأة اقتصاديا من خلال تعميم المنظور الجنساني.

وقدّم المجتمعون توصية رئيسية بضرورة أن تضع اليونيدو سياسة جنسانية وخطة عمل جنسانية بناء على معايير السياسة العامة على نطاق المنظومة. وفي فترة لاحقة، قدّمت إلى المجلس التنفيذي لليونيدو سياسة تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تغطي نطاقا واسعا من العمليات الداخلية للمنظمة، ومجالات التعاون التقني، وأنشطة المحفل العالمي. وتتجه النيّة إلى اعتماد هذه السياسة وتنفيذها في وقت مبكر من عام ٢٠٠٩.

الآثار المناخية لأنشطة اليونيدو

في بداية العام، شكل المدير العام فريقا على نطاق المنظمة معنيا بالمناخ، مهمته إعداد استراتيجية تمكن اليونيدو من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بعدم الإضرار بالمناخ. وتمثلت الأهداف العامة للاستراتيجية في قياس انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن عمل المنظمة، والحد من هذه الانبعاثات كلما أمكن، والتعويض عما يتبقّى من انبعاثات. وأقرّ المجلس التنفيذي الاستراتيجية في آذار/مارس. كما قُدّمت إلى لجنة الخدمات العامة في مركز فيينا الدولي، مع اقتراح باستخدامها كأساس لإعداد استراتيجيات مماثلة للمنظمات الأخرى الكائنة في مركز فيينا الدولي. واستنادا إلى توصيات الاستراتيجية، اتُخذت الإجراءات التالية:

- قياس الآثار: بيّنت التقديرات الأولية للآثار المناخية لأنشطة اليونيدو أن حيّز المكاتب (استخدام التدفئة والتبريد والكهرباء في المكاتب، وعلى رأسها مركز فيينا الدولي) والسفر (ولا سيما الرحلات الجوية) يحدثان القدر الأكبر من الانبعاثات الناشئة عن المنظمة على نحو متساو تقريبا. وإزاء التغييرات الأخيرة في بروتوكولات القياس ونطاق الأنشطة التي ينبغي إدراجها، أُعيدت الحسابات في جولة جديدة لم تكتمل بعد. وتشير التقديرات الأولية إلى أن السفر الجوي سيصبح المسؤول الأكبر عن الآثار المناخية لأنشطة اليونيدو.
- الحد من الآثار: اليونيدو مسؤولة عن إدارة المباني في مركز فيينا الدولي. واتخذت بهذه الصفة عددا من الإجراءات التي أدت إلى خفض استهلاك الطاقة في المجمَّع، حيث استعاضت عن ٩٠ في المائة تقريبا من نوافذ واجهة مركز فيينا الدولي بنوافذ تتوفر فيها أحدث تقنيات العزل الحراري، مما أتاح توفيرا في الطاقة أكثر من ٢٧ في المائة في التدفئة وحوالي ١٧ في المائة في التبريد، واستبدلت جميع المصابيح في ٤ ٠٠٠ مكتب مما أتاح توفير ٥٠ في المائة من الكهرباء المستخدمة للإنارة، وكذلك تحسين أحوال الإضاءة. وأدّى تركيب أنابيب تكثيف جديدة في ١٥ ٠٠٠ وحدة من وحدات تكييف الهواء إلى تحسين التبريد مع الحد من استهلاك الطاقة.

وبدعم من مدينة فيينا، أجرت جهة خارجية مراجعة أولية لاستهلاك الطاقة في مركز فيينا الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وعرضت على لجنة الخدمات العامة توصيات المراجعين، التي تضمّنت استرجاع الحرارة من وحدات معالجة الهواء بواسطة مضخات حرارية، واستخدام الطاقة الشمسية في تسخين المياه، وتطوير نظم تبادل الحرارة إلى الحدود المثلى. ومن الصعب تخفيض استهلاك الطاقة في مكاتب اليونيدو الميدانية لأن اليونيدو هي في العادة مجرد مستأجر من مستأجرين عديدين في مبنى كبير. وفيما يتعلق بالسفر

جوا، اتُخذت إجراءات لتوعية الموظفين بتأثير أسفارهم على المناخ (بيان حجم انبعاثات غازات الدفيئة في كل رحلة على إذن السفر)، ولتشجيعهم على عقد الاجتماعات بالاتصالات المرئية وغير ذلك من بدائل السفر المماثلة حيثما أمكن.

وستجري معاوضة انبعاثات الكربون في مرحلة لاحقة من تنفيذ الاستراتيجية.

الامتثال للمعايير الائتمانية لمرفق البيئة العالمية

أوصى مجلس مرفق البيئة العالمية بمعايير ائتمانية دنيا من أجل هيئات المرفق المعنية بالتطبيق والتنفيذ. وبات الامتثال لهذه المعايير شرطا للحصول مباشرة على أموال من مرفق البيئة العالمية. واستجابةً للتقييم الذي أجراه مجلس الأمناء بشأن الامتثال للمعايير الائتمانية، قدّمت اليونيدو، في شباط/فبراير، تقريرا عن إجراءاتها بشأن معايير المرفق الائتمانية يتضمن استراتيجية واضحة وخطة عمل بالإضافة إلى آلية للرصد. وحاليا، تلتزم اليونيدو التزاما كاملا أو كبيرا بتسعة معايير من أصل المعايير الإثني عشر التي وضعها المرفق، وهي تشمل المراجعة الخارجية للحسابات المالية، وتقديم إقرارات الذمة المالية، ومدونة قواعد السلوك، والمراجعة الداخلية للحسابات، وعمليات الاشتراء، ووظيفة التقييم، ووظيفة التحقيق، والخط الساخن وحماية المبلغين عن المخالفات.

وتجري مراجعة لثلاثة معايير لها آثار واسعة النطاق على إدارة أعمال اليونيدو، وتتطلب استثمار موارد إضافية، تمهيدا للامتثال لها في المستقبل. وللامتثال للمعيار المتعلق بأطر الإدارة والمراقبة المالية، تقترح المرحلتان التاليتان: مرحلة أولى لأنشطة التعاون التقني، ومرحلة ثانية تشمل التغييرات المطلوبة في العمليات المتعلقة بأنشطة الميزانية العادية. وفي أوائل عام ٢٠٠٨، أجرت وحدة ضمان النوعية استعراضا لإجراءات اليونيدو فيما يتعلق بالمعايير الائتمانية المتبقية لمرفق البيئة العالمية (المعايير الخاصة بالرصد ونظم المشاريع المعرّضة للخطر وتقييم المشاريع)، وقدّمت عددا من التوصيات لتحسين الامتثال. ونتيجة لهذا الاستعراض، ترأست الوحدة فريقا عاملا مشتركا بين الفروع معنيا بنوعية التعاون التقني ضمن إطار الخطة التنفيذية للإدارة القائمة على النتائج، لمواجهة التحدي الرئيسي المتمثل في تطوير دورة برامج ومشاريع التعاون التقني، واقترحت نظاما مبسّطا لرصد النوعية من "بدء المشروع" حتى "إنجازه".

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإعادة هيكلة إدارة الأعمال

اعتمد المؤتمر العام في عام ٢٠٠٧ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام،[٢] ووافق على ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ من أجل تنفيذ هذه المعايير. وتُبذل الآن جهود لضمان امتثال اليونيدو لهذه المعايير بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتضطلع الأفرقة العاملة المنشأة لهذا الغرض على نطاق المنظمة بعدّة أنشطة موازية للانتقال إلى هذه المعايير:

(٢) المقرّر م ع-١٢/م-١٤.

- في مجال إدارة الموجودات، اتخذت تدابير متوافقة مع تلك المعايير فيما يتعلق بممتلكات المقر والمصانع والمعدات، ويجري استعراض تدابير التعاون التقني. وعُدّل سجل الموجودات الثابتة لتسجيل ممتلكات المقر والمصانع والمعدات وفقا لاشتراطات تلك المعايير.
- يجري وضع سياسات في مجال تسجيل الإيرادات المتأتية من اتفاقات التمويل الطوعي، بما في ذلك استعراض أهم أنواع اتفاقات التمويل الطوعي.

وسوف يواكب تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام توسع في تطبيق عملية إعادة هيكلة إدارة الأعمال، وهي أداة إدارية لتحسين كفاءة وفعالية عمليات الإدارة الداخلية، بما يشمل الرصد الذي يمكّن المديرين من المبادرة، عند الاقتضاء، إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

وستستثمر هذه العملية الطموحة جميع الفرص المتاحة لتبسيط ومناسقة إدارة أعمال اليونيدو. وأتاح استطلاع للرأي على نطاق المنظمة بشأن إعادة هيكلة إدارة الأعمال لجميع الموظفين فرصة التعبير عن آرائهم بشأن التأخّر في إنجاز العمليات الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ المدير العام لجنة لتنسيق العمليات لكي تسوّي على جناح السرعة المسائل المشتركة بين الشُعب التي يمكن أن تؤثّر على العمليات و/أو تحد من سلاسة تقديم الخدمات. ووثّقت أكثر من ٣٠ عملية من عمليات إدارة الأعمال في عام ٢٠٠٨، وسوف يستند تحسين العمليات إلى هذه المعلومات الخاصة بسير العمل.

ويمثّل استخدام تكنولوجيا المعلومات، ولا سيما نظم تخطيط الموارد المؤسسية، عاملا رئيسيا في إعادة هيكلة إدارة الأعمال. ونظام تخطيط الموارد المؤسسية، هو نظام معلومات على نطاق المنظمة يدعم عددا من الوظائف تتراوح بين المشتريات والتمويل من جهة وإدارة البرامج والموارد البشرية من جهة أخرى. فهو يحقّق الاندماج بين العمليات القائمة بذاتها في صورة سلسلة مترابطة متكاملة، مما يؤدّي إلى تبسيط العمليات وتوحيد مناهجها. ويمكن لهذا، بدوره، أن يعزّز إطار الرقابة الداخلية.

ففي تشرين الثاني/نوفمبر، قُدّم عرض أمام ممثلي الدول الأعضاء عن تطبيق نظم تخطيط الموارد المؤسسية وإعادة هيكلة إدارة الأعمال في مختلف مؤسسات الأمم المتحدة. وأبرز ممثلون عن مجلس الرؤساء التنفيذيين ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، في جملة أمور، العلاقة الوثيقة بين إعادة هيكلة إدارة الأعمال، وتخطيط الموارد المؤسسية، وحدّدوا المنافع والتكاليف والتقدّم المحرز في هذا المجال.

وسوف تساعد إعادة هيكلة إدارة الأعمال في زيادة الحوافز على العمل بين الموظفين وتحسين أدائهم عن طريق إزالة العوائق البيروقراطية. كما ستعزّز المساءلة وتؤدي إلى مناخ تنظيمي محسّن ومختلف تماما. واليونيدو ملتزمة بالتنفيذ الناجح لإعادة هيكلة إدارة الأعمال والتحسين المستمر لعمليات إدارة الأعمال.

إدارة الاستثمارات والاضطرابات في الأسواق المالية

في مواجهة الاضطرابات التي تعمّ الأسواق المالية الدولية، عمدت اليونيدو إلى تدابير لحماية الأموال المستثمرة، حيث خفضت و/أو ألغت استثماراتها لدى المؤسسات المالية المتضرّرة، واعتُمدت استراتيجية

للرصد المستمر للأسواق ولحماية رؤوس الأموال من المخاطر العالية. وتمكّنت المنظمة بفضل رد الفعل السريع هذا من تجنّب خسائر.

دليل جديد للاشتراء

في كانون الثاني/يناير، بدأ العمل بدليل منقّح للاشتراء في إطار الجهود المستمرة لزيادة الشفافية والكفاءة الإداريتين، ولتعزيز آليات الرقابة الداخلية. ويستند الدليل إلى الأحكام ذات الصلة الواردة في نظام اليونيدو المالي وقواعدها المالية والنظام الإداري للموظفين، والتعليمات والنشرات الإدارية للمدير العام، ويتضمن أفضل الممارسات المعمول بها في المؤسسات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. ويعزز الدليل النزاهة والشفافية والكفاءة في أعمال الاشتراء لدى اليونيدو من خلال تحسين تحديد المهام والمسؤوليات والمساءلة لجميع الجهات المشاركة في عمليات الاشتراء في جميع المكاتب والمواقع. والدليل وثيقة "حية" تخضع لمزيد من التحديث والصقل بصورة دورية عند الاقتضاء، وستُعمّم التنقيحات على جميع الموظفين. ويمكن الوصول إلى الدليل من خلال الشبكة الحاسوبية الداخلية لليونيدو.

وواكب العمل بالدليل إجراء تدريب واسع النطاق على عمليات الاشتراء، شمل إجراء اختبارات بأسلوب الاتصال الحاسوبي المباشر للموظفين المشتركين في تلك العمليات. وفي المستقبل، لن تُمنح صلاحيات الاشتراء إلا للموظفين الذين يجتازون الاختبارات. ومن المقرّر، بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، إنجاز هذا البرنامج الذي من شأنه تحسين الوعي بقواعد الاشتراء وزيادة الكفاءة في أداء هذه الوظيفة الإدارية الهامة.

الإدارة القائمة على النتائج

استنادا إلى التقييم الذاتي الذي أجري في عام ٢٠٠٧ بشأن اعتماد الإدارة القائمة على النتائج، أعدّت اليونيدو خطة لتنفيذ هذا الضرب من الإدارة على نطاقها. ووافق المجلس التنفيذي على هذه الخطة في أيار/مايو وخصص الموارد المالية اللازمة. وقدّمت اللجنة التوجيهية للإدارة القائمة على النتائج (التي تتألّف من موظفين من جميع المستويات على نطاق المنظمة) الإرشاد والدعم لتنفيذ هذه الخطة. وقد تحقّق ما يلي خلال عام ٢٠٠٨:

- أُنشئ مكتب مساعدة في تموز/يوليه. ويقدم هذا المكتب، بناء على الطلب، الدعم لموظفي اليونيدو في تطبيق مبادئ الإدارة القائمة على النتائج في عملهم؛
- أُنشئ مركز مرجعي يعمل بأسلوب الاتصال الحاسوبي المباشر خاص بالإدارة القائمة على النتائج في تشرين الأول/أكتوبر. ومما يوفّره هذا المركز معلومات بشأن الممارسات الحسنة والسيّئة وأدوات ودلائل إرشادية؛
- أصبح التدريب المنتظم للموظفين الجدد خلال هذه السنة جزءا لا يتجزأ من برنامج التطوير المهني. ويُطلب من جميع الموظفين الجدد حضور دورة تدريبية مدتها يومان على الإدارة القائمة على النتائج وعلى نهج الإطار المنطقي؛

- أعدّت جميع المكاتب الميدانية والمكاتب الإقليمية خطط عمل قائمة على النتائج في عام ٢٠٠٨. وفي تموز/يوليه، عُقدت اجتماعات مع موظفين من المكاتب الإقليمية في إثيوبيا والهند لتنسيق خطط عمل المكاتب الميدانية وخطط العمل الأخرى ذات الصلة، ولتحديد مؤشّرات عامة للأداء الإداري القائم على النتائج. وخطط العمل هذه متوائمة مع وثيقة اليونيدو الخاصة ببرنامج فترة السنتين الحالية وميزانيتيهما[٣] لضمان الاتساق بين البرامج، وإتاحة المجال لتقديم تقارير موحّدة عن النتائج المحدّدة في الوثيقة.

وإطار اليونيدو البرنامجي المتوسط الأجل الجديد، ٢٠١٠ – ٢٠١٣،[٤] الذي نوّه به مجلس التنمية الصناعية مع التقدير في كانون الأول/ديسمبر،[٥] خطوة كبيرة إلى الأمام لأنه أول وثيقة من هذا النوع تستند بالكامل إلى مبادئ الإدارة القائمة على النتائج. وتشمل هذه الوثيقة مؤشرات الأداء وإطارا موجزا للنتائج سيشكّل الأساس لتحويل الأهداف الإنمائية لليونيدو من المستوى المؤسسي إلى مستوى البرامج والمشاريع والوحدات التنظيمية.

دال– إدارة الموارد البشرية

التعيينات

الشكل ٤– أصول الموظفين الفنيين المعيّنين حديثا، ٢٠٠٦ و٢٠٠٨

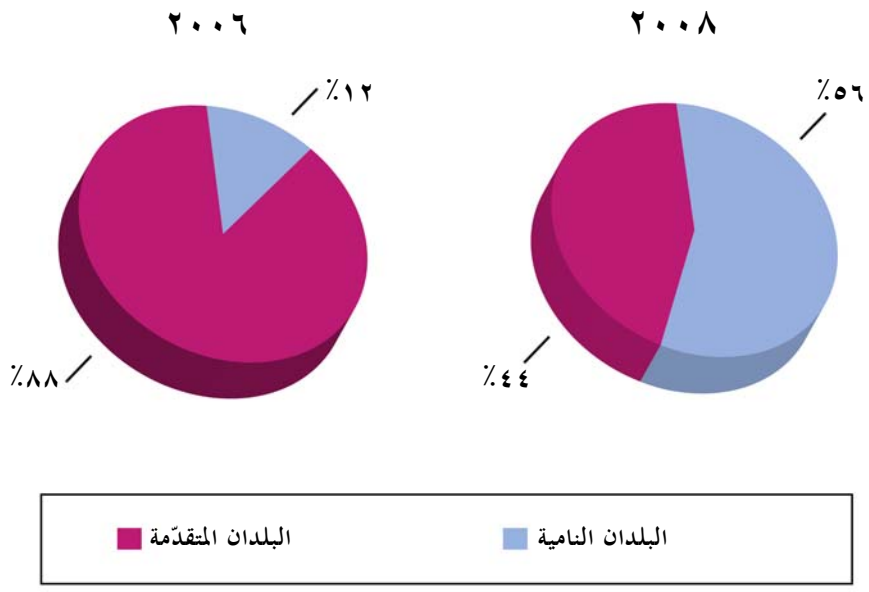

(٣) الوثيقة GC.12/8.

(٤) الوثيقتان IDB.35/8 وIDB.35/8/Add.1.

(٥) المقرّر م ت ص ٣٥/م–٥.

في عام ٢٠٠٨، قامت المنظمة بحملة تعيين مكثفة جديدة أسفرت عن تعيين ٥١ موظفا (٢٥ من الفئة الفنية و٢٦ من فئة الخدمات العامة) لمراكز العمل الميدانية والمقر، وهو ما يمثّل زيادة قدرها ٦ في المائة عن العام السابق. وتواصلت الجهود المبذولة لتنشيط قوة العمل من خلال توظيف المواهب الشابة، فوصلت نسبة الموظفين المعيّنين الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة إلى ٣٩ في المائة. وزادت أيضا حصة البلدان النامية من الموظفين المعيّنين، فبلغت ١٤ موظفا من بين ٢٥ موظفا عيّنوا في الفئة الفنية. وهذه زيادة كبيرة عن عام ٢٠٠٦ عندما كانت نسبة موظفي الفئة الفنية المعيّنين من البلدان النامية لا تتجاوز ١٢ في المائة (انظر الشكل ٤). وعلاوة على ذلك، بلغ عدد الموظفين من البلدان غير الممثّلة في اليونيدو خمسة موظفين من أصل الأربعة عشر مرشّحا الذين وقع الاختيار عليهم. وفي المكاتب الميدانية، زاد عدد الموظفين من الفئة الفنية بنسبة ٥٦ في المائة منذ أن بدأ تطبيق سياسة التنقّل الميداني في نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

ويستهدف برنامج الفنيين الشباب الجديد تعيين أفراد دون الثلاثين للعمل بعقود مؤقتة لمدة ثلاث سنوات في الرتبة ف-١. وعندما نشرت إعلانات الشواغر في الربع الثالث من هذا العام، ورد إلى المنظمة أكثر من ١ ٢٠٠ طلب. وسوف يُقيّم المرشّحون من خلال عملية دقيقة تشمل اختبارا لمعرفة المرشّح العامة بقضايا التنمية الاقتصادية والصناعية إلى جانب إلمامه الأساسي بجوانب المعرفة التقنية في الميادين التي يختارها. وسوف يُلحق بالعمل في مطلع عام ٢٠٠٩ الموظفون الفنيون الشباب العشرة الأُول الذين سيقع عليهم الاختيار، وسيعمل معظمهم في شعبة صوغ البرامج والتعاون التقني، وشعبة العمليات الميدانية وتنسيق البرامج.

التطوير الوظيفي

استمرت المنظمة في إبداء التقدير لحسن أداء الموظفين ومكافأة المستحقين منهم من خلال ترقية أربعة وثلاثين موظفا. وبالإضافة إلى ذلك، حصل ٣١ موظفا على شهادات تقدير على حسن عملهم. وانضمّ خمسة من موظفي الفئة الفنية في المقر إلى المكاتب الميدانية سعيا لكفالة تطوير القدرات المهنية للموظفين وتسهيل التلاقح المعرفي بين المقر ومراكز العمل الميدانية.

تطوير المهارات

بعد نجاح برنامج تنمية القدرات القيادية للمديرين الذي نفذ بنجاح في عام ٢٠٠٧، بدأت المنظمة العمل ببرنامج التطوير المهني لجميع الموظفين الفنيين من الرتب ف-١ إلى ف-٤ وكذلك لموظفي البرامج الوطنيين. ويهدف برنامج النمائط الثلاث إلى تعزيز المهارات الإدارية والقيادية ومهارات التعاون. وعُقدت حلقة العمل الأولى في إطار هذا البرنامج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وواصل فرع الخدمات المالية، بالتنسيق مع فرع إدارة الموارد البشرية، مبادرة عام ٢٠٠٧ المتمثّلة في إجراء دورات تدريبية تستمر يوما واحدا لصالح مساعدي المشاريع الذين لم يحضروا حلقات عمل مماثلة، وشمل ذلك الموظفين المعيّنين حديثا. وتستهدف المبادرة موظفي شعبة العمليات الميدانية وتنسيق البرامج والفروع الفنية في شعبة صوغ البرامج والتعاون التقني ودوائر أخرى. ومن المواضيع التي تشملها هذه الدورات الشؤون المالية، وحسابات السلف، والموارد البشرية والاشتراء. وفضلا عن التدريب، تساعد الدورات أيضا

في توضيح القواعد الخاصة بمختلف العمليات المشتركة للتعاون التقني، وتشجّع تبادل الآراء والخبرات التي يمكن أن تساعد في تحسين تدفق هذه الأنشطة. وسوف يستعان باقتراحات التحسين في عملية إعادة هيكلة إدارة الأعمال.

وبالإضافة إلى برامج التدريب العادية، نظمت اليونيدو عددا من الأنشطة التدريبية لتعريف الموظفين بقواعدها وعملياتها الإدارية المختلفة، بما فيها نظام مراقبة الأداء المالي، وبإدارة المشاريع، ولتزويدهم بمعلومات محدثة في هذا الشأن. ونُظّم في فيينا برنامج تدريب لمدة أسبوع واحد للموظفين الملحقين بالعمل في مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا. وركّز التدريب على رفع مستوى الكفاءة والفعالية لديهم. وجرت توعية الموظفين ذوي الصلة بقواعد الاشتراء والكفاءة في ميدان الاشتراء من خلال برامج تدريب إلزامية خاصة بهم، على النحو الوارد في الباب ١-جيم. كما عُقدت دورات تدريبية للموظفين الجدد والحاليين على سبل الموازنة بين العمل والحياة، وعلى رفاه الموظفين واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ونُقّحت سياسة اليونيدو الخاصة بالتعلّم، وعُرضت على اللجنة الاستشارية المشتركة لطرحها للتشاور بين الموظفين والإدارة. وجاءت هذه السياسة الجديدة بتدابير ترمي إلى نشر ثقافة السعي إلى التعلّم في اليونيدو وتشجيع التدفق المستمر للمعارف والأفكار بين المنظمة والبيئة التي تعمل فيها، من خلال إقامة شراكات وعلاقات تبادل مع المؤسسات التعليمية والبحثية.

العلاقات بين الموظفين

لا تزال مسألة حُسن العلاقات بين الموظفين من الأولويات، وقد كفلت مبادرات مختلفة المشاركة للموظفين. وتميَّز هذا العام بمشاورات مكثّفة جرت بين الموظفين والإدارة، وخاصة في إطار اللجنة الاستشارية المشتركة. وعقدت في هذا الصدد اجتماعات، بمعدل اجتماع شهري واحد على الأقل، ناقش خلالها ممثلو الموظفين والإدارة مختلف القضايا المتعلقة برفاه الموظفين وأوضاع العمل، واستعرضوا السياسات القائمة، وعرضوا سياسات جديدة. وشملت المناقشات مسائل تتعلق بسياسة تصنيف الوظائف وبرنامج الموظفين الفنيين الشباب وسياسة التعلم وشؤون التأمين الصحي وشروط الخدمة.

وعرض مشروع نشرة المدير العام بشأن حماية المبلِّغين (من الانتقام بسبب التبليغ عن سوء السلوك) على اللجنة الاستشارية المشتركة لإجراء مشاورات بشأنه، ويقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكتب الشؤون القانونية حاليا باستعراض هذا المشروع. كما عرض مشروع مدونة اليونيدو للمبادئ الأخلاقية، ومشروع إطار اليونيدو لإقرارات الذمّة المالية على اللجنة الاستشارية المشتركة لمراجعتهما. وهذه التوجيهات، الرامية إلى تعزيز المساءلة وزيادة كفاءة عمليات المنظمة وبرامجها، مستمدّة من السياسات والممارسات ذات الصلة السائدة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وستكون متوافقة تماما مع المبادئ والقيم التي يجسّدها مشروع مدونة قواعد الأخلاق الخاصة بموظفي الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، والمعايير الائتمانية الدنيا لمرفق البيئة العالمية (انظر الباب ١-جيم) والمبادئ والمعايير الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

واتخذ المجلس التنفيذي قرارات واسعة النطاق لتسهيل التطور الوظيفي لفئة موظفي الخدمات العامة بناء على التوصيات المقدّمة من فرقة العمل الخاصة التي أنشأها المدير العام في آذار/مارس ٢٠٠٨ لاستعراض قضايا الخدمات العامة. ونُفّذت بعض التوصيات على الفور، في حين أن البعض الآخر سوف يُنفّذ بعد مزيد من المراجعة والتشاور بين إدارة الموارد البشرية واللجنة الاستشارية المشتركة.

تتيح لقاءات المدير العام مع الموظفين فرصا قيّمة لتقديم مقترحات وطرح تعليقات وأفكار حول المسائل التنظيمية.

وواصل المدير العام عقد لقاءات مباشرة مع مجموعات من الموظفين يختارون عشوائيا في سياق مبادرته المعنونة "حوار مع المدير العام". وعُقد اجتماعان في هذا الصدد عام ٢٠٠٨، أسفرا عن اقتراحات وآراء وتعليقات قيِّمة بشأن المسائل التنظيمية. كما التقى المدير العام بجميع الموظفين الجدد ليعرب لهم عن توقّعاته المنتظرة منهم. واستحدثت إدارة الموارد البشرية آلية تكفل معالجة المشاكل التي تواجه الموظفين الجدد على الفور.

إدارة الأداء

استعرض فريق عامل تابع للجنة الاستشارية المشتركة نظام تقييم الأداء بهدف تصميم نظام جديد يمتثل للإدارة القائمة على النتائج ويقيّم الأداء بمزيد من الصرامة. وسيقدم أيضا الفريق العامل مقترحات بشأن وضع نظام للتقييم العكسي، يدلي الموظفون بموجبه بتعليقاتهم على مشرفيهم للمساعدة في تطوير مهارات الأداء لدى هؤلاء المشرفين مع إبقاء هوية المعلّق مجهولة والمحافظة على السرية والحرص على الشفافية والنزاهة. وسوف يؤخذ بهذه النظم الجديدة على أساس تجريبي في عام ٢٠٠٩.

تعزيز الأمن

شدّدت المنظمة الترتيبات المؤسسية لتوفير المزيد من الأمن لموظفيها. وكُلِّف أحد كبار الموظفين بمسؤوليات حصرية للمحافظة على الأمن في الميدان وضمان امتثال المنظمة وموظفيها بشكل عام للمبادئ التوجيهية الأمنية. كما أنشئت فرقة لإدارة شؤون الأمن في المقر لتقديم المشورة للمدير العام بشأن المسائل الأمنية ومعالجة جميع الحوادث الأمنية الخطيرة.

هاء– مكاتب اليونيدو

مكتب بروكسل

الشراكة القائمة مع الاتحاد الأوروبي آخذة في النمو، وأصبحت المفوضية الأوروبية واحدة من كبرى الجهات المانحة لليونيدو، ويواصل مكتب اليونيدو في بروكسل تقديم المساعدة في تعزيز الشراكة مع المؤسسات الأوروبية بطرائق عدة.

وقدّمت اليونيدو عرضا لدورها في تنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي الإنمائية خلال انعقاد معتكف رؤساء البعثات الدائمة للاتحاد الأوروبي في فيينا في تموز/يوليه. وعرضت في الشهر ذاته آراءها على لجنة البرلمان الأوروبي الإنمائية حول الأثر الإنمائي لاتفاقات الشراكة الاقتصادية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ.

وأقام مكتب بروكسل حوارا مستمرا مع المفوضية الأوروبية وبلدان مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ حول نهج المنظمة في التعاون التقني بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية واتفاقات الارتباط المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الأنديز وأمريكا الوسطى، حيث جرى التركيز على برامج بناء القدرات التجارية التي وضعتها اليونيدو بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وبعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

مكتب جنيف

كثّف المكتب اتصالاته مع البعثات الدائمة للدول الأعضاء في جنيف، وبالأخص البعثات التي تؤدّي أدوارا أساسية في الهيئات التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وأقام المكتب قنوات اتصال مع هيئات حكومية دولية وجهات مانحة، وخصوصا الهيئات والجهات التي تموّل المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، مثل سويسرا وكندا ولكسمبرغ. وأقام الموظفون روابط شبكية مع المنظمات غير الحكومية التي تضطلع بأنشطة متصلة باليونيدو، وتبادلوا المعلومات مع هذه المنظمات. وعلاوة على ذلك، سُلِّط الضوء على دور اليونيدو في مجال التنمية من خلال عقد مؤتمرات صحفية وإصدار منشورات في هذا الشأن.

وأسهم مكتب جنيف بعدة طرق في الدعم المقدّم من اليونيدو لمبادرة المعونة لصالح التجارة التي تقودها منظمة التجارة العالمية، فضلا عن تدعيم الإطار المتكامل المعزّز للمساعدة التجارية المقدّمة إلى أقل البلدان نموا. وشملت الأنشطة الرئيسية التي شارك فيها المكتب تشجيع المجموعة المعنية بالتجارة وبناء القدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين وتنظيم المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا في كمبوديا تحت عنوان تقديم المعونة لصالح التجارة: جدول أعمال صناعي لصالح البلدان الأقل نموا.

مكتب نيويورك

تركّزت أنشطة المكتب على إبراز صورة اليونيدو وتنشيط التفاعل مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الهامة، إلى جانب تنظيم اجتماعات تتناول نواحي مهمة من ولاية اليونيدو. وأُولِي اهتمام خاص لتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة ولأزمات الوقود والغذاء ودور الصناعة في التنمية بأفريقيا.

ورتّب المكتب عملية مشاركة المدير العام في اجتماع فريق الأصدقاء المعني بتغيّر المناخ الذي عُقِد في آذار/مارس، ونظّم في حزيران/يونيه إحاطة عن المركز الدولي لتكنولوجيات الطاقة الهيدروجينية التابع لليونيدو، كمساهمة في معرض الابتكارات الذي أُقيم في الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ودعما للجهود الرامية إلى معالجة أزمة الغذاء، قام مكتب نيويورك ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتنظيم مأدبة إفطار في إطار اجتماع مائدة مستديرة وزاري لتسليط الضوء على العمل المشترك الذي تنهض بها المنظمات الثلاث فيما يتعلق بتنمية الأعمال التجارية الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، نظّم المكتب اجتماعا شارك فيه المدير العام عن سلاسل الإمداد الزراعية ودورها في مكافحة الجوع. وترأس المدير العام أيضا أحد الأحداث الجانبية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن تسريع وتيرة الحد من الفقر والنمو الاقتصادي: تحويل البلدان الأفريقية إلى قوى اقتصادية كبرى. وقد نُظِّم الاجتماع بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والتحالف من أجل إحداث ثورة خضراء في أفريقيا.

وكان الإسهام في مناقشات اللجنة الثانية (الاقتصادية والمالية) للجمعية العامة للأمم المتحدة من الأنشطة الرئيسية المضطلع بها خلال النصف الثاني من العام، حيث قدّم المدير العام تقرير الأمين العام عن التعاون في ميدان التنمية الصناعية[٦] إلى اللجنة الثانية في تشرين الأول/أكتوبر، وبعدها قدّم الموظفون الدعم للدول الأعضاء في المفاوضات حول استصدار قرار بشأن هذه المسألة. ووافقت اللجنة الثانية بالإجماع على النص النهائي للقرار الذي ستسترشد به اليونيدو في النهوض بأعمالها مستقبلا.[٧]

التمثيل الميداني

تمشّيا مع سياسة اليونيدو في تعزيز وجودها الميداني، واصلت المنظمة زيادة قدرتها الميدانية من حيث مواقع المكاتب والموظفين والتأثير العام. وفي نهاية عام ٢٠٠٨، باتت جميع المكاتب الإقليمية البالغ عددها ١٢ مكتبا والمكاتب القُطرية البالغ عددها ١٦ مكتبا تحت رئاسة ممثلين لليونيدو. وعلاوة على هؤلاء الممثلين، زوّدت المكاتب بعدد قدره ١٥ موظفا فنيا دوليا و/أو موظفا فنيا وطنيا، وجارٍ تعيين سبعة موظفين آخرين.

وازدادت قيمة أنشطة التعاون التقني التي أنجزها الموظفون الميدانيون من ٦,٨ ملايين دولار في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٩,٤٧ ملايين دولار في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وسيجري تعزيز قدرة المكاتب الميدانية على إنجاز أنشطة التعاون التقني في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل نتيجة لزيادة عدد الموظفين الفنيين المنقولين إلى هذه المكاتب.

ويواصل اتفاق التعاون المبرم في عام ٢٠٠٤ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإسهام في توسيع دائرة وجود اليونيدو الميداني. وقد انقضت فترة الاتفاق التجريبية وتتكفّل اليونيدو الآن تماما بتكاليف مكاتبها المصغّرة القائمة في المكاتب القُطرية التابعة للبرنامج الإنمائي. وتقرّر زيادة عدد المكاتب المصغّرة من ١٣ إلى ١٦ مكتبا. وطُوِّرت جهة الوصل التابعة لليونيدو في موزامبيق لتصبح مكتبا مصغّرا، وأرست المنظمة وجودا ميدانيا جديدا لها في كمبوديا وقيرغيزستان. وبدأت المكاتب المصغّرة الجديدة عملها الآن.

---

(٦) A/63/309.

(٧) قرار الجمعية العامة ٢٣١/٦٣.

وضعت رؤية جديدة للمستقبل في اجتماع ضم كل رؤساء مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا.

وظلّت مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابعة لليونيدو تشجّع إقامة شراكات صناعية بين الشركات المحلية والأجنبية في ١٨ بلدا. وفي اجتماع حضره رؤساء جميع تلك المكاتب، جرى استعراض الوضع الراهن للشبكة واتُفق على رؤية للعمل في المستقبل ترمي إلى الاستجابة إلى أولويات التنمية الصناعية بمواءمة عمل تلك المكاتب مع استراتيجيات اليونيدو على نحو أفضل. والهدف البعيد الأجل هو تعديل وضع الشبكة في سلسلة المساعدة الإنمائية. ونظرا لأن المكاتب المذكورة تتمتّع بوضع جيد يمكّنها من حشد الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية المسؤولة، فقد ناقش الاجتماع أيضا مبادئ الاستثمار المسؤول التي ينبغي أن تطبقها الشبكة. ويتعين أيضا بذل جهود استثنائية لتشجيع الاستثمار في التكنولوجيات الخضراء.

وتدعم مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا الجهود التي تبذلها اليونيدو لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال مشاركتها في مبادرة المدن للألفية، التي تهدف إلى اجتذاب المزيد من الاستثمار المباشر الأجنبي إلى المراكز الحضرية في أفريقيا. وتساعد المكاتب في تحديد فرص الاستثمار بالاستعانة ببرامجية نموذج اليونيدو الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ (الكومفار) وفي تشجيع المشاريع الاستثمارية من خلال شبكة المكاتب المذكورة.

وتضطلع ثمانية من مراكز التكنولوجيا الدولية[٨] بمهمة التحفيز على تطوير التكنولوجيا وتساعد في إدارة التغيير التكنولوجي. ويرد في الباب ٥-باء وصف لأنشطة أحدها في مجال تطوير مصادر الطاقة المتجدّدة.

ويبيّن الشكل ٥ مواقع جميع المكاتب الميدانية ومكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا ومراكز التكنولوجيا الدولية.

(٨) المركز الدولي للعلوم والتكنولوجيا الراقية (تريستي، إيطاليا)؛ والمركز الدولي للارتقاء بتكنولوجيا الصناعة التحويلية (بنغالور، الهند)؛ والمركز الدولي للمحطات الكهرمائية الصغيرة (هوانزو، الصين)؛ والمركز الدولي لتعزيز الطاقة الشمسية ونقلها (لانزو، الصين)؛ والمركز الدولي لتكنولوجيا الطاقة الهيدروجينية (اسطنبول، تركيا)؛ ومركز شنغهاي الدولي لترويج تكنولوجيا المعلومات التابع لليونيدو (شنغهاي، الصين)؛ والمركز الدولي لترويج تكنولوجيا المواد (بيجين، الصين)؛ والمركز المشترك بين روسيا والبرازيل للتعاون التكنولوجي (موسكو، روسيا).

الشكل ٥- توزيع مكاتب اليونيدو الميدانية ومراكز التكنولوجيا الدولية ومكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا

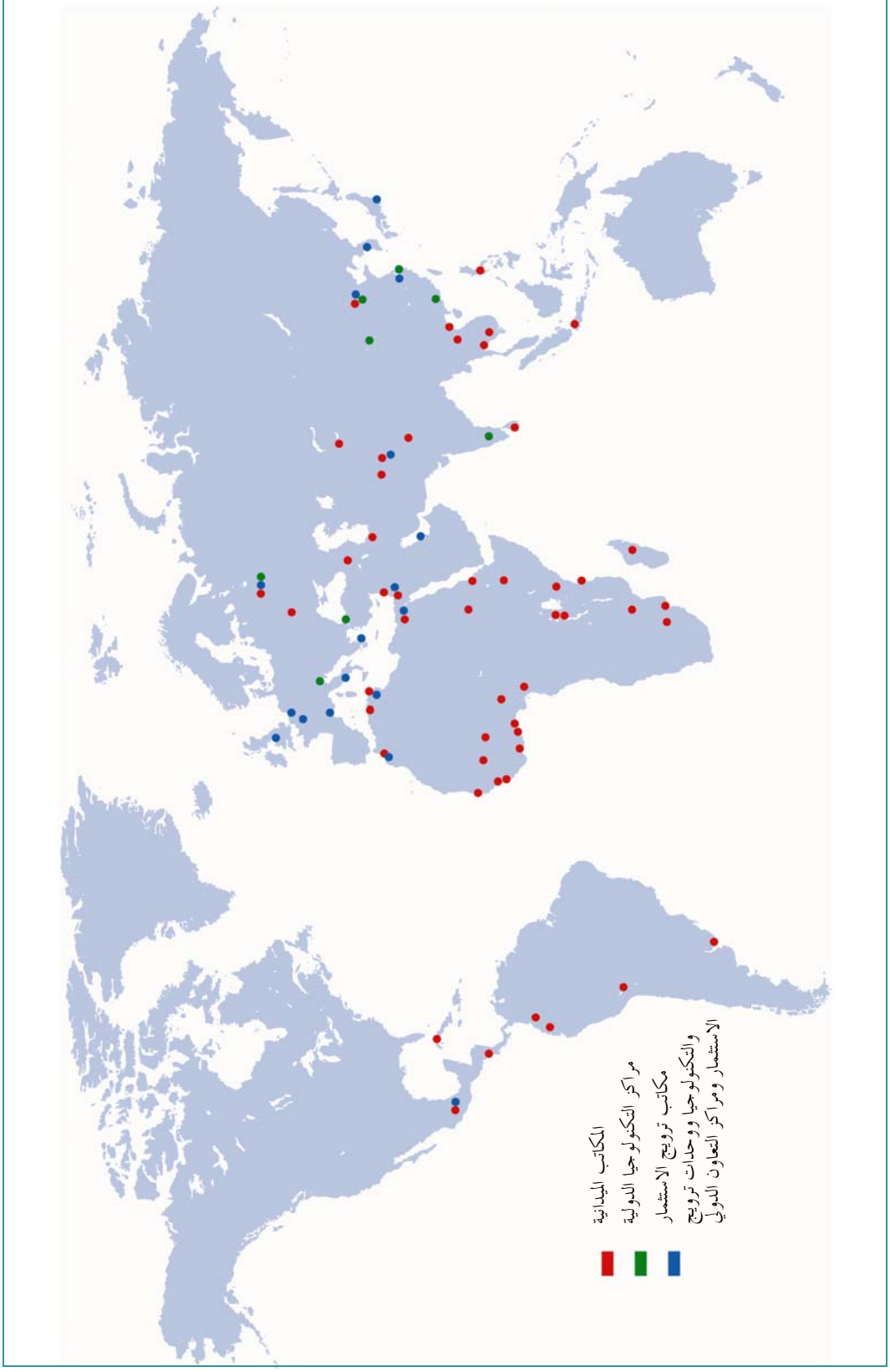

وقد تعزّزت أنشطة شبكة ترويج الاستثمار والتكنولوجيا بفعل ارتباطها القوي بأكثر من ٦٠ مصفقا من مصافق التعاقد من الباطن والشراكات التي أقامتها اليونيدو. ولا تقدّم هذه المصافق خدمات "التوفيق" بين الجهات المختلفة فحسب، بل تساعد أيضا المنشآت المحلية على تحسين أدائها وزيادة قدرتها التنافسية في السوق العالمية للتعاقد من الباطن.

ويوجد الآن ٣٣ مركزا وطنيا للإنتاج الأنظف، وخمسة برامج وطنية معنية بالإنتاج الأنظف تعمل في إطار برنامج اليونيدو المعني بالإنتاج الأنظف الذي يشجع الأوساط الصناعية على اعتماد ممارسات وتكنولوجيات غير ضارة بالبيئة، وهناك في أمريكا اللاتينية أربعة من هذه المراكز الوطنية التي تشكل جزءا من الشبكة الإقليمية للإنتاج الأنظف. ويرد في الباب ٥-ألف مزيد من المعلومات عن المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف.

واو- إصلاح الأمم المتحدة وتحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

الأمين العام للأمم المتحدة مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين (برن، نيسان/أبريل ٢٠٠٨).

استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات

يمثل استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية واحدا من أدوات الأمم المتحدة المستخدمة لتوفير إطار شامل لتوجيه أنشطة التعاون الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة، وجعلها أكثر فعالية. وتوظف الجمعية العامة هذه الأداة لتوجيه الأنشطة التشغيلية للمنظومة ورصد تنفيذها على حد سواء. وبعد التوصل إلى اتفاق بشأن إعداد تقرير إداري يحدد المجالات السياساتية والإجراءات والمعايير والأطر الزمنية، تعدّ تقارير دورية عن هذه المسائل على مدى ثلاث سنوات. وإضافة إلى ذلك، قد تطلب الجمعية العامة تقديم تقارير محددة في هذا الصدد.

وقد شاركت اليونيدو هذا العام عن كثب في إعداد خطة إدارة استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات، وذلك تحت إشراف إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وعُرِضت الخطة ونُوقِشت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. كما شاركت اليونيدو مشاركة كاملة في الأنشطة الفنية المشمولة بالاستعراض المذكور.

ويرتبط الكثير من الأنشطة الفنية بإصلاح الأمم المتحدة، وخاصة أداء وظائف نظام منسّقي الأمم المتحدة المقيمين وتبسيط جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومواءمته. وعلى صعيد العمل المشترك بين الوكالات على نطاق المنظومة، تواصل اليونيدو مشاركتها بفعالية في أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجانه الفرعية، وهي: اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

وتواصل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى أداء دور فاعل في مواءمة الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والاتفاق على عدد من الخطوات المحددة من أجل تحقيق المواءمة والتبسيط. أما مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فهي ذات أهمية خاصة في وضع وتنسيق الإجراءات القُطرية اللازمة لمبادرة "توحيد الأداء"، وتحسين عمليات نظام المنسقين المقيمين. واليونيدو عضو غير خاضع لنظام التناوب في الفريق الاستشاري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي واحدة من الجهات المشاركة بنشاط في جميع الأفرقة العاملة الخمسة التابعة لتلك المجموعة والتي توفر التوجيه لأفرقة الأمم المتحدة القُطرية، كما تشارك اليونيدو في العديد من الأحداث والبعثات القطرية التي تنظمها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لمعالجة قضايا محددة على المستوى القطري، من قبيل تقييم القدرات. وسيناقش الباب التالي الجهود الرامية إلى زيادة الاتساق على نطاق المنظومة.

ويدعو استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات إلى بذل المزيد من الجهود في مجالات الجنسانية وحشد الموارد (بما في ذلك توفير التمويل الموثوق على المدى الطويل) وتنمية القدرات في البلدان النامية. وقدّمت اليونيدو الكثير من الإسهامات في الجهود المبذولة على نطاق المنظومة في هذا المجال، بوسائل منها إجراء حوار للخبراء حول تمكين المرأة وتنمية المشاريع النسائية، وهو ما يناقشه الباب ١-جيم. ومثلما يبيّن الباب ١-باء، فقد أفلحت المنظمة في حشد موارد إضافية للاضطلاع بأنشطتها التنفيذية، وقد أسهمت الجهود التي تبذلها في زيادة تمويل أنشطة التنمية في إطار مبادرة البرامج الموحدة. وستبين الفصول التالية أن اليونيدو تقدّم إسهامات كبيرة في تنمية قدرات البلدان النامية بسبل من بينها تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب.

تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

لا تزال اليونيدو ملتزمة كل الالتزام بتعزيز اتساق منظومة الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها وسعيها إلى تحقيق النتائج. وتوضح أمثلة كثيرة ترد في هذا التقرير كيفية تجسيد هذا الالتزام في الإجراءات المتخذة في المقر وفي الميدان. وسيبرز هذا الباب الجهود الرئيسية المشتركة بين الوكالات التي شاركت فيها المنظمة.

وفي آذار/مارس نظّمت اليونيدو في مقرها بفيينا حوارا رفيع المستوى حول "تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة: الخطوات المقبلة"، وذلك للتوصّل إلى فهم أفضل للنواحي الإنمائية لعملية تحقيق الاتساق ومبادرة

توحيد الأداء، ولتعيين التحديات الرئيسية وتحديد المسار المقبل. وحضر الاجتماع أكثر من ٣٠٠ مشارك، كان من بينهم نائبة الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسا مشاورات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة ككل وممثلون رفيعو المستوى عن الدول الأعضاء في اليونيدو وموظفون كبار من ست عشرة مؤسسة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

وأدّت اليونيدو دورا بارزا في إنشاء المجموعة المعنية بالتجارة وبناء القدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين والمؤلفة من الأونكتاد (رئيسا) والبرنامج الإنمائي ومركز التجارة العالمية والفاو ومنظمة التجارة العالمية واللجان الإقليمية. وخلال عام ٢٠٠٨، روّجت المجموعة برامج مشتركة في عدد من البلدان المشاركة بصفة تجريبية في مبادرة توحيد الأداء، ونظّمت دورة تدريبية مشتركة لتوعية المنسقين المقيمين بدور الوكالات التابعة للأمم المتحدة فيما يتصل بمسائل التجارة والقدرة الإنتاجية. وأُعدّ بقيادة اليونيدو دليل مرجعي مشترك بين الوكالات بشأن بناء القدرات التجارية (انظر الباب ٤-ألف)، ووُزِّع على الدول الأعضاء لدى الاحتفال بتأسيس المجموعة المعنية بالتجارة وبناء القدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، وذلك أثناء انعقاد مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر في أكرا بغانا.

وقد وضعت آلية الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، برئاسة المدير العام، خطة عمل لتعزيز الأثر الجماعي للوكالات التابعة للأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالحصول على الطاقة والطاقة المتجدّدة والكفاءة في استخدام الطاقة. ونُظّمت أنشطة خاصة شملت عقد حلقة عمل بواشنطن العاصمة عن الكفاءة في استخدام الطاقة، وإقامة حوار رفيع المستوى حول خدمات الطاقة المقدّمة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أثناء انعقاد إحدى دورات الجمعية العامة، وعقد اجتماع تقني أثناء مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في بولندا. كما استهلّت آلية الأمم المتحدة المعنية بالطاقة ومرفق البيئة العالمية برنامجا معنيا بسبل حصول غرب أفريقيا على الطاقة بقيمة ٤٥ مليون دولار، يركّز على مصادر الطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة. ونسّقت اليونيدو عملية إعداد مذكّرة لاقت استحسانا كبيرا عن أزمة الطاقة وصلاتها بأزمة الغذاء والأزمة المالية لتقديمها إلى معتكف مجلس الرؤساء التنفيذيين في تشرين الأول/أكتوبر.

ونظّم مجلس الرؤساء التنفيذيين أعمال منظومة الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ في خمسة من مجالات التركيز، هي: التكيّف، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، والحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات، وتخفيف آثار تغير المناخ/التمويل. ودُعِيت اليونيدو وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة إلى المشاركة في تنظيم اجتماعات عن نقل التكنولوجيا. وقدّمت هاتان المنظمتان مذكرة أولية عن المسألة المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في تموز/يوليه، وعقدتا اجتماعا في أيلول/سبتمبر بفيينا للمنظمات الأعضاء في اللجنة المذكورة. وتوصّل الاجتماع إلى اتفاق بشأن الأنشطة المشتركة في مجالات كل من مؤشرات نقل التكنولوجيا، ونقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية، والدروس المُستخلصة من تنفيذ بروتوكول مونتريال، وبشأن الدليل المعنون *Technology Needs Assessment* (دليل تقييم الاحتياجات من التكنولوجيا) الذي يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على تحديثه.

أما على الصعيد القطري، فقد اضطلعت اليونيدو بدور نشط في أفرقة الأمم المتحدة القطرية والأفرقة المواضيعية والمجموعات وفي البرامج والأنشطة المشتركة. وبذلت المنظمة جهودا بالغة لتعزيز الشراكات مع

الوكالات التي تضطلع بولايات مكمّلة لولايتها. وفي أعقاب مرحلة تصميم وتخطيط وبرمجة العناصر الرئيسية لمبادرة توحيد الأداء في عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨ بدأت معظم البلدان المشاركة فيها بصفة تجريبية تنفيذ برامجها الموحّدة. ويرد في الجدول ٢ ملخّص بالتطورات الرئيسية في البلدان الثمانية المشاركة بصفة تجريبية في عام ٢٠٠٨.

وأدّت مشاركة اليونيدو النشطة في مبادرة توحيد الأداء إلى تحقيق تغييرات هامة في طرائق عمل المنظمة نُوقِش بعضها في هذا الفصل في وقت سابق. وثمة فريق مشترك بين مختلف أجهزة المنظمة يقوم برصد التطورات في البلدان المشاركة بصفة تجريبية وضمان التعجيل بتلبية الطلبات الواردة من الميدان. وأبرزت الحلقات الدراسية المعقودة مع الموظفين في المقر والميدان أهمية مبادرة توحيد الأداء. وتعمل التقارير المرحلية الشهرية عن مشاركة اليونيدو في البلدان المشاركة بصفة تجريبية على إعلام الموظفين بما يستجد من تطورات وضمان اتخاذ ما يلزم من إجراءات المتابعة. وتُعقد بانتظام اجتماعات بالاتصالات الصوتية بين موظفي المقر وموظفي الميدان لتبادل المعلومات وتسوية المسائل المعلّقة. ويتولى أحد كبار منسّقي العمل على تحقيق الاتساق في منظومة الأمم المتحدة الإشراف على مشاركة اليونيدو في مختلف العمليات المشتركة بين الوكالات والمنفّذة على المستوى القُطري.

الجدول ٢– الأنشطة المضطلع بها في البلدان الثمانية المشاركة بصفة تجريبية في مبادرة توحيد الأداء خلال عام ٢٠٠٨

ألبانيا	أقرّت اللجنة التنفيذية المشتركة تخصيص مبلغ ٣,٣ ملايين دولار في إطار صندوق الاتساق الخاص ببرنامج أمم متحدة واحدة من أجل تنفيذ اثني عشر مشروعا وبرنامجا مشتركا. من المقرّر أن يُدرج قريبا جدا في برنامج أمم متحدة واحدة ما يلي: مشروع لليونيدو قائم بحد ذاته عن الإنتاج الأنظف والكفاءة في استخدام الطاقة، فضلا عن المساهمات المقدمة في البرنامج المشترك في إطار المجموعة المعنية بالتجارة وبناء القدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين. يجري النظر حاليا في إعداد مذكّرة تفاهم عن إنشاء صندوق موحّد.
أوروغواي	أقرّت اللجنة العلمية المشتركة مبلغا إجماليا قدره ٣,٣ ملايين دولار لتنفيذ عشرة مشاريع وبرامج. كُلِّفت اليونيدو بدور الوكالة الرائدة/المنظمة لمشروعين، وهي تشارك في البرنامج المشترك لصندوق الأهداف الإنمائية للألفية في إطار نافذة "الثقافة والتنمية" المواضيعية. حُوِّل إلى اليونيدو مبلغ قدره ٠٠٠ ٣٦٢ دولار لغرض تنفيذ المشروعين المذكورين بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

باكستان	خضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ للاستعراض ومُدد لغاية عام ٢٠١٠. وصل العمل في إعداد مشروع برنامج أمم متحدة واحدة إلى مرحلة متقدّمة. وقّعت مؤسسات الأمم المتحدة المشاركة، بما فيها اليونيدو، مذكّرة تفاهم بشأن الصندوق الواحد. أُدرِجت في برنامج أمم متحدة واحدة مشاريع مستقلة لليونيدو في مجال بناء القدرات التجارية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والإنتاج الأنظف، بالتلازم مع مواصلة العمل على وضع برامج مشتركة لدى ثلاثة من الأفرقة العاملة المواضيعية الخمسة.
جمهورية تنزانيا المتحدة	تشغيل الصندوق الواحد. أقرّت اللجنة العلمية المشتركة مبلغا قدره ١٨,٣ مليون دولار لتنفيذ ستة برامج من أصل سبعة برامج مشتركة. خُصِّص لليونيدو مبلغ قدره ٢,٢ مليون دولار، حُوِّلت منه نسبة ٧٥ في المائة وجار استخدامها. يعكف فريق الأمم المتحدة القُطري على وضع برنامج أمم متحدة واحدة الموسّع للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ ليتكفّل بتنفيذ ما نسبته ٦٠ في المائة من أنشطة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. استعرضت اليونيدو المرحلة الثانية من برنامجها المتكامل من أجل توفيق محتواه ودورته مع برنامج أمم متحدة واحدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.
الرأس الأخضر	وُقِّعت مذكّرة تفاهم بشأن برنامج أمم متحدة واحدة، تشمل الصندوق الانتقالي الواحد. أقرّ فريق الأمم المتحدة القُطري اختصاصاته، والاعتمادات المخصّصة وفق معايير الصندوق الانتقالي الواحد واستراتيجية حشد الموارد اللازمة. أدرِجت مساهمات اليونيدو في ثلاثة برامج من البرامج الفرعية التسعة؛ وكلّفت اليونيدو بريادة البرنامج الفرعي "النمو والفرص الاقتصادية". يتواصل إعداد خطط العمل السنوية لعام ٢٠٠٩ لحشد الأموال اللازمة للصندوق الانتقالي الواحد.
رواندا	أقرّت اللجنة العلمية المشتركة اعتمادا مخصصا من أجل الصندوق الواحد لعام ٢٠٠٨.

	خُصِّص مبلغ قدره ١٣ مليون دولار للبرامج المشتركة التي تسهم في تحقيق النتائج الرئيسية الخمس لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. خصّصت اليونيدو مبلغا قدره ١,٥ مليون دولار لتنفيذ الأنشطة المدرجة في أربع نتائج من نتائج الإطار المذكور الخمسة. ويجري استخدام أكثر من ٨٠ في المائة من الأموال المحوّلة إلى اليونيدو. سيكتمل في نهاية أيلول/سبتمبر استعراض منتصف المدة لأداء الصندوق الواحد. يتواصل إعداد خطط العمل السنوية لعام ٢٠٠٩ لتوفير الأموال اللازمة للصندوق الواحد.
فييت نام	وقّعت أربع عشرة مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة، من ضمنها اليونيدو، المرحلة الثانية من برنامج أمم متحدة واحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. اتفق على عضوية اللجنة التوجيهية المعنية بالخطة الواحدة. وسيجري تمثيل اليونيدو في اللجنة المذكورة مرتين في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ (النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ والنصف الثاني من عام ٢٠١٠). من المتوقّع تخصيص مبلغ قدره ٣٢ مليون دولار تقريبا لتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج أمم متحدة واحدة. وتواصل اللجنة المعنية بحشد وتخصيص الأموال اللازمة للخطة الواحدة وضع معايير تخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج أمم متحدة واحدة. تولّت جميع أفرقة تنسيق البرامج البالغ عددها ١١ فريقا إعداد تقارير الاستعراض السنوي لعام ٢٠٠٨ الخاصة بالخطة الواحدة وخطط العمل السنوية لعام ٢٠٠٩ الخاصة بالخطة الواحدة. استعرض فريق الأمم المتحدة القُطري مذكّرة التفاهم بشأن الريادة الواحدة وأقرّها مجدّدا لمدة الشهور الستة التالية. وافقت اليونيدو على الوفاء بالتزامها بسداد اشتراكها إلى "الدار الواحدة" (٨٢٣ ٦٥دولارا).
موزامبيق	أُقرّ إنشاء لجنة توجيهية مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة. خُصِّص مبلغ ١٣ مليون دولار من الصندوق الواحد لتنفيذ البرامج الثمانية المشتركة.

	خصّصت اليونيدو مبلغا قدره ١,١٣ مليون دولار لتنفيذ أنشطة في إطار ثلاثة برامج مشتركة هي: تشغيل الشباب وتمكين المرأة وتعميم الاعتبارات البيئية والتكيّف مع تغيّر المناخ (البرنامج المشترك لصندوق الأهداف الإنمائية للألفية).
	جار إعداد خطط العمل السنوية لعام ٢٠٠٩ لحشد الأموال اللازمة للصندوق الواحد.
	من المقرّر تمديد الخطة الواحدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ لغاية عام ٢٠١١ في أعقاب تمديد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

زاي- الشراكات مع الهيئات والجهات الأخرى

السعي المشترك لتحقيق الأمن البشري

سعيا إلى تعزيز الأمن البشري، وحّدت اليونيدو قواها مع سائر مؤسسات الأمم المتحدة والجهات المناظرة.

وتواصل اليونيدو، بمعاونة الوزارة الاتحادية النمساوية للشؤون الأوروبية والدولية، استطلاع أبعاد مفهوم القدرة على التعافي، بما في ذلك قدرة النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على التكيّف مع الضغوط، وذلك في إطار متصل بمبادرة بيئة فيينا للأمن البشري التي استهلتها الوزارة في عام ٢٠٠٧. وتدعو المبادرة المنظمات الدولية التي تتخذ من فيينا مقرا لها إلى أداء دور أقوى في زيادة الأمن البشري. وهي تعتمد على مجالات الخبرة الفردية لهذه المنظمات وتعمل في الوقت نفسه على توطيد الروابط فيما بين هذه المنظمات نفسها التي تتخذ من فيينا مقرا لها، ومع الحكومة النمساوية، وذلك عن طريق تحديد نهج مشتركة وتعزيزها.

وفي أعقاب حلقة العمل الأولية المعقودة في شباط/فبراير، نُظِّمت في آب/أغسطس حلقة دراسية بعنوان "منع النزاعات، إقامة مجتمعات قادرة على التعافي" في سياق عقد منتدى ألب باخ، وهو اجتماع سنوي دولي يناقش أهم المشاكل القائمة ويسعى إلى صياغة حلول متعددة التخصصات. وتمحورت المناقشات حول الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات التي تتخذ من فيينا مقرا لها في توطيد السلام وتسريع وتيرة التنمية في بلدان اتحاد نهر مانو (سيراليون، غينيا، كوت ديفوار، ليبريا). وأسفرت المناقشات عن التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع متوسط الأجل، معنون "الدولة القادرة على التعافي: نموذج للسلام والتنمية"، سوف يستقصي السبل التي يمكن بها لمفهوم القدرة على التعافي دعم بناء السلام وتحقيق التنمية.

وفيما يلي الشراكات البارزة الأخرى:

- برنامج الأطراف المتعددة صاحبة المصلحة الذي يهدف إلى خلق فرص عمل منتجة ولائقة للشباب في بلدان اتحاد نهر مانو، الذي اشتركت اليونيدو في وضعه مع منظمة العمل الدولية والبرنامج الإنمائي، ونُفِّذ جزئيا بالتعاون مع شبكة تشغيل الشباب. ويرد في الباب ٦-باء وصف للأنشطة المُضطلع بها في إطار هذا البرنامج؛

- وبرنامج شبكة تشغيل الشباب في الصين، الذي تتعاون في تنفيذه حاليا اليونيدو مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بدعم مالي من صندوق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- وبرنامج معني بهجرة الشباب وتشغيلهم يُنفّذ في تونس بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

شراكات مع المؤسسات المالية ومع القطاع الخاص

عزّزت اليونيدو شراكاتها الاستراتيجية مع المؤسسات المالية وغيرها من مصادر التمويل من أجل زيادة أثر ما تقدمه من تعاون تقني.

وخلال عام ٢٠٠٨، تعاونت المنظمة تعاونا وثيقا بوجه خاص مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) وقد تظّمت بالاشتراك معه حلقة دراسية تقنية ومشاورات على مدار ثلاثة أيام بشأن سلسلة القيمة وتنمية أسواق نافعة للفقراء في روما في تشرين الأول/أكتوبر. وعرضت المنظمتان تجاربهما في تطبيق نهج سلسلة القيمة في القطاع الزراعي. وبناءً على هذا، حدّدت مجالات للتآزر. وابتغاء تحقيق نتائج أكبر من خلال التعاون، وقّعت اليونيدو والإيفاد اتفاق شراكة استراتيجية لبذل جهود أكبر والقيام بمشاريع مشتركة، ولا سيما فيما يلي: (أ) سلسلة القيمة وتنمية الارتباط بين الأسواق؛ و(ب) تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الصناعات الزراعية وتجهيز المنتجات الزراعية؛ و(ج) إنتاج الغذاء والطاقة الأحيائية. وساعدت اليونيدو أيضا في تصميم مشاريع للصندوق المذكور في كل من سيراليون ونيجيريا والهند ستعمل على تحسين سبل حصول صغار المنتجين الزراعيين على التكنولوجيا ووصولهم إلى الأسواق.

أما عمل اليونيدو المشترك مع مصرف التنمية الأفريقي في تنفيذ برنامج المصرف المعني بالتصدي للأزمة الغذائية في أفريقيا، فيتمثل في وضع استراتيجية رامية إلى الحد من الخسائر المتكبدة بعد الحصاد وتقييم حافظة المصرف الزراعية والتوصية بتنفيذ مشاريع تجريبية بشأن نقل التكنولوجيا والتدريب.

وسعت اليونيدو أيضا إلى التعاون مع القطاع الخاص في تنفيذ مشاريعها. ففي تشرين الأول/أكتوبر انضمّت إلى كل من مجلة Africa Investor (المستثمرون في أفريقيا)، وشركة مايكروسوفت ومؤسسة التمويل الدولية في توجيه دعوة إلى ٤٠ مسؤولا من كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات الأفريقية والشركات الدولية العاملة في أفريقيا لحضور مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة. وأتاح الاجتماع فرصة أمام قيادات قطاع الأعمال الأفريقية للتعبير عن آرائها حول استراتيجية التصنيع التي يتبعها الاتحاد الأفريقي وحول مشاركتهم في تنفيذها. واتفق ممثلو القطاع الخاص على تقديم المشورة بانتظام إلى اليونيدو بشأن برامجها الخاصة بالمساعدة التقنية وعلى أن يروّجوا لمبادراتها بين حكومات الاتحاد الأفريقي وغيرها من الشركات. كما سينظر الممثلون في دعم برامج محدّدة متصلة بتنمية أعمالهم التجارية.

وبناءً على الأنشطة المضطلع بها سابقا، أُسّست الشراكة القائمة بين اليونيدو وشركة مايكروسوفت شركة للحواسيب غير الضارة بالبيئة باسم Uganda Green Computers، وهي أول مركز تميُّز لإعادة

تجهيز الحواسيب في كمبالا. ويعكف المركز الذي يعمل به ٥٠ موظفا من ذوي المهارات العالية على إعادة تجهيز ١٠ ٠٠٠ حاسوب من الحواسيب العالية الجودة التي يُعاد بيعها بمجموعة برمجيات مرخّصة وضمان لمدة سنة واحدة بمبلغ ١٧٥ دولارا، وهو ثلث ثمن الحاسوب الجديد في أوغندا. ويوفّر المركز خدمات الدعم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب وخدمات ما بعد البيع وقد استفاد منها بالفعل أكثر من ٧٠٠ مشروع من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتعمل هذه الشراكة على تيسير امتلاك الحواسيب الشخصية بتكلفة زهيدة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية وأصحابها. وطلبت حكومات في بلدان أفريقية أخرى تكرار هذه المبادرة.

المدير العام ونائبة رئيس شركة هيوليت باكارد، لشؤون التسويق في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، يتبادلان نسخ الاتفاق المشترك بشأن برنامج تكنولوجيا المعلومات.

وقامت اليونيدو في إطار برنامج شراكتها مع شركة هيوليت باكارد بتوقيع اتفاق مشترك مع الشركة في أيار/مايو من أجل تنفيذ برنامج تدريب الخرّيجين الجامعيين على إقامة المشاريع باستخدام برنامج تكنولوجيا المعلومات (GET-IT) في أفريقيا. ويوفّر هذا البرنامج التدريب للشباب العاطلين عن العمل جزئيا أو كلّيا، ويجري تنفيذه حاليا في كل من أوغندا وتونس وجنوب أفريقيا ومصر والمغرب ونيجيريا. وهناك تسعة مراكز للتدريب حسب منهاجه مع التركيز على أسس العمل الحر ومع تزويد المتدرّبين بخبرة عملية مباشرة في استخدام التكنولوجيا مما يساعدهم على العثور على عمل أو بدء مشاريع خاصة بهم. ومن المتوقّع أن يصل عدد الطلاب المستفيدين من هذا البرنامج إلى ٢ ٠٠٠ طالب في عام ٢٠٠٩. وتعتزم اليونيدو والشركة إنشاء عشرين مركزا إضافيا للتدريب خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ في أفريقيا والشرق الأوسط.

حاء– أنشطة الدعوة إلى المناصرة

في عام ٢٠٠٨، تعزّزت أهمية أنشطة الدعوة إلى مناصرة المنظمة من خلال تشغيل وحدة مخصّصة للدعوة العامة والاتصالات يشرف عليها المتحدّث الرسمي الجديد باسم اليونيدو داخل المكتب المعني باستراتيجية المنظمة والتعلّم فيها.

ووسّعت الوحدة نطاق الأنشطة الإعلامية، لتجعل رسائل اليونيدو الأساسية أكثر وضوحا، ولتبيّن الكيفية التي تغير بها اليونيدو حياة الناس في البلدان النامية على نحو إيجابي من خلال طرح أمثلة واضحة مستمدة من أنشطة المنظمة في مجال التعاون التقني. وتروج الوحدة للتقارير الرئيسية لليونيدو، بما فيها تقرير التنمية الصناعية (انظر الباب ٢-جيم)، المقرر إصداره في شباط/فبراير ٢٠٠٩. كما تعمل الوحدة باستمرار على تحديث موقع المنظمة العام على الويب لتجسيد أهميته المتزايدة بوصفه الأداة الرئيسية للدعوة إلى المناصرة، وتعمل أيضا على زيادة التنوع في محتوياته، بما يشمل نشر المزيد من التقارير عن منجزات اليونيدو بالوسائط المتعددة.

وتوجّهت أنظار وسائل الإعلام الدولية وشبكات المعلومات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى مشاركة المنظمة في المؤتمرات الدولية والاجتماعات الرفيعة المستوى، وأُبلغت الجهات المعنية في اليونيدو بشكل كامل وفوري بمداولات ونتائج أنشطة هذه المحافل العالمية. وفيما يلي الأحداث الدولية الرئيسية التي أبرزت دور المنظمة الرئيسي في التنمية خلال عام ٢٠٠٨:

- مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي (إثيوبيا، ٢٥ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير)، الذي تناول التنمية الصناعية كموضوع أساسي؛
- المنتدى العالمي الأول للصناعات الزراعية (الهند، ٨ إلى ١١ نيسان/أبريل)؛
- المؤتمر الدولي للطاقة المتجدّدة في أفريقيا (السنغال، ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل)؛
- المنتدى العالمي بشأن الطاقة المتجدّدة (البرازيل، ١٨ إلى ٢١ أيار/مايو)؛
- المؤتمر الثامن عشر لوزراء الصناعة الأفارقة (جنوب أفريقيا، ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر)؛
- المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا (كمبوديا، ١٩ و٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر)؛
- المؤتمر العالمي المعني بإمكانية تعقّب المنتجات والأمن الغذائي (مصر، ٣ إلى ٥ أيار/مايو).

ويمكن الاطلاع على وصف موجز لبعض هذه الأحداث في الفصول ذات الصلة من هذا التقرير.

البحوث تساعد على تحسين خدمات التعاون التقني القائمة وتبيّن خدمات جديدة يمكن تقديمها.

٢ الاستفادة من طاقات البحث وأرصدة الخبرات والأفكار

ألف- التركيز على المسائل الأساسية

ليس من المبالغة التأكيد على أهمية النشاط البحثي لعمل اليونيدو. فمتانة القدرة على التحليل ودقة فهم قضايا التصنيع مقوّمان أساسيان لصواب المشورة ولوضع برامج وسياسات فعالة حسنة التصميم. كما أن النشاط البحثي يعلي من قدر المنظمة بين مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والدوائر الأكاديمية، مما يجعل اليونيدو مرجعا من المراجع الأساسية للأفكار والممارسات في مجال التنمية الصناعية.

وبغية تحسين القدرات التحليلية للمنظمة وتقديم خدمات أفضل لموظفي المشاريع فيها وأصحاب المصلحة الخارجيين، جرت عملية تطوير شاملة لبرنامج فرع البحوث والإحصاءات وأنشطته خلال عام ٢٠٠٨. وكان الهدف الرئيسي منها زيادة تركيز أنشطة البحوث والإحصاءات على أبعاد التنمية الصناعية وجذورها الأساسية في سياق أولويات اليونيدو المواضيعية وهي: الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والبيئة والطاقة.

وأسس برنامج البحوث الجديد هي التركيز والتكامل والقيمة المضافة والجدوى:

- التركيز: يركّز البرنامج على مجموعة صغيرة من المسائل الوثيقة الترابط التي تصف التنمية الصناعية وتشرحها، كما يركّز على آثارها في الأولويات المواضيعية لليونيدو. ومن شأن زيادة التركيز تقدُّم المعرفة؛
- التكامل: توفر أعمال التحليل والإحصاء المنفّذة في إطار الولاية المنوطة من الأمم المتحدة باليونيدو معا أساسا صلبا من التجارب العملية وتفسيرا متسقا للاتجاهات الصناعية. وسوف توضع مؤشرات حسب الغرض لتدعيم العمل التحليلي؛
- القيمة المضافة: تتراكم أرصدة من المعارف العملية المفيدة غير المتاحة لجهات أخرى ويمكن الاستفادة منها مباشرة في رسم السياسات وتصميم المشاريع الصناعية؛
- الجدوى: تركز الجهود على تلبية الاحتياجات المحددة للحكومات ودوائر القطاع الخاص وكذلك هياكل اليونيدو الأخرى من المعارف التشخيصية والمنهجية.

وسوف تخضع مسببات التنمية الصناعية والتغييرات الهيكلية ذات الصلة لدراسة من منظور البحث التطبيقي القائم على أساس تجريبي متين. وسوف تتناول الدراسات تأثير الاستثمار والتغير التكنولوجي على التصنيع، مع التركيز على دور الاستثمار الداخلي بأشكاله المختلفة مثل الآليات والبنية التحتية الصناعية والمعارف. كما سيُدرس بدقة دور تعلم التكنولوجيات والتغير المرتبط بتلك الاستثمارات. وسوف يولى اهتمام خاص

للاختيارات التكنولوجية التي تقوم بها كل شركة وما تبذله من جهود لتكييف تكنولوجياتها أو استحداث تكنولوجيات جديدة، بما في ذلك السبب الذي يجعلها تؤدّي إلى تحوّلات إنتاجية في صناعات مختلفة وكيف يتم ذلك.

وسوف يستكمل هذا النوع من التحليل باستقصاء الظروف والعناصر الفاعلة وآليات التنمية التي تسهم إسهاما واضحا في الحد من الفقر، واستخدام الطاقة والبيئة استخداما مستداما، وبناء قدرات تجارية دينامية. وبهذا الشكل، يساهم البحث في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف توضع مؤشرات جديدة لقياس الأثر فيما يتعلق بالحد من الفقر وكفاءة استخدام الطاقة والبيئة، وسوف تركّز البحوث والأنشطة على المجالات التالية:

- الحد من الفقر: أدوار الاستراتيجيات القائمة على الاستثمار الرأسمالي والأنشطة الإنتاجية والاستفادة من العمالة واستغلال الموارد الطبيعية، كل في مجالها، في تهيئة بيئات ومبادرات للأعمال التجارية تسهم على أرجح وجه في الحد من الفقر المدقع وتقليل المستويات النسبية للفقر؛
- بناء القدرات التجارية: الدور الذي تضطلع به مختلف أنواع الاستثمارات والتغيرات التكنولوجية ونماذج التعاون (بين القطاعين الخاص والعام، عبر سلاسل القيمة أو داخل التجمعات الصناعية) في تعزيز القدرات التنافسية في الأسواق الدولية؛
- البيئة والطاقة: تأثير التقنيات والتكنولوجيات الأنظف التي تحافظ على الموارد على كفاءة استخدام الطاقة والتوازن الإيكولوجي، في سياق الاستراتيجيات الصناعية والتغير الهيكلي.

وستساعد نتائج البحوث على تركيز خدمات التعاون التقني القائمة واستبانة خدمات أخرى جديدة. وسوف يؤدي إدراج المعارف الجديدة في الأنشطة العملية والتعلم من الخبرة المستمدة من تطبيق تلك المعارف ميدانيا إلى فهم أفضل بكثير وتعزيز اليونيدو بوصفها "منظمة تنشد المعرفة". ومن ثم، سوف تسعى المنظمة إلى توثيق التعاون بين الباحثين والموظفين المعنيين بالتعاون التقني، وذلك على جميع مستويات إنتاج المعرفة.

ومن المهام الرئيسية لفرع البحوث والإحصاءات في المستقبل بناء إطار أساسي للسياسات الصناعية يمكن أن يستخدم لوضع، استراتيجيات قُطرية فضلى في مجال التنمية الصناعية. وفي ظل اقتصاد عالمي يزخر بدوائر الرأي، يغدو من الواجب أن تراعي تلك الاستراتيجيات التطورات الوطنية والإقليمية والدولية. وحيث إن بحوث اليونيدو ستجرى على جميع المستويات، فسيسمح الإطار السياساتي القائم عليها للبلدان بإدراج شتى أنواع المسائل، الداخلية والدولية، في استراتيجياتها.

باء– محفل للتنمية العالمية

تتطلب فعالية التعامل مع التطورات الاقتصادية العالمية المعقدة أن يقترن التعاون التقني أيضا بأنشطة تهيئ ساحات عالمية للتحاور يمكن من خلالها لأصحاب المصلحة أن يتبادلوا الأفكار والمعلومات والأبحاث والخبرات. وتوفر اليونيدو محفلا مشتركا لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص من أجل توثيق التعاون وفتح باب الحوار وإقامة الشراكات.

ويقتضي تكوين معارف ومنهجيات وتوصيات سياساتية جديدة، في جملة أمور، إقامة روابط مع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة ومع الجامعات ومراكز البحث. وسوف يبرم برنامج البحوث اتفاقات مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات الأكاديمية الرفيعة ومراكز التفوق المتخصصة في التنمية الصناعية وأولويات اليونيدو المواضيعية ويتعاون أو يقيم 'شراكات معرفية' معها. وخلال عام ٢٠٠٨، عُززت الشراكات القائمة مع المعهد الياباني للاقتصادات النامية وقسم التنمية الدولية في جامعة أوكسفورد. ويجري إعداد شراكة جديدة مع جامعة الأمم المتحدة لدراسة أنماط التصنيع في البلدان النامية السريعة التقدم. وسوف يؤدي ذلك إلى توسيع قاعدة المعارف في المنظمة واستحداث أوجه تآزر في مجال المعلومات لتكوين معارف جديدة.

جيم– تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٩

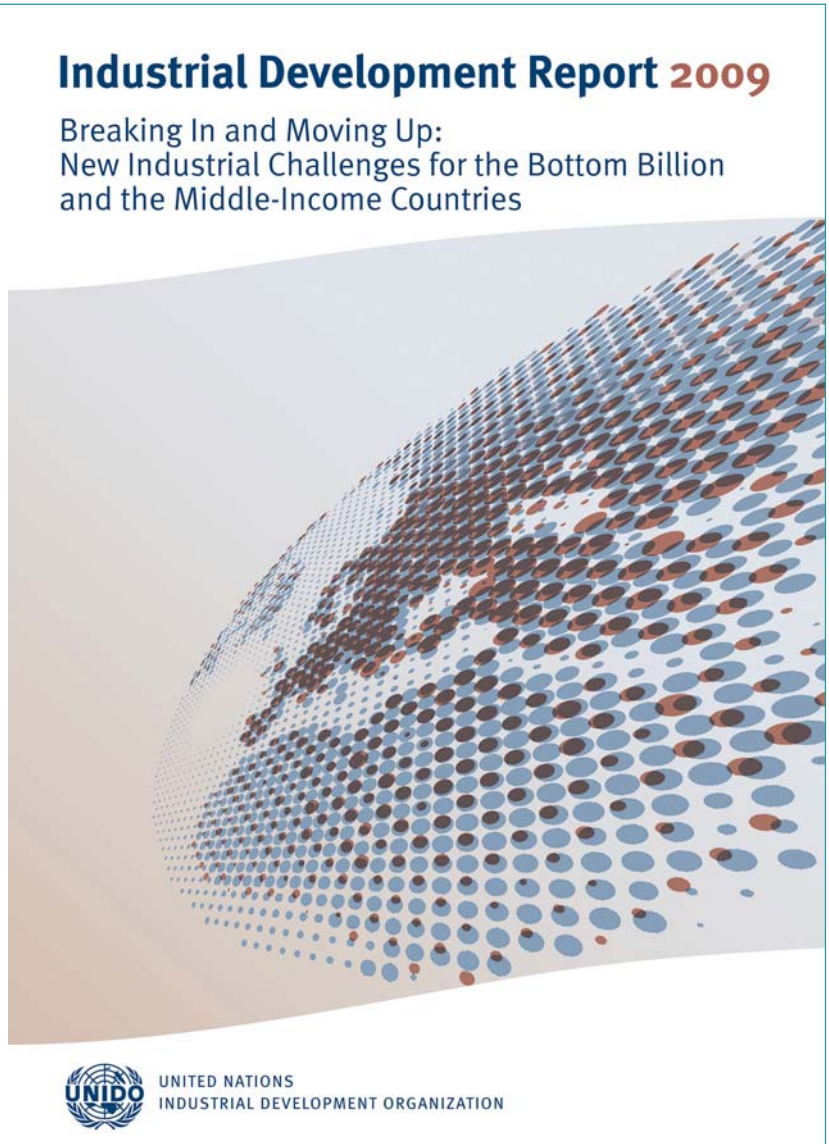

تقرير التنمية الصناعية من منشورات اليونيدو الرئيسية.

يرتبط نشر نتائج البحوث ارتباطا وثيقا بعمل اليونيدو كساحة عالمية للحوار. وتقارير التنمية الصناعية من الثمار الرئيسية لنشاطها البحثي ولها مكانة بارزة على الصعيد الدولي. وتقدّم التقارير رؤى متعمّقة جديدة عن منافع التنمية الصناعية الحديثة وتحدياتها، وتتعمق في بحث فعالية السياسات الصناعية. وسوف تزيد من تركيزها على المواضيع الإنمائية الرئيسية.

وقد اكتمل في عام ٢٠٠٨ العمل في إعداد تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٩، الذي يحمل عنوانا فرعيا هو "النفاذ إلى الأسواق والارتقاء بالصناعة: التحديات الصناعية الجديدة التي تواجه أفقر مليار إنسان والبلدان المتوسطة الدخل." ويشير التقرير الجديد إلى أن بلدانا كثيرة عاجزة عن إقامة اقتصاد صناعي نشط قادر على المنافسة، بينما تكافح بلدان أخرى للبقاء على مستواها الحالي، وذلك رغم أن الصناعة، المدفوعة بقوة النمو الهائل في حجم التجارة، قد انتشرت بسرعة في البلدان النامية خلال السنوات الثلاثين الماضية. ويستعرض التقرير الفرص المتاحة للبلدان التي تضم "أفقر مليار إنسان" في محاولتها النفاذ إلى الأسواق العالمية لتسويق مصنوعاتها، وللبلدان المتوسطة الدخل التي تسعى سعيا جادا إلى الارتقاء بصناعاتها. ويركّز التقرير في أغلبه على التصنيع، غير أنه يناقش أيضا استخراج الموارد، الذي يمثل ثاني صناعة رئيسية في البلدان النامية.

وتؤدي التغيرات غير المسبوقة في الاقتصاد العالمي إلى إعادة تعريف مفهوم التنمية الصناعية، مما يفتح طرقا ويغلق طرقا أخرى. فالهيكل الصناعي آخذ في التغير بشدة بسبب التحول من صنع المنتجات إلى أداء المهام وتغير مواضع التركيز الجغرافي. ولما كانت السمات البنيوية تختلف من بلد إلى آخر، وجب أن تختلف الاستراتيجيات الصناعية الموضوعة لمعالجة تلك الأمور. ويركّز التقرير على ثلاثة جوانب في التغير الهيكلي الذي تشهده الصناعة، حيث يصبح السؤال مع تطور الصناعة، ماذا تنتج، وأين تنتج، وأين تباع المنتجات؟ ويسعى التقرير إلى تحسين فهمنا لهذه التغيرات الهيكلية ويحدد بعض الاستجابات على صعيد السياسات الاقتصادية بغية مساعدة البلدان على اقتحام دائرة الاقتصاد الصناعي العالمي والارتقاء في مراتبه. ويناقَش ويوضح حيز السياسات المتاح للبلدان، وفق مستوى تطورها ومعدل نموها، ومن خلال عدد من دراسات الحالات الإفرادية.

ويستعرض هذا التقرير أيضا، على غرار ما سبقه، الأنشطة الصناعية عبر العالم، بما في ذلك تدابير التقدّم التكنولوجي، ويبرز الاختلافات البنيوية الهامة بين المناطق وداخل المنطقة الواحدة. وقد وُسع نطاق استخدام مؤشر اليونيدو لقياس الأداء الصناعي التنافسي، الذي استحدث في تقرير التنمية الصناعية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في محاولة لقياس قدرات الدول على إنتاج سلع مصنّعة وتصديرها بشكل تنافسي، ليشمل ١٢٢ بلدا.

دال- مجموعة كاملة من المعلومات

لا تزال إصدارات اليونيدو البحثية تشمل مختلف أنواع المنشورات من ورقات عمل ونقاش، ودراسات تحليلية قُطرية وقطاعية، ومقالات منشورة في دوريات، وكتب، وخلاصات وافية، وورقات مؤتمرات، وأدلة ومنهجيات، وتقارير، وحوليات وقواعد بيانات متعلقة بالإحصاءات الصناعية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في البابين ٦-جيم ودال.

وسوف يكون من بين الإصدارات الرئيسية الجديدة منشور بعنوان مسائل مواضيعية في التنمية الصناعية يصدر أربع مرات أو مرتين في السنة يركّز على تأثير الاتجاهات الاقتصادية والسياسية الرئيسية الحالية على التنمية الصناعية في البلدان النامية. ويشمل القراء المستهدفون المسؤولين الحكوميين والباحثين والممارسين في مجال التنمية. وسوف تُتَّبع أساليب مختلفة للتعميم باختلاف فئات الجمهور المستهدفة. وإلى جانب القنوات التقليدية (بما فيها المشاركة في المؤتمرات وإصدار النشرات الإعلامية)، سوف يستخدم لنشر البحوث مستقبلا موقع اليونيدو على الإنترنت استخداما مكثفا وسوف تُعتمد نُهج جديدة مثل موجزات عن السياسات تستهدف صانعي السياسات رفيعي المستوي. وسوف تصبح المكاتب الميدانية قنوات هامة لنشر نتائج البحوث.

المشاريع الصغيرة في جنوب آسيا تستفيد إلى حدّ كبير من المشاريع التي تنهض بها اليونيدو.

٣ الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية

إن الجهود المنسّقة المبذولة لتقليل نسبة الأشخاص الذين يقلّ دخلهم عن دولار واحد يوميا إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥ بدأت تؤتي ثمارها في عام ٢٠٠٨. فطبقا لتقرير الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٨،[١] تبدى اتجاه عام نحو تناقص الفقر في العالم. إلا أن التقرير أشار إلى أن هذا الاتجاه التناقصي يتسم باختلافات إقليمية ذات شأن، وأن الزيادات في أسعار السلع في الأمد المتوسط إلى الطويل ستجعل ١٠٠ مليون شخص أشد فقرا. وقد يكون للأزمة المالية الدولية المستمرة آثار سلبية أقوى حتى من ذلك.

وتثير هذه البيئة الاقتصادية والسنوات السبع المتبقية على بلوغ السنة المستهدفة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تحديا لا يُستهان به. وقد تصدّت اليونيدو لهذا التحدي ببذل كل جهد ممكن من أجل الحد من الفقر من خلال الصناعة، مع تركيز قوي على القطاع الخاص. ولإيجاد بيئة مواتية لهذا القطاع، ستظل السياسات الصناعية مع بناء المؤسسات وخدمات الدعم الصناعي مجالات مهمة للمساعدة.

ألف– الدعم السياساتي من أجل صناعات قادرة على المنافسة وتنمية القطاع الخاص

تلزم سياسات فعّالة لجعل القطاعات الصناعية قادرة على المنافسة الدولية وحفز الانتقال إلى الصناعات التي تعتمد بكثافة على التكنولوجيا وتضيف قيمة كبيرة. بيد أن هيئات صنع السياسات في البلدان النامية عادة ما تكون من الضعف بحيث لا يمكنها دعم عملية التغيير الهيكلي وإيجاد قطاع خاص مفعم بالنشاط. وبالتالي أنشأت اليونيدو برنامجا لتقويتها. وتركز التدخلات على ما يلي:

(أ) إنشاء وحدات معلومات معنية بالمنافسة في مؤسسات القطاعين العام والخاص الرئيسية يعمل بها أكاديميون لديهم المؤهلات اللازمة وعلى اتصال مباشر بأعلى مستويات صنع السياسات. ومهمتهم هي توفير الأسس التحليلية الصارمة اللازمة لرسم سياسات صناعية مؤثرة بشدة وتنفيذها ورصدها؛

(ب) إنشاء "مراصد صناعية" لرصد الاتجاهات العالمية في التجارة والصناعة وقياس الأداء الوطني وأداء الشركات.

(١) نشرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وقد استهلت اليونيدو عدة برامج لدعم القدرة على المنافسة في أمريكا اللاتينية، حيث أنشأت وحدات للمعلومات في هذا الشأن في إكوادور وباراغواي. وقد ولّدت هذه البرامج طلبا سريع التزايد على برامج مشابهة في مناطق نامية أخرى، من بينها أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى.

وقد استُهل أول برنامج في إكوادور في عام ٢٠٠٣ وتمخض عن إنشاء وحدة معلومات معنية بالمنافسة في وزارة الصناعة وشؤون المنافسة. وصارت هذه الوحدة جزءا رسميا من الوزارة في عام ٢٠٠٦، بما كفل الاعتراف بها من جانب القطاعين العام والخاص.[٢] وقد ساعدت الوحدة في رسم سياسة إكوادور الصناعية في عام ٢٠٠٨، وسوف تشارك في تنفيذ برامج محددة وتقييمها لاحقا. وحوّلت الوحدة إلى إدارة للإحصاءات والدراسات الصناعية في الأمانة الفرعية لشؤون المنافسة. وقد احتفظت اليونيدو بدور استشاري.

وفي عام ٢٠٠٧، استحدثت اليونيدو عدة تنمية القطاع الخاص وأتاحتها على الإنترنت، والهدف منها دعم مقرّري السياسات والممارسين في جهودهم الرامية إلى صوغ برامج تنمية القطاع الخاص وتنفيذها، مع التركيز على ثلاثة مواضيع، هي تنمية التجمّعات والشبكات وإقامة اتحادات تصدير وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتبيّن العدة المبادئ الأساسية لتنمية القطاع الخاص، كما تُرْشِد مستعمليها على امتداد دورة المشروع، من مرحلة الإعداد إلى مراحل الصوغ والتنفيذ والتقييم. وقد أضيف في عام ٢٠٠٨ عنصر يتعلق بإنشاء تنظيمات للمنشآت التجارية (بما في ذلك الغرف التجارية ومنظمات أرباب الأعمال). ومن المعتزم في المستقبل إضافة مواضيع مثل تحليل القدرة على المنافسة.

باء- تنمية التجمّعات

يزيد أصحاب الشركات الصغيرة في نيكاراغوا قدرتهم على المنافسة بتضامنهم.

(٢) يمكن الاطلاع على أعمال المرصد الصناعي والدراسات التحليلية التي تقوم بها الوحدة ومنشوراتها في الموقع الشبكي (www.ecuadorindustrial.org).

يهدف برنامج تنمية تجمّعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التصدي للتحديات المرتبطة بغياب الروابط بين المشاريع الصغيرة ومؤسسات الدعم، وهو ما يحول في كثير من الأحيان دون تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إمكانات نموّها الكامل، لا سيما في سياق سلاسل القيمة العالمية. ويزيد برنامج تنمية التجمّعات من تركيزه على العمل مع الفقراء مباشرة لتعزيز دوره في الحد من الفقر.

ويجري الاضطلاع بمشاريع لتنمية تجمّعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إثيوبيا وإكوادور وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والسنغال وكولومبيا والمغرب ونيكارغوا والهند. وبدعم مالي من الحكومة الإيطالية، تستهل اليونيدو الآن مشروعا مبتكرا في فييت نام يهدف إلى توأمة التجمّعات الفييتنامية والأجنبية، على غرار نهج جُرّب في الهند. ويساعد مشروع استُهل لإقامة تجمّع في صناعة مكوّنات السيارات في منطقة سَمارا بروسيا المورّدين المحليين على الوفاء باشتراطات النوعية لهذه الصناعة، مما يسهّل اندماج موردي سامارا في سلاسل القيمة العالمية. وقد ساعدت مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في إيطاليا والمملكة المتحدة واليابان على تعزيز التنمية النظيفة في تجمّعات ولاية أوريسا بالهند.

وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنشطة بناء القدرات ونشر المعارف التالية:

- عرّفت حلقة دراسية عُقدت في مرسيليا، فرنسا، بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية، صناع السياسات والقادة الصناعيين في أفريقيا جنوبي الصحراء وشمال أفريقيا، بقضايا تنمية التجمّعات؛
- نُظم حدثان تدريبيان بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين، إيطاليا؛
- نُظم برنامج تدريبي بشأن مبادئ وممارسات إنشاء تجمّعات وشبكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في جنوب أفريقيا بالاشتراك مع وزارة التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا، في بريتوريا، جنوب أفريقيا؛
- في سياق أنشطة اليونيدو الرامية إلى تنمية التجمّعات وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، عُقد اجتماع فريق خبراء في نيودلهي، الهند، لمناقشة الدروس المستخلصة من مشاريع التجمّعات الأخيرة في الهند.

جيم- تنمية المشاريع الريفية والنسائية

يحفّز برنامج تنمية المشاريع الريفية والنسائية العمل على إقامة المشاريع في البلدان النامية، مع التركيز على النساء والشباب. وفي إطار هذا البرنامج، أعدّت اليونيدو مناهج تعليمية بشأن تنمية القدرة على إقامة المشاريع للمدارس الثانوية والمهنية في أنغولا وتيمور-ليشتي ورواندا وغينيا والكاميرون وموزامبيق وناميبيا. وتستأثر زيادة فرص العمل أمام الشباب أيضا بنصيب من الجهود التعاونية والمنسّقة المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، استهلت اليونيدو برنامجا، بدعم مالي من حكومة اليابان، من أجل الشباب في بلدان اتحاد نهر مانو يرد وصفه في الباب ٦-باء.

تساعد مراكز التدريب في ولاية الخرطوم بالسودان الشباب والنازحين على تحسين قدراتهم التقنية.

وفي ولاية الخرطوم، السودان، تساعد اليونيدو على تحسين المهارات المهنية والتقنية عن طريق إقامة أربعة مراكز تدريب بمشاركة حكومة الولاية والقطاع الخاص وبدعم مالي من المفوضية الأوروبية. وعلاوة على ذلك، يجري تطوير مركز قائم، كما سيجري تدعيم المنظمات المجتمعية وكذلك المنظمات غير الحكومية لكي تتمكّن من المساهمة بفاعلية في تدريب النازحين داخليا. ويتمثل الهدف المنشود في تدريب ٦ ٠٠٠ من الشباب والنازحين داخليا على الأقل. وسوف تزود المراكز أيضا بإمكانيات لتوفير خدمات لتنمية الأعمال التجارية من أجل دعم المبادرات الرامية إلى إدرار الدخل.

وكما جاء في المناقشة الواردة في الباب ١-جيم، فإن الحوار بين الخبراء بشأن تمكين النساء وتنمية المشاريع الذي جرى تنظيمه في تموز/يوليه، سوف يساعد اليونيدو على تعزيز المشاريع النسائية بمزيد من الفاعلية في المستقبل.

دال- الصناعات الزراعية

توفّر منتجات الخيزران مصدرا مربحا لكسب الرزق في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

تضطلع الصناعات الزراعية بدور رئيسي في الانتقال من الاقتصادات الريفية التقليدية إلى الاقتصادات الصناعية التنافسية. وتساعد اليونيدو البلدان على اكتساب المهارات والتكنولوجيات اللازمة لتنمية هذه الصناعات. وتُسدى هذه المساعدة أيضا للبلدان التي تضع على رأس أولوياتها العيش بمنأى عن العوز. وقد أدّى الطلب المتزايد على منتجات الصناعة الزراعية بمختلف صنوفها، من الغذاء إلى الوقود الأحيائي، والحاجة إلى إعادة بناء قدرات تجهيز الأغذية بعد الحروب في عدد من البلدان، إلى فتح سبل جديدة أمام المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة للصناعات الغذائية.

تجهيز الأغذية

استُهلت برامج جديدة من أجل الارتقاء بسلاسل القيمة الزراعية وفتح قنوات تسويق للمنتجات الزراعية. وفي أول مرحلة من برنامج إقليمي للارتقاء بسلاسل القيمة الزراعية وفتح قنوات تسويق للمنتجات الزراعية في غرب أفريقيا، يجري استحداث أربع سلاسل قيمة في بوركينا فاسو للبصل والثوم واللوبيا الخضراء والشمّام والمانجو. ويستند دعم الإنتاج إلى متطلبات السوق. ومن المتوخى التوسع في ذلك ليشمل سلاسل قيمة أخرى في بوركينا فاسو وفي منطقة غرب أفريقيا، ومن المزمع إرسال بعثة إلى بنن والسنغال وغانا ومالي والنيجر في أوائل عام ٢٠٠٩ من أجل إعداد برامج لسلاسل قيمة مختارة في هذه البلدان. ويجري إعداد مشاريع لصناعة الألبان من أجل بوركينا فاسو (بما يشمل تجهيز اللحوم أيضا) وكوت ديفوار ومالي ومدغشقر.

ويجري تنفيذ مشاريع من نوع آخر في بوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والكونغو ومالي والمغرب وموزامبيق. وتدعم هذه المشاريع إدماج المناطق الريفية المهمّشة في اقتصاد السوق العالمي عن طريق ربط منشآت تجهيز الأغذية الصغيرة بقنوات التوزيع. وهي مستندة إلى نهج مراكز تجهيز الأغذية الذي استُحدث على أساس الدروس المستخلصة من مشاريع سابقة في بلدان أفريقية وعربية. وقد تطورت هذه المراكز من عمليات تجهيز صغيرة إلى تجمّعات من المنشآت الصغيرة وقنوات التوزيع.

ومع تزايد أهمية التكامل بين سلاسل القيمة ومعرفة اتجاهات السوق في عملية تجهيز الأغذية، تبدّت حاجة إلى تقييمات مفصّلة للفرص المتاحة في السوق وإمكانات الإنتاج جنبا إلى جنب مع خطط العمل. وتوفر خطط اليونيدو الرئيسية لتنمية القطاع ذلك. وفي إثيوبيا وُضعت خطة رئيسية لثماني سلاسل قيمة. واستخدمت الخبرة المكتسبة في تنقيح النَهج واختبار استدامته وأثره. وسوف يعود ذلك بالفائدة على المساعدة التقنية التي ستُسدى مستقبلا لصناعة تجهيز الأغذية.

وعقد فريق خبراء اجتماعا بشأن "الميكنة الزراعية في أفريقيا: حان الوقت لنظرة جديدة" نُظِّم بالتعاون مع الفاو. واستعرض الاجتماع الوضع الراهن للميكنة الزراعية ومعوقاتها وحدد آليات الدعم اللازمة للنمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر. ويبيّن منشور عن الاجتماع عنوانه "*Agricultural mechanization in Africa: … Time for action*" (الميكنة الزراعية في أفريقيا: حان وقت العمل) ملامح التصدي للمشاكل، بما في ذلك الطرق التي يمكن بها لميكنة الزراعة في أفريقيا أن تساعد المزارعين والمجتمعات الريفية في أفريقيا على زيادة الإنتاجية الزراعية. وبمشاركة الفاو، أنتجت اليونيدو عدة خاصة بتجهيز الأغذية تتألف من

إرشادات عملية لمنشآت تجهيز الأغذية الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية وتتضمن طائفة واسعة متنوعة من المعلومات العملية والتقنية.

وتستفيد عدة مشاريع من جوانب التعاون بين بلدان الجنوب في ترويج الاستخدام المستدام للموارد من قبيل الخيزران، حيث تكيّف التكنولوجيات والتقنيات الإنتاجية والاستراتيجيات التنظيمية مع الاحتياجات المحلية. وتساعد هذه المشاريع، التي تشترك فيها مراكز التعاون الصناعي بين بلدان الجنوب التي تجري مناقشتها في الباب ٦-باء، المصانع على توسيع طاقتها واكتساب موطئ قدم في أسواق التصدير.

المنسوجات والجلود

أُجريت دراسات قطاعية في إثيوبيا وجنوب أفريقيا والمكسيك ونيجيريا من أجل وضع خطط لتحسين صناعة النسيج والثياب. واستُهلت مشاريع لدعم صناعة النسيج والثياب المكسيكية. وأُقيمت مراكز تميُّز تقنية أو دُعّمت في الأرجنتين وأوغندا وبنغلاديش والجمهورية العربية السورية والعراق وغينيا ونيجيريا. وبغية تحديد أفضل المواقع المناسبة لمصانع الغزل والظروف التي تكون مربحة في ظلها، تقوم اليونيدو بتقييم صناعة الغزل في أحد عشر بلدا أفريقيا على أساس مقارنتها بحالها في باكستان وبنغلاديش وتركيا والصين ومصر والهند.

وفي قطاع الصناعات الجلدية، افتتحت مرافق مشتركة خاصة بتجمّعات المشاريع أو يجري إقامة مثل هذه المرافق في القاهرة (مصر) وكيغالي (رواندا) وأبا (نيجيريا). وتوفّر المراكز خدمات من قبيل التصميم والتسويق والتدريب والتصنيف. وفي شيناي، الهند، يتواصل دعم التجمّع الخاص بالجلود من خلال التعاون مع تجمّعات مماثلة في إيطاليا. وأُعد برنامج تدريب شامل لصنع الأحذية وقام خبراء إيطاليون بتقييم صناعة الأحذية المحلية.

إعادة بناء الصناعات الزراعية

تتطلّب استعادة مصادر رزق المجتمعات بعد الحروب أو الكوارث الطبيعية نشاطا شاملا لعدة تخصّصات. وتوفّر مشاريع الإعمار عادة للمزارع الأدوات والآلات اللازمة لتحسين الإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية، في حين تتيح التكنولوجيات المنزلية للنساء إقامة مشاريع صغرى. ويجري الارتقاء بمهارات مقدّمي الخدمة الريفيين (بمن في ذلك الحدّادون وعمّال البناء والنجارون والخيّاطون) لكي يتمكنوا من المساهمة بشكل كامل في إعادة البناء.

ففي لبنان برنامج للدعم يوفّر المعدات والتدريب ويصلّح المباني، وهو يستهدف ٧٥ منشأة للصناعات الزراعية إلى جانب رابطات أعمال ومؤسسات حكومية ذات صلة. وقدّمت المساعدة إلى ٦٣ منشأة حتى الآن، ونتيجة لذلك تمكّنت منشآت من استئناف عملها وإعادة تشغيل موظفيها وإنشاء وظائف جديدة وضمان مصدر رزق للأُسر التي تتعيش من نشاطها. والأمل معقود على عودة ٧٥٠ شخصا إلى وظائفهم أو عثورهم على وظائف جديدة بحلول نهاية المشروع.

وفي العراق، أكملت اليونيدو إصلاح مصنع ألبان تبلغ طاقته ١٥٠ ٠٠٠ لتر يوميا، كما تقوم بإصلاح مصنع لتجهيز البلح وتعبئته تبلغ طاقته ١٥٠ طنا يوميا. وترد في الباب ٧-ألف مناقشة لمشروع آخر في العراق بشيء من التفصيل. ويستعرض الباب ٦-باء أنشطة أخرى لاستعادة الأمن الغذائي وحفز الأنشطة المدرّة للدخل أو إحيائها.

تبادل الحلول المبتكرة في مجال الأعمال التجارية الزراعية

سلّطت أزمة الغذاء العالمية الضوء على هشاشة أحوال سكان البلدان النامية أمام التقلبات في أسعار المواد الغذائية وإمداداتها. وفي أيار/مايو، طلب مجلس التنمية الصناعية باليونيدو إلى المدير العام أن يعد تقريرا عن أفضل السبل التي تمكّن اليونيدو من الإسهام في وضع حل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لأزمة الغذاء العالمية.[٣] ودعا زعماء العالم في مؤتمر القمة الذي عقد بشأن الغذاء في روما إلى اتخاذ إجراءات دولية عاجلة ومنسّقة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي. وطالبوا بتدابير لمساعدة المزارعين، ولا سيما صغار المنتجين، لزيادة الإنتاج والتكامل مع الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، بسبل من بينها التعاون بين بلدان الجنوب.

وردّا على ذلك، تبذل اليونيدو المزيد من الجهود لتعزيز سلاسل القيمة في مجال الأعمال التجارية الزراعية، وزيادة الإمدادات الغذائية لدى البلدان النامية وتسهيل وصول تلك البلدان إلى الأسواق وحصولها على التكنولوجيا والاستثمارات.

حدّد المنتدى العالمي للصناعات الزراعية نُهجا مبتكرة لتنمية الصناعات الزراعية.

ومن الأحداث الهامة في هذا السياق تنظيم منتدى تحت عنوان "المنتدى العالمي للصناعات الزراعية: تحسين القدرة على المنافسة وأثر التنمية"، وقد عقد في نيودلهي، الهند، في نيسان/أبريل. وشاركت في تنظيمه الفاو وموّلته حكومة الهند والفاو والإيفاد. واستهدف المنتدى الذي حضره نحو ٥٠٠ مشارك من القطاعين العام والخاص في أكثر من ٧٠ بلدا ومن منظمات دولية، ما يلي:

(٣) المقرّر م ت ص-٣٤/م-٦.

- التعرّف على السياسات وطرائق العمل وترتيبات التنسيق المبتكرة في مجال التصنيع الزراعي التي نجحت في تحقيق تقدّم سريع في مناطق وبلدان مختلفة والاستفادة منها؛
- تحديد أبعاد جديدة لدور كل من القطاع العام، والوكالات المتعددة الأطراف، والجهات المانحة والقطاع الخاص.

وشدّدت المناقشات المكثفة على أهمية وجود رؤى مشتركة بين جميع أصحاب المصلحة، ونهوض القطاع العام بدور أكبر في توفير الدعم، وتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية، وضرورة تحسين التكامل بين أوجه المساعدة المتعددة الأطراف. وردّا على ذلك، أكّدت وكالات الأمم المتحدة الثلاث التزامها بتنمية القطاع في المستقبل، والتعاون مع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الإقليمية. وسيعد المنظمون منشورا عن نتائج المنتدى.

وتواصل بحث هذه القضايا خلال المؤتمر الدولي المعني بتبادل الحلول المبتكرة في مجال الأعمال التجارية الزراعية الذي عُقد في القاهرة، مصر، ونظمته اليونيدو وحكومة مصر ومؤسسة سيكم في تشرين الثاني/نوفمبر. وحضر المؤتمر نحو ٣٥٠ مشاركا من أكثر من ٦٠ بلدا. وقدّم ممثلون من قطاع الأعمال التجارية الزراعية، والمؤسسات التقنية والمالية في القطاعين العام والخاص، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، أكثر من مائة حل من الحلول المبتكرة كما عرضوا أفضل الممارسات في المجالات الخمسة التالية: العرض وسلاسل القيمة، والوصول إلى الأسواق والصلات فيما بينها، والمعايير القياسية والمطابقة للمواصفات، والتكنولوجيا، والقيمة المضافة والتمويل. كما أتاح المؤتمر فرصا لربط الصلات. وانعقد المؤتمر في اليوم الأول في مزرعة سيكم، التي حصلت على جائزة سبل العيش الصحيحة (المعروفة أكثر باسم جائزة نوبل البديلة) في عام ٢٠٠٣. وأتاحت الأجواء غير الرسمية بيئة حيوية لتبادل الآراء والخبرات.

هاء- الاستثمار والتكنولوجيا

ما زال الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا ونشر التكنولوجيا من العناصر الرئيسية في استراتيجية اليونيدو للحد من الفقر.

وقد ضمّ الاجتماع الرابع لشبكة هيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا، الذي انعقد في ديربان، جنوب أفريقيا، أصحاب مصلحة من القطاعين العام والخاص واستهل برنامجا إقليميا لترويج الاستثمار. وعُقد هذا الاجتماع بالاقتران مع مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة الثامن عشر، ويشكّل البرنامج المستهل جزءا من استراتيجية التصنيع التي ناقشها الوزراء. وكفل الاجتماع التزام البلدان التي يشملها البرنامج بالمساهمة في تمويله، علما بأن البرنامج سيُدعم ماليا أيضا من إيطاليا وتركيا وجنوب أفريقيا والنمسا. وبدأت الأعمال المتصلة بالدراسة الاستقصائية للمستثمرين لعام ٢٠٠٩ في أوغندا وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسنغال وغانا وكوت ديفوار وكينيا ومالي ونيجيريا. وقد أصبحت شبكة هيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا الآن منظمة منشأة رسميا تجمع وكالات لترويج الاستثمار على نطاق القارة.

ويتكوّن مشروع مرصد الاستثمار، وهو أحد مكونات البرنامج الإقليمي لترويج الاستثمار في أفريقيا، من دراسة استقصائية للمستثمرين الأجانب والمحليين وأنشطة تنفيذ ذات صلة وبناء قدرات وكالات ترويج الاستثمار وغيرها من الجهات الوسيطة. وسوف تُدمج شبكة برنامج مصافق التعاقد من الباطن والشراكات التابع لليونيدو في المرصد. وسوف تدعم الشبكة تطوير الشركات المحلية باستخدام أساليب جديدة أو محسّنة بما يغري الشركات الأجنبية أو الشركات المحلية الكبيرة على أن تتشارك معها في العمل. وقد ساهمت مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا أيضا في جهود حشد الاستثمارات من أجل أفريقيا. واستعين ببرامجية الكومفار من أجل إعداد أدلة للمستثمرين في كوماسي (غانا) وبلانتير (ملاوي) وتحديد فرص الاستثمار في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المعروضة في "يوم الاستثمار في كوماسي" في غانا و"يوم الاستثمار في مدن الألفية" في لندن.

واستهل مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين برنامجا لتنمية المشاريع وترويج الاستثمار في سيراليون والعراق ولبنان. وواصلت اليونيدو دعمها لبلدان تنفّذ بالفعل برنامجا من هذا القبيل، كان من ضمنها الأردن وأوروغواي وتونس وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسودان والكويت والمملكة العربية السعودية وموزامبيق واليمن. وطلبت الحكومة الصينية مساعدة مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين من أجل إنشاء مركز مكتمل لتنمية المشاريع وترويج الاستثمار. وتوجد في طور الإعداد مشاريع للجمهورية العربية السورية وعُمان وغينيا وليبريا ومصر والمغرب ونيجيريا بالإضافة إلى ثمانية بلدان أخرى في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

وتدعّم مشاريع نقل التكنولوجيا ونشرها نظم الابتكار الوطنية في البلدان النامية. وقد ازداد الطلب على مساعدة اليونيدو وجرى إعداد برامج هذا العام لباراغواي وتونس والجزائر وغابون والكويت. كذلك مدّدت اليونيدو المرحلة التشغيلية للمركز الدولي للارتقاء بتكنولوجيا الصناعة التحويلية التابع لها في الهند بخمس سنوات (٢٠٠٨-٢٠١٣) ولمركز شنغهاي لترويج تكنولوجيا المعلومات في الصين بثلاث سنوات (٢٠٠٨-٢٠١١). وتوفّر اليونيدو أيضا المساعدة لوزارة التجارة الصينية في وضع مبادئ توجيهية للسياسات التي تعزّز قدرة جهات التعاقد الخارجي لديها على المنافسة من خلال شبكة من ستة مجمعات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من المتوقع أن يكون للاستثمار المباشر الأجنبي دور رئيسي فيها.

واو- الاستخدام المثمر للطاقة في الريف

لا يمكن تصوّر أنشطة الإنتاج الحديثة دون توافر الطاقة. وبالتالي، فإن الإمداد الموثوق بالطاقة أساسي للإفلات من شرك الفقر. ومن المهام الرئيسية لفرع الطاقة وتغيّر المناخ الجديد التابع لليونيدو التصدي لهذه القضية الإنمائية الرئيسية.

ويركّز برنامج الوصول إلى الطاقة التابع لليونيدو على مصادر الطاقة المتجددة. فعلى سبيل المثال، بمشاركة مرفق البيئة العالمية ووكالات أخرى، استُحدث برنامج جامع كبير لبلدان في غرب أفريقيا من أجل تعزيز سبل الوصول إلى الطاقة المتجددة والترويج لاستخدام الطاقة بكفاءة في القطاعات الصناعية والعمومية والسكنية. وتقوم المنظمة، في إطار برنامجها "إنارة الريف الأفريقي"، بتنفيذ مشاريع محطات صغيرة للطاقة

الكهرمائية لكهربة الريف وتشغيل أنشطة إنتاجية في أفريقيا جنوبي الصحراء (يرد مثال في الباب ٧-ألف). وقد استُهلت أيضا مبادرة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق الانتقال من الإمداد بالطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري واستهلاكها إلى الطاقة المستمدة من تكنولوجيات الطاقة المتجددة السليمة بيئيا. وتستهدف المبادرة أيضا استخدام الطاقة بكفاءة.

وترد مناقشة لعمل اليونيدو في قطاع الطاقة بمزيد من التفصيل في الباب ٥-باء.

زاي- الفقر والبيئة

هناك ارتباط وثيق بين الفقر ودمار البيئة: فكل منهما يفاقم الآخر، بما يؤدي إلى حلقة مفرغة. وتساعد اليونيدو على كسر هذه الحلقة بسبل شتى على النحو التالي:

- تواصل اليونيدو العمل على الحد من التلوث بالزئبق الناجم عن تعدين الذهب بالوسائل الحِرفيّة، وذلك في المقام الأول من خلال إعدادها متابعة لمشروع "غلوبل ميركوري" وريادتها للعمل في قسم تعدين الذهب بالوسائل الحِرفيّة في الشراكة العالمية المعنية بالزئبق التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويجري استحداث مشروع مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية من أجل التصدي للمخاطر التي يواجهها الأشخاص الذين يعيشون قرب مناجم الذهب المستغلة بالوسائل الحرفية أو على ضفاف المجاري المائية المنحدرة من تلك المناطق في موزامبيق.
- يعزّز مشروع "العمل المشترك على مكافحة التصحّر والحد من الفقر في النظم الإيكولوجية القاحلة وشبه القاحلة بالهضبة العليا في شرق المغرب"، الذي استُحدث بمشاركة الإيفاد، التحدّد الطبيعي والرعي التعاقبي وتحديد مناطق مخصصة لإنتاج البذور المحلية وغير ذلك من الإجراءات غير الإقحامية، مع التشجيع على تنويع الإنتاج المحلي في الوقت نفسه من خلال ممارسة أنشطة تجارية خارج مجال الزراعة، في جملة أمور أخرى.

تزود القرى في بنغلاديش بمياه شرب مأمونة باستخدام مرشحات منزلية بسيطة.

وينبغي هنا أيضا ذكر برنامج تخفيف التسمّم بالزرنيخ في مياه الشرب الذي نوُقش باختصار في الباب ٥-ألف. ويوفّر هذا البرنامج مياه شرب مأمونة للمجتمعات المحلية الفقيرة في جنوب آسيا التي تضطر إلى استخدام المياه الجوفية الملوّثة بالزرنيخ الموجود طبيعيا في التربة المحلية.

معايير النوعية تضمن النجاح لصادرات أمريكا اللاتينية من الأسماك المجهّزة.

٤ بناء القدرات التجارية

إن تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المشاركة في التجارة العالمية مقوّم حاسم لنموها الاقتصادي في المستقبل وللتنمية الصناعية المستدامة فيها. وتمثّل التجارة محرّكا رئيسيا للتنمية الاقتصادية يسهم في الحد من الفقر وفي وضع البلدان على طريق النمو المستدام. كما أنه يكفل سلاسة التحوّل إلى أنماط من عولمة التجارة والاقتصاد تنحو أكثر إلى الاستناد إلى القواعد والبعد عن التمييز وشمول الكافة. وقد تحسّنت إمكانية الوصول إلى الأسواق تحسّنا كبيرا من خلال التقدّم صوب إبرام اتفاقات تجارية متعدّدة وإقليمية الأطراف، لكنّ العديد من البلدان النامية لا تستطيع جني الفوائد الكاملة للتجارة العالمية بسبب افتقارها إلى ما يلي:

(أ) قدرة تنافسية في مجال العرض؛

(ب) بنية تحتية حسنة تكفي للوفاء بمختلف متطلّبات السوق.

وتقدّم اليونيدو برامج دعم متخصّصة لتعزيز العمل على بناء هذه القدرات.

ألف– القدرات الصناعية اللازمة للمنافسة التجارية

كثيرا ما تجد المنشآت الصناعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن من الصعب عليها التكيف مع بيئة الأعمال التجارية الحالية التي لا تكفّ عن التطوّر. ولا تكفي القدرة على عرض منتجات منخفضة التكلفة لبناء موقع قوي في أسواق التصدير، بل يحتاج الأمر إلى توفّر القدرة لدى الشركات على دخول أسواق متخصصة جديدة بمنتجات مبتكرة تتفق مع المعايير الدولية. وإنتاج سلع وخدمات منافسة تتوافر فيها عناصر الأمان والثقة وفعالية التكلفة شرط مسبق أساسي لتعزيز قدرة الصناعة على المنافسة وتوسيع حصتها في أسواق التصدير من السلع والخدمات القابلة للتبادل التجاري. ومن ثم، تحتاج الدوائر الصناعية باستمرار إلى معلومات عن الأسواق ودراية فنية وإعادة للهيكلة والتطوير. وتبني برامج اليونيدو في هذا المجال القدرات في المؤسسات العامة والخاصة على السواء لصوغ سياسات واستراتيجيات تجارية قائمة على التحليل الاقتصادي والإحصائي وتضع مقاييس للأداء التنافسي على صعيد القطاعات وعلى صعيد المنتجات وتكتشف تكنولوجيات جديدة وتروج استخدامها وتشجّع تكوين شراكات استراتيجية.

ولزيادة قدرة المنشآت الصناعية على المنافسة من حيث السعر والنوعية والابتكار إلى جانب تمكينها من متابعة واستيعاب التطوّرات في التكنولوجيات والأسواق، كثيرا ما تستهدف اليونيدو مجموعة من المنشآت وتطوّر خدماتها في إطار مشروع تجريبي يمكن أن تكرّره منشآت أخرى في المجال نفسه. وفي عام ٢٠٠٨ مثلا، استُهلّ في الكاميرون وإندونيسيا تنفيذ برنامجين جديدين لبناء القدرات في مجال تجارة السلع الأساسية. ومن المتوقّع أن

تمهد المبادرة المنفّذة في الكاميرون السبيل لبرنامج وطني أوسع نطاقاً وأن تسهم في إبرام اتفاق شراكة اقتصادية على الصعيد دون الإقليمي مع الاتحاد الأوروبي. أمّا البرنامج المستَهَلّ في إندونيسيا، فيستهدف تحديد استراتيجية وطنية لتنمية التجارة في قطاع صيد الأسماك، استناداً إلى فهم جيد لمعوّقات التنمية القائمة ولإمكانات القطاع التجارية، من منظور كل من المنتِج/المصدِّر والمشتري/المستورد ("الممر التجاري").

من العناصر الأساسية لخدمات اليونيدو في مجال تنمية المشاريع تحضير خطة للتطوير.

وشرعت اليونيدو، بالاشتراك مع وزارة الصناعة السورية، في برنامج التحديث والتطوير الصناعي (I'M UP-Syria)، الذي تموّله الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي. ويهدف المشروع إلى تحسين القدرة التنافسية للصناعات في القطاع الخاص، مع التركيز على سلسلة القيمة في دائرة صناعة النسيج، من أجل الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة في الأسواق الإقليمية والعالمية. وستشمل جوانب التعاون التقني، التي ستُقدّم إلى ٤٠ شركة في قطاع النسيج على أساس تجريبي، وضع خطط عمل تفصيلية، وتدريب الإدارة الوسطى والعليا، وتدريب الاستشاريين الوطنيين والشركات الاستشارية الوطنية، وتنمية الصادرات، وتعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية والاستفادة من الشراكات الاستثمارية.

كما تتطلّب القدرة على المنافسة على المدى الطويل وضع استراتيجيات لتطوير التكنولوجيا. وتلبي مبادرة الاستبصار التكنولوجي في أوروبا حاجة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا إلى رؤية إنمائية متوسطة وطويلة الأمد. كما تساعد مؤسسات المعرفة على أن تنحو أكثر إلى تطوير التكنولوجيا. ويشكّل بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة هامة، إلى جانب التدريب على الاستبصار التكنولوجي. وتُقدَّم الدورات التدريبية إلى المسؤولين ومديري الأعمال والمهنيين الذين يشتركون بحكم عملهم في وضع استراتيجيات التكنولوجيا والابتكار. ويتناول الباب ٧-باء مشروع استبصار تكنولوجي يتعلق بصناعة تجهيز الأغذية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، يُنفَّذ بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

ونسّقت اليونيدو، حسبما يبينه الباب ١-واو، العمل على إيجاد أرضية مشتركة للتعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات التجارية. كما نسّقت المنظمة إعداد دليل موارد بناء القدرات التجارية

المشترك بين الوكالات، الذي يوفّر معلومات عمّا تقدّمه الوكالات المشاركة من خدمات وبرامج، وكذلك عمّا يوجد من آليات تعاون بين تلك الوكالات. وتُبيَّن الخدمات والبرامج بصورة منهجية في عشر فئات، مما يتيح للمستخدمين الاستفادة من اختصاص كل وكالة من الوكالات بفعالية أكبر. وتوجد قوائم ببرامج وخدمات وأنشطة كل وكالة من الوكالات على قرص مدمج مصاحب.

باء– البنية التحتية الخاصة بالنوعية ومطابقة المواصفات

البنية التحتية الخاصة بالنوعية

من العوامل الأساسية للنهوض بصادرات أفريقيا الصناعية تزويد المصانع بمختبرات تتفق مع المعايير الدولية.

تُطبَّق في التجارة العالمية شروط متزايدة الصرامة فيما يتعلق بنوعية المنتج، وسلامته، وآثاره الصحية والبيئية. وعلاوة على ذلك، يحتاج المصدّرون إلى الحصول على شهادات من مؤسسات معترف بها دوليا لإثبات أن منتجاتهم تستوفي هذه الشروط. ولا يتجسّد تحسين المنتجات الناجم عن هذه الضغوط في زيادة أرقام الصادرات فحسب، فالارتقاء بالمعايير القياسية يعود بالنفع أيضا على المستهلكين المحليين والعاملين والبيئة. ولذلك، وضعت اليونيدو برنامجا شاملا للتغلّب على أوجه القصور في المرافق المعنية بالمعايير القياسية والقياس والاعتماد والمطابقة للمواصفات.

وعائدات الصادرات غير النفطية لبلدان غرب أفريقيا مستمدة إلى حد كبير من سلع غير مجهّزة أو تخضع إلى عملية تجهيز دنيا مثل القهوة والكاكاو والقطن، وبنسبة أقل من المأكولات البحرية واللحوم والمكسّرات والفواكه والخضراوات وغيرها من المنتجات البستانية. ويمكن زيادة عائدات الصادرات زيادة كبيرة بإضافة قيمة إلى المنتجات من خلال عمليات التجهيز المحلي. وتقدّم اليونيدو من خلال برنامج النوعية الخاص بغرب أفريقيا، الذي يتلقّى تمويله الأساسي من صندوق التنمية الأوروبي التابع للمفوضية الأوروبية، الخبرة الفنية في مجالات الاعتماد والتوحيد القياسي والقياس واختبار المنتجات والارتقاء بالنوعية إلى المؤسسات ذات الصلة بالتجارة وإلى المنشآت المحلية في خمسة عشر بلدا من أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) ومن بينها ثمانية بلدان من أعضاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا إلى جانب موريتانيا.

وأدّى برنامج دعم النوعية في بنغلاديش، الذي يستهدف المصدّرين في قطاعي النسيج ومصائد الأسماك، إلى اعتماد نظم تعقّب في قطاع مصائد الأسماك، وتوقيع مذكّرات تفاهم للتعاون فيما بين شركات النسيج المحلية والأوروبية. كما تحقّق الشركات من خلال هذا البرنامج تقدّما في النهوض بمسؤوليتها الاجتماعية وحماية المستهلك المحلي.

وفي إطار برنامج المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة الذي تموّله المفوضية الأوروبية في باكستان، تقدّم اليونيدو الدعم في تطوير مختبرات الفحص. وبالإضافة إلى ذلك، حصل ١٨ مختبرا من مختبرات الفحص في باكستان على شهادات اعتماد وفقا للمعيار المشترك بين المنظمة الدولية للتوحيد القياسي واللجنة الكهروتقنية الدولية ١٧٠٢٥ (أي المعيار القياسي الرئيسي المستخدم في مختبرات الفحص والمعايرة)، بعد تقييم أجرته هيئة الاعتماد النرويجية. وتجري هذه المختبرات، التي تقع في المدن الكبرى والمراكز الصناعية في باكستان، فحوصا خاصة بعلم الأحياء المجهرية والصناعات الكيميائية وصناعة المنسوجات والجلود والصناعات الكهربائية.

ولا بد من إعادة بناء المرافق المعنية بالنوعية في الفترات التالية لانتهاء النزاعات لتعزيز الصادرات والمساعدة في الإنعاش الاقتصادي. وتقوم اليونيدو، في لبنان، بتنفيذ مشروع لهذا الغرض، وهو مبيّن في الباب ٧-باء.

كما تتناول اليونيدو قضايا النوعية والتوحيد القياسي من خلال البحوث والمنشورات التالية:

- الدليل المعنون *Establishment and Management of a National Standards Body* (إنشاء وإدارة الهيئات الوطنية للمعايير القياسية) الذي أدخلت عليه تحسينات وأعيد إصداره في منشور جذاب بعنوان *Fast Forward – National Standards Bodies in Developing Countries* (الإسراع بالتقدّم – هيئات المعايير القياسية الوطنية في البلدان النامية). ويغطي هذا الدليل المبادئ الأساسية للتوحيد القياسي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، ويبيّن ما يلزم لوضع إطار وطني للمعايير القياسية. ويلخّص تجربة المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (الإيسو) ويستند إلى ٤٠ عاما من الخبرات التي جمعتها اليونيدو في هذا المجال.
- وبالإضافة إلى المعايير القياسية الدولية، يجب على منتجي البلدان النامية أن يمتثلوا أيضا لشروط تقنية وغير تقنية، للشركات عبر الوطنية التي تمثّل المحرّك الرئيسي لسلاسل القيمة العالمية. وأصبح العديد من المعايير القياسية الخاصة والطوعية معايير إلزامية في واقع الأمر. وإدراكا للأهمية المتنامية لهذه الظاهرة، بدأت اليونيدو بحث هذه المسألة في آذار/مارس بمساعدة مالية من النرويج. وستنشر نتائج الدراسة خلال عام ٢٠٠٩.

الامتثال للشروط الصحية وشروط الصحة النباتية

أدّت التجارة العالمية والممارسات الزراعية المكثّفة الحديثة إلى زيادة الخيارات أمام المستهلك وإلى تخفيض ثمن الغذاء، إلا أن المستهلكين باتوا في بعض الأحيان أيضا أكثر عرضة للخطر عن ذي قبل، كما تبيّن من جملة أمور بينها انتشار مرض أنفلونزا الطيور وتلوّث أغذية الحيوانات الأليفة. ولا جدال في أن هناك حاجة إلى تدابير صحية (سلامة البشر والحيوانات) وتدابير تتعلق بالصحة النباتية (سلامة النباتات). والامتثال للوائح الصحية ولوائح الصحة النباتية مفيد للبلدان المستوردة والمصدّرة على حد سواء لأنه يحمي المستهلكين،

ويساعد في تحسين المعايير القياسية للنوعية بالنسبة إلى المصدّرين. وإمكانية تعقّب المنتجات "من المزرعة إلى المائدة" – وبقول آخر من يد الزارع إلى رف المتجر – في طريقها إلى أن تصبح شرطا أساسيا للوصول إلى الأسواق العالمية، وهي، بوصفها نظاما فعليا لإدارة سلسلة العرض، تساعد المنتجين أيضا على تحسين نوعية منتجاتهم.

وتستخدم اليونيدو نُهجا متعدّد الأوجه للامتثال للشروط الصحية وتدابير الصحة النباتية. وينطوي ذلك على دعم الصناعات الزراعية، ومساعدة الحكومات والرابطات التجارية، وتطوير المرافق ذات الصلة. وتساعد المنظمة، على سبيل المثال، كمبوديا – وهي أول بلد من أقل البلدان نموا ينضم إلى منظمة التجارة العالمية – في صوغ قوانين تنظم المعايير والمقاييس، وإقامة مراكز استعلامات للاستفسار منها عن الشروط الصحية وشروط الصحة النباتية والحواجز التقنية التي تعرقل التجارة، وتطوير مختبرات الفحص، ووضع برنامج للتصديق على سلامة المنتجات. ونتيجة للمشروع، اعتمد دوليا مختبر الفحص التابع لمعهد بحوث المطاط في كمبوديا.

ويوفّر الآن مشروع المركز المصري لتعقّب الصادرات الزراعية – الصناعية المعني بجودة المنتجات الغذائية وسلامتها وإمكانية تعقبها التدريب لأكثر من ١٥٠ منشأة وجهات أخرى معنية بصناعة تجهيز الأغذية. وبالإضافة إلى ذلك، أخذ العديد من المنشآت ومرافق التخزين بنظم التعقّب.

جيم– المعونة لصالح التجارة

لا تزال المساعدة التي تقدّمها اليونيدو في بناء مرافق تتيح القدرة التنافسية فيما يتعلق بالعرض والنوعية تؤدّي دورا هاما في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة. وتنفّذ اليونيدو برامج تستخدم نهجا مبتكرة مثل ربط مبادلات الديون بالتعاون التقني المتصل بالتجارة، وذلك بالتعاون مع الجهات المانحة الرئيسية مثل الاتحاد الأوروبي وإيطاليا والسويد وسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا واليابان. وسيساعد اتفاق مبادلة ديون أُبرم بين مصر وإيطاليا، على سبيل المثال، في التغلّب على العراقيل الناشئة بفعل الشروط الصحية وشروط الصحة النباتية والحواجز التقنية للتجارة، ووضع آليات لتعقّب المنتجات "من المزرعة إلى المائدة".

ووقّعت اليونيدو اتفاقا إطاريا مع مرفق المعايير وتنمية التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية بهدف تحسين تنسيق أنشطة التعاون التقني في مجال الشروط الصحية وشروط الصحة النباتية. وبموجب هذا الاتفاق، طوّرت العمل في تنفيذ مشروعين مقترحين في ملاوي وزامبيا بمنحتين مقدّمتين من مرفق المعايير وتنمية التجارة من أجل إدارة عمليات مكافحة سموم الفطريات (التكسين الفطري)، وهي سموم تُلوّث المواد الغذائية المخزَّنة مثل علف الحيوانات والفول السوداني. وتجري الآن مفاوضات مع مانحين اثنين في هذا الخصوص. كما وضعت اليونيدو في نهاية عام ٢٠٠٨ الصيغة النهائية لمذكّرة تفاهم مع المكتب الدولي للأوزان والمقاييس والمكاييل. وتشمل مجالات التعاون الملموسة نشر أدلة للتدريب على القياس، وقضاياه القانونية في المختبرات. ويتناول الباب ٦–ألف المزيد من أنشطة اليونيدو في سياق مبادرة المعونة لصالح التجارة.

دال– اتحادات التصدير

تنتج اتحادات صناعات النسيج في بلدان الأنديز الآن نوعية عالية الجودة من الصوف للصادرات عالية الجودة.

تستطيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بتجميع معارفها ومواردها المالية وصلاتها في إطار اتحاد تصدير، أن تحسّن قدرتها التصديرية كثيرا، وأن تخفض من التكاليف التي يتطلّبها النفاذ إلى الأسواق الدولية وتحد من المخاطر التي قد ينطوي عليها ذلك.

وقد دعمت اليونيدو إنشاء اتحادات للتصدير طيلة سنوات عدّة بالاستعانة بأموال وخبرات مقدّمة من إيطاليا. وخلال العام الحالي، استمر بناء هذه الاتحادات في بيرو وتونس والمغرب، واستهلّت مبادرة رائدة في السنغال لتعزيز التعاون مع المغرب في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. وتشمل هذه المبادرة تنظيم جولات دراسية وتبادل الخبرات بين منظمات ممثلة للقطاعين العام والخاص من البلدين. ونُظّمت جولتان دراسيتان في إيطاليا من أجل ممثّلي اتحادات التصدير ومؤسسات الدعم في كل من الأرجنتين وأوروغواي والسنغال والمغرب. ويجري وضع مشاريع جديدة لصالح الأرجنتين والجزائر ومصر وبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونظّمت الدورة العالمية للتدريب على إنشاء اتحادات التصدير للمرة الثالثة في المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين، إيطاليا، وشارك فيها ٥٦ شخصا من ٣٣ بلدا.

هاء– المسؤولية الاجتماعية للشركات

واصلت اليونيدو في عام ٢٠٠٨ المساهمة بنشاط في مبادرة اتفاق الأمم المتحدة العالمي ودعم مؤسسات القطاعين العام والخاص لتحسين فهمها للمعايير المستجدة للمسؤولية الاجتماعية للشركات ولكي تجهّز أنفسها للوفاء بتلك المعايير.

واستهلّت اليونيدو أيضا في هذا العام مشروعا لإنشاء شبكة خاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في وسط أوروبا وجنوبها وشرقها. وتهدف هذه الشبكة التي تتلقّى الدعم من حكومة كرواتيا، إلى التحسين المستمر للظروف البيئية والاجتماعية في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة، وتعزيز

قدرتها على المنافسة وفرص وصولها إلى الأسواق. وفي الصين، شاركت المنظمة في مشروع تجريبي لتعزيز التنمية المستدامة لصناعة النسيج الصينية من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والمجلس الوطني الصيني لصناعات النسيج والملابس. وتضافرت جهود اليونيدو ومنظمة العمل الدولية في وضع نهج متكامل لتنمية المشاريع يجمع بين اختصاصاتهما المتكاملة في مجالات العمل والصناعة والبيئة. ويورد الباب ٧-باء معلومات أكثر تفصيلا عن هذا المشروع.

وتشارك اليونيدو أيضا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مشروع مشترك تحت عنوان "نشر القيم الأخلاقية وتعزيز الشفافية في المعاملات التجارية في نيجيريا". ومن أهدافه الرئيسية ما يلي:

- تقييم المخاطر المتصلة بالحوكمة التي تواجهها المنشآت التجارية، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في معاملاتها اليومية مع القطاع العام؛
- وضع مبادئ وأدوات تدعم ممارسة العمل التجاري في إطار أخلاقي في نيجيريا؛
- تشكيل شراكات قوية بين القطاعين الخاص والعام تسهل التزام دوائر الأعمال والجهات المناظرة في القطاعين العام والخاص بالقوانين ومعايير السلوك ذات الصلة.

وشرعت اليونيدو مؤخّرا في استكشاف مجال بكر نسبيا، وهو الصلة بين تدخّلات السياسات العامة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمسؤولية الاجتماعية للشركات. وأعدّت منشورا بعنوان *CSR, SMEs and Public Policy in Middle and Low Income Countries Issues and Options for UNIDO* (المسؤولية الاجتماعية للشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والسياسات العامة في البلدان المتوسطة الدخل والمحدودة الدخل: المسائل والخيارات المطروحة أمام اليونيدو). كما توالي اليونيدو معالجة هذا الموضوع بحكم مشاركتها في فريق خبراء يقدّم دعماً منتظماً إلى حكومة نيجيريا في مساعيها الرامية إلى صوغ سياسة وطنية بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الخطوط الجديدة لمواسير المياه الرئيسية توفّر المياه النقية من نهر بوه في أوروبا الشرقية.

٥ البيئة والطاقة

تركّز اليونيدو جهودها في مجال التنمية المستدامة بيئيا على تحسين الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية في الصناعة بأساليب من أهمها تشجيع الإنتاج الأنظف، ونقل التكنولوجيات الأنظف والسليمة بيئياً، ومراعاة البيئة في تصميم المنتجات، والتوسّع في إعادة تدوير النفايات، والكفاءة في استخدام الطاقة، والاستعاضة عن مصادر الطاقة والخامات غير المتجدّدة بمصادر وخامات متجدّدة، والتخلّص من المواد السامّة والخطرة. ومما يستحق التنويه في هذا الشأن مشاركة اليونيدو في تنظيم ملتقى المدن الإيكولوجية في منتدى البحر الأبيض المتوسط لعام ٢٠٠٨، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر، وذلك بوصفه نشاطا يتطرّق إلى جوانب مختلفة من التنمية المستدامة. وقد اعتمد المنتدى إعلان عمّان الذي يحثّ الحكومات المحلية والبلديات على وضع وتنفيذ تشريعات تشجع المدن "الخضراء"، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

ألف– السعي إلى عالم أنظف

مهّد التقييم البرنامجي المستقل، لبرنامج المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف، الذي اكتمل في أوائل العام ٢٠٠٨، الطريق أمام برنامج جديد مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيدو لزيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استخدام الموارد. ويهدف هذا البرنامج إلى ما يلي:

- تعزيز الصلة بين زيادة نظافة الإنتاج والكفاءة في استخدام الموارد (بما في ذلك الكفاءة في استخدام الطاقة)؛
- جعل الحرص على زيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استخدام الموارد من صميم السياسات الوطنية وضمن شروط تمويل المشاريع؛
- تحسين القدرات التقنية لدعم نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا ولدعم التطوير المستدام للمنتجات.

وقد استحدثت مشاريع ستربط البرنامج بجوانب إدارة الطاقة الصناعية في جمهورية إيران الإسلامية وجنوب أفريقيا على سبيل المثال، وبتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، كما هو الحال في فييت نام.

وسيجري تعزيز شبكة المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف بتحسين معايير النوعية والأداء. كما ستوسّع دائرتها بفتح أبوابها أمام سائر مراكز الإنتاج الأنظف الوطنية أو دون الوطنية أو الدولية التي تستوفي المعايير من جهة، ومن جهة أخرى، تنشئ اليونيدو حاليا مراكز جديدة في أوكرانيا وبلغاريا ورواندا ورومانيا وصربيا. ويُعتبر هذا المشروع، في حالة رواندا، جزءا لا يتجزّأ من برنامج أمم متحدة واحدة. ويقترح استخدام النهج

نفسه في ألبانيا. وتواصل المنظمة أيضا تعزيز الشبكات الإقليمية للمراكز الوطنية للإنتاج الأنظف والمراكز ذات الصلة. وعقدت الشبكة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والكاريبي اجتماعا في مكسيكو سيتي في تشرين الثاني/نوفمبر. وكان هذا أول اجتماع إقليمي تنظّمه الشبكة. ويوضّح تقرير موجز عن مركز أوغندا في الباب ٧-جيم عمل المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف.

سيساعد مركز الإنتاج الأنظف الجديد على ضمان التنمية المستدامة للصناعات في صربيا.

وفي مجال إدارة المواد الكيميائية، أخذت بلدان جديدة بتطبيق البرنامج الناجح المعزّز للإيجار الكيميائي ومنها كولومبيا وسري لانكا. ويمكن أن يساعد الإيجار الكيميائي الشركات في الامتثال للأنظمة البيئية. ويشترك هذا المفهوم بعناصر هامة مع النظام الجديد للاتحاد الأوروبي المسمّى (EU REACH) (تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييد استخدامها) تجعلهما متداعمين. فكلاهما يؤدّي إلى جني فوائد بيئية واقتصادية من خلال توثيق التعاون بين منتجي المواد الكيميائية ومستخدميها. وبعد أن أقرّ المؤتمر العام النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،[(١)] حصلت بلدان منها بيرو وكولومبيا ومصر على مساعدة في وضع مشاريع يمكن تمويلها في إطار برنامج البداية السريعة، لتحقيق أهداف هذا النهج.

وتوالي اليونيدو باستمرار تحسين جهودها في هذا المجال ووضع أدوات جديدة بمساعدة فريقها العامل المؤلّف من العديد من أصحاب المصلحة الدوليين وبمساعدة المشاركين من بين المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف. وفي بداية ذلك العام، نشرت اليونيدو بالتعاون مع وزارة البيئة في النمسا ورقة بعنوان *Chemical Leasing goes global* (الإيجار الكيميائي يصبح عالميا). وتصف الورقة الخبرات المكتسبة بفضل هذا النموذج المبتكر للعمل في صناعات مختلفة في الاتحاد الروسي ومصر والمكسيك وتحلل القضايا السياسية والعلمية ذات الصلة.

(١) المقرّر م ع/م-١٧.

والدعم مستمر لإعداد خطط تنفيذ وطنية لإزالة الملوّثات العضوية العصية، وهذه الخطط من المقوّمات الأساسية للنهوض بجهود فعّالة في هذا الشأن. وقد انتهت اليونيدو خلال عام ٢٠٠٨ من تنفيذ مشروع كبير في إطار خطة التنفيذ الوطنية في الصين، وبدأت التحضير لمشروع كبير آخر في الهند. كما شرعت في إعداد وتنفيذ مشاريع في أنغولا وسوازيلند.

وتتجاوز جهود المنظمة خطط التنفيذ الوطنية في مجالات عديدة. فقد أقرّ مرفق البيئة العالمية مثلا مشاريع اليونيدو المتعلقة بإدارة النفايات الطبية والتخلص منها، وبناء القدرات في الصين، والتخلص من البيفينيلات المتعدّدة التكلوُر في أرمينيا ومنغوليا والمغرب وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وتنظيف المواقع الملوّثة في غانا ونيجيريا، واستحداث استراتيجيات قائمة على أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في فييت نام وفي البلدان الواقعة على البحر الأحمر وخليج عدن. ويُتوقّع أن يزداد حجم حافظة المشاريع لكي تلبّي الطلب المتزايد على جوانب التعاون التقني التي توفّرها اليونيدو لأن المزيد من البلدان تنتقل تدريجيا إلى مرحلة تطبيق خطط التنفيذ الوطنية. وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن العمل يمضي في المشاريع الجارية التي ترمي إلى استخدام تكنولوجيات لإزالة الملوّثات العضوية العصيّة بأساليب غير الحرق في كل من سلوفاكيا والفلبين.

وتساعد منتديات في معالجة مشكلة الملوّثات العضوية العصية. وأُنشئ منتدى إقليمي يتعلق بأفضل أنواع التكنولوجيا المتاحة وأفضل الممارسات البيئية من أجل شرق آسيا وجنوبها الشرقي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. واجتمع مجلس المنتدى على المستوى الوزاري ووافق على إعلان المنتدى. ووضع المنتدى مشروعا إقليميا لقطاع توليد الطاقة أقرّه مرفق البيئة العالمية. ومن المقرّر إنشاء منتدى إقليمي آخر يتعلق بأفضل أنواع التكنولوجيا المتاحة وأفضل الممارسات البيئية من أجل بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى في أواخر عام ٢٠٠٩. واستضافت حكومة رومانيا الاجتماع الأول. ومن المقرّر إنشاء منتديات إقليمية مشابهة تتعلق بأفضل أنواع التكنولوجيا المتاحة وأفضل الممارسات البيئية من أجل أمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا والمنطقة العربية.

ووصل المشروع المتكامل لإدارة النفايات وإعادة تدويرها في كوبا إلى مرحلة هامة مع صدور أمر تكليف بإقامة معمل الغاز الأحيائي. ووضع مشروع عالمي لتحديد المواقع الملوّثة، وزيادة الوعي بأخطر المشاكل، وتحديد أولويات التنظيف في إطار شراكة مع متخصّصين كوبيين في استصلاح المواقع.

وتشارك اليونيدو بدور نشط في عضوية فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، الذي يهدف إلى إيجاد حلول علمية للتلوّث البحري، وهي تشارك في عدد من المشاريع الكبيرة المتصلة بالمياه:

- أوشك مرفق البيئة العالمية على الانتهاء من إقرار مشروع يتعلق بالبيئة البحرية المحلية في خليج المكسيك؛
- بدأ تنفيذ مشروع يموّله مرفق البيئة العالمية لتوضيح وتطبيق أفضل الممارسات والتكنولوجيات في الحد من الآثار الأرضية المصدر الناجمة عن السياحة الساحلية في البلدان الأفريقية؛

- ويجري إعداد مشروع عالمي سيموّله مرفق البيئة العالمية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعنوان "إقامة شراكات مع المشاريع التجارية الزراعية ترمي إلى الحد من تأثير العناصر الغذائية الزائدة على النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة"؛
- سوف تستخدم تونس ومصر والمغرب منهجية اليونيدو المتعلقة بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا بهدف تحسين كفاءة استخدام المياه والحد من النفايات الصناعية السائلة. كما تستخدم اليونيدو منهج نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا في مشروع يتعلق بالمياه والصرف الصحي في حوض نهر في هندوراس، وذلك بتمويل من صندوق الأهداف الإنمائية للألفية الإسباني؛
- تتواصل الجهود المبذولة في بنغلاديش والهند للتخفيف من تلوّث المياه الجوفية بالزرنيخ من المعادن الموجودة في التربة. وجرى تدريب آلاف الأشخاص على استخدام معدات بسيطة لإزالة الزرنيخ من مياه الشرب، وأُجريت فحوص للمئات من عيّنات المياه ووُزع عدد من أجهزة الترشيح المنزلية لإزالة الزرنيخ. ونتيجة لهذه الجهود ستخلو قريتان من الزرنيخ قريبا، وليس من المزمع تكرار المشروع فقط وإنما أيضا وضع استراتيجية عالمية لتوفير المياه الخالية من الزرنيخ في المناطق الريفية.

باء– الكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجدّدة

تضطلع اليونيدو بطائفة واسعة من الأنشطة للتشجيع على زيادة كفاءة استخدام الطاقة:

- مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في أمريكا اللاتينية والكاريبي وجنوب شرق آسيا، على اعتماد معايير لإدارة الطاقة بتمويل من مرفق البيئة العالمية؛
- تنفيذ أو إعداد مشاريع مساعدة تقنية تجمع بين الدعم السياساتي والتمويل والتدريب التقني من أجل أكثر من ٢٠ بلدا من جميع المناطق؛
- تتعاون المنظمة مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (الإيسو) على وضع معيار دولي لإدارة الطاقة (إيسو ٥٠٠٠١). ويمثل هذا العمل مهمتين من المهام الرئيسية لليونيدو: فهو يشكّل مساهمة معيارية في مكافحة تغيّر المناخ، ويساعد على تعزيز القدرات التقنية والقدرة على صنع السياسات فيما يتعلق بكفاءة الاستخدام الصناعي للطاقة في البلدان النامية. ويرد المزيد من التفاصيل عن هذا النشاط في الباب ٧–جيم.

ويوشك تخطيط مرافق جديدة للمركز الدولي لتكنولوجيا الطاقة الهيدروجينية في اسطنبول، تركيا، على الانتهاء. وبالإضافة إلى البحث والتطوير، تشمل الإنجازات التي حقّقها المركز في عام ٢٠٠٨ ما يلي:

- مشروعان لتوليد الهيدروجين على جزيرتي بوزكادا وسيديف في تركيا، من شأنهما في نهاية المطاف أن يوفّرا الطاقة للمنازل والمراكز الصحية والقوارب الصغيرة والعربات الصغيرة المستخدمة في ملاعب الغولف؛

- استحداث محرّك احتراق داخلي يعمل بطاقة الهيدروجين؛
- تنمية إمدادات الطاقة من خلايا الوقود واستحداث رافعات شوكية ودرّاجات نارية وقوارب وعربات تعمل بخلايا الوقود.

ويجري التخطيط حاليا لمشروع استحداث مركبات ثلاثية العجلات تعمل بالطاقة الهيدروجينية في مجمّع تاج محل في أغرا، الهند. ومن المقرّر أن تنفّذ هذا المشروع شراكة دولية.

وعلى النحو المشار إليه في الباب ١-واو، تضطلع اليونيدو بدور رائد في تعزيز التعاون على نطاق المنظومة في مجال الطاقة، وفي العمل على وضع نهج شامل ومتسق بشأن القضايا الرئيسية للطاقة، وفي هذا السياق، سوف تقود المنظمة أيضا المشاورات حول قضايا الكفاءة في استخدام الطاقة في الصناعة ونقل التكنولوجيا ضمن إطار آلية الأمم المتحدة المعنية بالطاقة.

كما واصلت اليونيدو أنشطتها كمحفل دولي معني بالطاقة، ونظّمت أربعة مؤتمرات هامة في عام ٢٠٠٨:

- داكار، السنغال، نيسان/أبريل: المؤتمر الدولي للطاقة المتجددة في أفريقيا. واضطلع المؤتمر، الذي شارك في تنظيمه كل من حكومة السنغال، والاتحاد الأفريقي ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية، بتقييم الدور المحتمل للطاقة المتجدّدة في التصدّي للتحدّيات المتعلقة بالطاقة في القارة، واستعرض التكنولوجيات المتاحة، وحدّد خيارات سياساتية وإجراءات لتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجدّدة، وناقش ما يلزم لتشغيل أسواق الطاقة المتجدّدة بنجاح. وكان المشاركون في المؤتمر يمثّلون قطاعا عريضا من جميع أصحاب المصلحة في مجال التنمية الدولية.
- فوز دو إيغواسو، البرازيل، أيار/مايو: المنتدى العالمي للطاقة المتجدّدة. نُظّم المنتدى بالاشتراك مع وزارة المناجم والطاقة وشركتي الكهرباء إلكتروبراس وإيتايبو بيناسيونال في البرازيل. وكان الهدف من المنتدى هو مناقشة إمكانات الطاقة المتجددة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتبادل المعارف والخبرات مع المشاركين من كافة أنحاء العالم. وحضر المنتدى أكثر من ١ ٥٠٠ مشارك من أكثر من ٤٠ بلدا، فضلا عن ممثّلين عن مؤسسات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.
- لفيف، أوكرانيا، أيار/مايو: حلقة عمل إقليمية حول الطاقة المتجددة في منطقة الكاربات. استعرض المشاركون سياسات الطاقة، وفرص الطاقة المتجدّدة، والتعاون عبر الحدود، وآليات التمويل في مجال الطاقة المتجدّدة. ومن النتائج الملموسة لذلك مشروع مشترك بين اليونيدو ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاء آخرين لتشجيع تطوير الطاقة المتجدّدة في منطقة الكاربات، سيموّله الاتحاد الأوروبي.
- أبوجا، نيجيريا، أيلول/سبتمبر: المنتدى الرابع للطاقة الكهرمائية اليوم. نُظّم المنتدى بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واللجنة الأفريقية للطاقة، وحضره أكثر من ١٠٠ مشارك من البلدان الأفريقية والصين والهند. وأسفرت مناقشات صانعي السياسات وخبراء الطاقة وصنّاع

معدات الطاقة الكهرمائية عن خطة عمل لتطوير محطات الطاقة الكهرمائية الصغيرة في أفريقيا، وهو أمر يؤدّي فيه التعاون مع مراكز اليونيدو للطاقة الكهرمائية في الصين والهند دورا هاما.

وجمعت هذه الأحداث لفيفا رفيع المستوى من صناع القرار والخبراء وممثّلين عن دوائر القطاع الخاص. واستخلصت الكثير من الدروس مما قدّم من دراسات إفرادية لحالات محدّدة ومن ممارسات فضلى من جميع أنحاء العالم. والتزم المشاركون بالعمل المشترك على إيجاد حوافز في الأسواق لزيادة الاستفادة من تكنولوجيات الطاقة المتجدّدة والتكنولوجيات التي تتيح الكفاءة في استخدام الطاقة.

وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، شُرع في إنشاء مرصد لمصادر الطاقة المتجدّدة في الأرجنتين وكوستاريكا وإكوادور وباراغواي ليكون منبرا افتراضيا لتبادل المعلومات بين منتجي الطاقة المتجدّدة ومراكز البحث والتطوير ووكالات التنمية.

جولة دراسية تعرّفت من خلالها وفود من بلدان أفريقية على أحدث تكنولوجيات إنتاج الوقود الأحيائي في بلدان أمريكا اللاتينية.

وواكبت المنتدى، الذي عقد في البرازيل في أيار/مايو، جولة دراسية عن أنواع الوقود الإحيائي لممثّلين عن ستة بلدان أفريقية. ومهّدت الجولة الدراسية الطريق أمام التعاون بين البلدان الأفريقية والبرازيل فضلا عن أنها أتاحت نظرة متعمّقة في مختلف جوانب السياسة المتعلقة بالوقود الأحيائي، والبحوث الخاصة به وإنتاجه. ونُظّمت جولة دراسية مماثلة إلى كولومبيا في تشرين الثاني/نوفمبر.

جيم– بروتوكول مونتريال

قدّمت اليونيدو على مدار السنوات الخمس عشرة الماضية إسهامات كبيرة لحماية طبقة الأوزون من خلال تنفيذ مشاريع في ٦٣ بلدا ناميا. فقد ساعدت هذه البلدان على الوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول

مونتريال من خلال أكثر من ٦٠٠ مشروع استثماري، وأكثر من ٥٠٠ نشاط غير استثماري. ويرد في الباب ٧-جيم مثال لمشروع في فنزويلا. وساهمت المنظمة حتى الآن في التخفيض التدريجي لحجم الاستهلاك العالمي للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون لدى البلدان النامية المدرجة بمقتضى المادة ٥ من البروتوكول بنسبة تزيد على ١٨ في المائة.

ألبانيا أحد البلدان الكثيرة التي تستفيد من برنامج اليونيدو الناجح الرامي إلى الإنهاء التدريجي للمواد المستنفدة للأوزون.

وفي عام ٢٠٠٧، توصّلت الأطراف في بروتوكول مونتريال إلى اتفاق تاريخي بشأن التعجيل بالتخلص التدريجي من مركبات الكلورو فلورو كربون المهلجن. واستجابة لذلك، بدأت اليونيدو مشاورات مع نظرائها في البلدان النامية بلغت ذروتها في حلقة دراسية في فيينا في شباط/فبراير عن التكنولوجيات البديلة وما يرتبط بها من تحدّيات. وأرست هذه المبادرة، جنبا إلى جنب مع إنجازات اليونيدو في الماضي وشبكتها، الأساس لبرنامج معني بمركبات الكلورو فلورو كربون المهلجن في ما لا يقلّ عن ٣٩ بلدا من البلدان النامية. وقد ساهمت اليونيدو في وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية الخاصة بخطط إدارة التخلّص التدريجي من مركبات الكلورو فلورو كربون المهلجن، والتي وافقت عليها اللجنة التنفيذية لبروتوكول مونتريال.

وتمثّل هذه الخطط الخطوة الأولى نحو الامتثال لتدابير بروتوكول مونتريال المتعلقة بالتخلّص التدريجي من مركبات الكلورو فلورو كربون المهلجن، وهي تقدّم استراتيجية شاملة، وتحدّد الأنشطة التي تحقّق هدف التجميد في عام ٢٠١٣ (الذي لن يسمح فيه بأي زيادة في استهلاك هذه المواد الكيميائية وإنتاجها) وتخفيض الاستهلاك بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠١٥. وسوف تراعي هذه الخطط الأثر البيئي الشامل لمختلف خيارات إزالة مركبات الكلورو فلورو كربون المهلجن، وفوائد ذلك في مجال تغيّر المناخ، وتوفير الطاقة والصحة العامة.

كما تُعدّ اليونيدو مجموعة من المشاريع الإيضاحية الرائدة في هذا المجال. وسيدعم مشروع منها، أقرّ في تشرين الثاني/نوفمبر، التخلّص التدريجي من هذه المركبات في شركة كبيرة من شركات تصنيع البرادات

(الثلاجات) ومعدات تكييف الهواء في الأردن. وتتيح هذه المشاريع الإيضاحية فهما أفضل للمتطلبات التقنية والمالية الملازمة لاعتماد التكنولوجيات والمواد البديلة. وسيشهد عام ٢٠٠٩ مشاريع استثمارية وإيضاحية إضافية.

وستواصل اليونيدو الاضطلاع بدور هام في التخلص التدريجي مما تبقّى من مركبات بروميد المثيل ومركبات الكلورو فلورو كربون المهلجن. وتنفّذ المنظمة حاليا للتخلّص التدريجي من تلك المركبات ١١ خطة وطنية و١٤ خطة طرفية وخمس خطط قطاعية. ونجحت المنظمة في جملة من الأنشطة بينها الحد من استخدام بروميد الميثيل في القطاع الزراعي في الصين، وكذلك في هندوراس والمغرب. ووافقت اللجنة التنفيذية لبروتوكول مونتريال في تشرين الثاني/نوفمبر على مشروع كبير للتخلّص التدريجي من مركبات الكلورو فلورو كربون في قطاع مناشيق الجرعات المحسوبة (١٣,٥ مليون دولار). ويستعمل الفقراء الذين يعانون من مشاكل في التنفّس هذه المناشيق على نطاق واسع. ويهدف المشروع إلى الانتقال الكلي في إنتاج المناشيق في الصين من استخدام الكلورو فلورو كربون إلى استخدام مركبات الهيدرو فلورو كربون. ومن جهة أخرى، يتواصل تنفيذ مشاريع التخلص التدريجي من المناشيق في مصر، وجمهورية إيران الإسلامية والمكسيك بالتعاون مع مقدّمي التكنولوجيا.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت الأطراف في بروتوكول مونتريال على تغذية موارد الصندوق المتعدّد الأطراف لتنفيذ البروتوكول بمبلغ ٤٧٠ مليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وستغطي هذه الأموال الالتزامات المستحقة من دورة التمويل السابقة وتغطي التكاليف المرتبطة بالأنشطة الجديدة في إطار تسريع الجدول الزمني للتخلّص التدريجي من الكلورو فلورو كربون المهلجن.

دال- تكنولوجيات جديدة لبيئة سليمة في المستقبل

ثمة آثار عميقة للتكنولوجيات التي لها مجموعة واسعة من التطبيقات على التحول الاقتصادي في الأجل البعيد في جميع القطاعات. وللتكنولوجيا الأحيائية (بما في ذلك العمليات الأحيائية الجديدة والإصلاح البيولوجي واستخدام الموارد الجينية من أجل الأغراض الإنتاجية) أهمية كبيرة للتنمية الصناعية المستدامة على سبيل المثال. ولذلك، تشارك اليونيدو بقوة في بناء القدرات في هذا المجال:

- استعرض اجتماع لفريق خبراء في مدينة سلفادور، بولاية باهيا البرازيلية، التطبيقات الممكنة للتكنولوجيا الأحيائية في سياق استخدام مخزونات الأعلاف النباتية لأغراض صناعية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة؛
- وافق الصندوق المشترك للسلع الأساسية على تقديم الأموال اللازمة لمشروع إقليمي يتعلق بالاستخدامات الصناعية الجديدة لخامات التيل المستخلصة من محاصيل الألياف اللحائية يقوم على التكنولوجيا الأحيائية، ويشمل بنغلاديش والصين وماليزيا. ومن المتوقّع أن يبدأ التنفيذ في الربع الأول من عام ٢٠٠٩؛

- تحقّق تقدّم بإنشاء شبكة التكنولوجيا الأحيائية الصناعية التي تهدف إلى تشجيع الممارسات الصناعية المستدامة في العالم النامي من خلال التوعية والمشاريع الإيضاحية وبناء القدرات.

تتيح التكنولوجيا الأحيائية استخدام الكتان الذي يزرع على نطاق واسع في بلدان آسيا النامية في منتجات صناعية جديدة.

الكثير من أنشطة اليونيدو المتعلقة بالأمن البشري وأقل البلدان نموا تركّز على توفير العمل للشباب ومهارات الأعمال التجارية.

٦ البرامج الجامعة

ألف- التعاون بين بلدان الجنوب

التعاون بين بلدان الجنوب: يقدِّم الخبراء التقنيون الصينيون بيانا عمليا عن مكافحة الآفات للمزارعين السوريين.

كُثّفت الجهود المبذولة لزيادة التعاون الصناعي بين بلدان الجنوب في عام ٢٠٠٨.

واستهلّ مركز التعاون الصناعي بين بلدان الجنوب التابع لليونيدو في الهند، الذي أُنشئ في شباط/فبراير ٢٠٠٧، عددا من البرامج الجديدة:

- المواقد الكفؤة في استهلاك الطاقة والملائمة للبيئة (الصين)؛
- مركز لتنمية المهارات المتصلة بالخيزران وتقديم بيانات عملية في هذا الشأن (تيمور-ليشتي)؛
- أبحاث عن مصادر الإيثانول (البرازيل)؛
- الطاقة المتجدّدة من أجل الاستخدام الإنتاجي (خمسة بلدان أفريقية)؛
- بناء المؤسسات من أجل البحوث الصناعية (كينيا)؛
- بناء المؤسسات من أجل السياسات التجارية والصناعية (نيجيريا)؛
- إنشاء مجمّع للأعمال التجارية الزراعية (غرب أفريقيا)؛
- سلاسل قيمة وشبكات لصناعة المنسوجات والملابس القطنية (بوركينا فاسو ومالي).

وتجري الآن مع عدة بلدان أفريقية وآسيوية مناقشة التعاون في مجالات صناعات الجلود ومبيدات الآفات والتجمّعات الصناعية والمستحضرات الصيدلانية وتكنولوجيا الإسكان الميسور التكلفة ومواد البناء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وافتتح رسميا مركز جديد في بيجين في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وقد شملت أنشطته منذ تموز/يوليه ما يلي:

- إنشاء شبكات محلية ودولية مع منشآت من القطاع العام والخاص ومؤسسات بحثية ومرافق تدريبية إلى جانب شبكة الصين للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة للبرنامج الإنمائي والمجلس الصيني-الأفريقي للأعمال التجارية ورابطة منشآت الأعمال الصينية ذات السمعة العالمية ومراكز اليونيدو الأخرى في الصين؛

- إقامة شراكات مع مصرف التنمية الصيني ومصرف التصدير والاستيراد الصيني من أجل ترويج الاستثمار في البلدان النامية الأخرى؛

- تحديد أولويات للتدخّلات تشمل مصادر الطاقة الجديدة والمتجدّدة وتكنولوجيا المعلومات المتصلة بالمواد الكيميائية والصناعات الزراعية ومواد البناء والإسكان الجديدة الميسورة التكلفة والملائمة للبيئة.

ويجري استكشاف إمكانات التعاون بين المركزين المذكورين في مجالات مثل نقل تكنولوجيا الطاقة الريفية المتجدّدة من الصين إلى الهند وتوفير دعم مشترك لصناعات مواد الإسكان والبناء في أفغانستان.

كما أبدت بلدان نامية أخرى اهتماما بإنشاء مراكز للتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب تتبع اليونيدو. وعلى أساس مذكرة تفاهم وقّعتها اليونيدو وحكومة جمهورية إيران الإسلامية، تجري مناقشات بشأن إنشاء مركز من هذا القبيل في طهران. ومن المتوقّع إنشاء المركز الجديد رسميا في عام ٢٠٠٩ بتمويل ابتدائي قدره ٣ ملايين دولار مقدَّمة من جمهورية إيران الإسلامية. وأعربت بلدان أخرى مثل إندونيسيا ومصر والمغرب عن اهتمامها بهذه المبادرة.

وصيغت وثيقة تبيِّن طريقة عمل مراكز التعاون الصناعي بين بلدان الجنوب التابعة لليونيدو في عام ٢٠٠٨، وهي الآن قيد المناقشة في اليونيدو. وهي تحدِّد المبادئ التي سيسترشد بها لابتداء مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب وخلال دورة حياة هذه المشاريع، ومن المتوقّع لها أن تصبح أداة مهمة لتنسيق عمل المراكز التي ستُنشأ في المستقبل.

وتتواصل الجهود الرامية إلى إيجاد أوجه تآزر بين مراكز التعاون الصناعي بين بلدان الجنوب التابعة لليونيدو ومكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابعة لليونيدو بمناقشات بشأن إنشاء أدوات للترابط الشبكي تعمل بأسلوب الاتصال الحاسوبي المباشر. وسوف يتعاون مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين مع المركز الجديد في بيجين على إقامة معهد لتنمية قدرات العمل الحر باستخدام نهج البحرين الخاص بتنمية المشاريع كنموذج له.

وفي إطار المتابعة لاجتماع عقده فريق خبراء بشأن بلدان أمريكا اللاتينية في أواخر عام ٢٠٠٧، أُنشئ مصرف للموارد المعرفية المتعلقة بالمساعدة التقنية من أجل بلدان المنطقة. ويوفِّر هذا المصرف منبرا يمكن

استخدامه للتشارك في الخبرات والتجارب المتصلة بشؤون الصناعة. وقد وفّرت كوبا والمكسيك بالفعل خبرات وأكدت بلدان أخرى اهتمامها بالمشاركة.

باء- أقل البلدان نموا

في حين ارتفع نصيب البلدان النامية من الصناعة العالمية بدرجة ذات شأن في العقود الأخيرة، ظل نصيب أقل البلدان نموا صغيرا نسبيا. وقد زاد الاضطراب المالي العالمي الأخير من إلحاح الحاجة على حشد إمكانات أقل البلدان نموا.

وتعزَّزت مشاركة اليونيدو في العمل على بناء القدرات التجارية وفي مبادرات المعونة لصالح التجارة عقب أن طلب المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ إلى المدير العام "مراعاة احتياجات أقل البلدان نموا بشكل خاص" لدى تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠٠٨-٢٠١١. وقد استجابت اليونيدو بتكثيف تعاونها مع منظمة التجارة العالمية وسائر الأعضاء الأساسيين في الإطار المتكامل المعزّز حيث عكفت على تطوير ثمانية مقترحات لإقامة مشاريع رائدة من أجل أقل البلدان نموا في أفريقيا (بنن ورواندا والسنغال وليسوتو وموزامبيق) وآسيا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا واليمن) خلال عام ٢٠٠٨.

وقد جرى استعراض الاقتراحات وتحديثها في حلقة عمل عقدت في كيغالي، رواندا، في أيلول/سبتمبر في إطار الإعداد للمؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر في سيم ريب، كمبوديا. وكان المؤتمر خطوة هامة للتوصّل إلى تفاهم مشترك حول دور اليونيدو في المساعدة في بناء قدرات أقل البلدان نموا المتصلة بجانب العرض بغية إدماجها في التجارة العالمية. كما ساعد على توطيد شراكات مع الجهات صاحبة المصلحة في مبادرة المعونة لصالح التجارة.

وأدّت سياسة اليونيدو المتمثلة في تخصيص المزيد من الموارد من أجل برامج أقل البلدان نموا إلى زيادة سنوية في حجم التعاون التقني بلغت نسبتها حوالي ٣٠ في المائة في المتوسط، لا سيما في أفريقيا، خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، كما يبيّن الجدول ٣.

الجدول ٣: جوانب التعاون التقني المقدَّم إلى أقل البلدان نموا، ٢٠٠٤-٢٠٠٨ (بملايين الدولارات)

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
حجم التعاون	٨,١٥٧	٩,٣٦٣	١٥,٢٨٣	١٧,٤٨١	٢٢,١١٢

وعلى مدى هذه الفترة، كانت نسبة قدرها ٨٠ في المائة تقريبا من البرامج المنجزة في أقل البلدان نموا من نصيب البلدان الأفريقية، بما في ذلك البلدان العربية الأفريقية. ويتجسَّد التركيز على أفريقيا أيضا في ترتيب البلدان السبعة التي استأثرت بأكبر قدر من البرامج المنجزة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨:

الجدول ٤: أقل البلدان نموا التي استأثرت بأكبر قدر من البرامج المنجزة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ (بملايين الدولارات)	
السودان	١٤,٠
بنغلاديش	٧,٦
أوغندا	٦,٤
جمهورية تنزانيا المتحدة	٥,٦
موزامبيق	٥,٥
السنغال	٥,٣
إثيوبيا	٤,٧

وقد حثّ المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ اليونيدو على "الاستفادة من الفرص التي توفّرها مبادرة المعونة لصالح التجارة والإطار المتكامل المعزز لمواصلة تطوير وتوسيع مفهومها للتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب".[١] وبالتالي يمكن توقّع توثيق أواصر التعاون في المستقبل بين بلدان الجنوب والبرامج الخاصة بأقل البلدان نموا.

جيم- تنسيق الأمن البشري

تواجه البلدان التي تخرج من أزمات من قبيل الحروب أو النزاعات أو الكوارث الطبيعية مشاكل خاصة مثل دمار القدرات الإنتاجية وموارد الرزق والبنية التحتية، والتدهور البيئي، وتآكل رأس المال الاجتماعي. وإذا لم تُحدد هذه المشاكل وتعالج بفاعلية، فإن هذه البلدان تواجه خطر السقوط في هوة العنف والتحلل الاجتماعي أو التردي فيها من جديد. وفي مثل هذه الظروف، تُحرم أكثر فئات المجتمع تعرضا للخطر من الضروريات الأساسية مثل الماء والطاقة والغذاء والمأوى، ونادرا ما يتأتى لها مصدر موثوق للدخل.

وبوصف اليونيدو الوكالة المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة المكلّفة بالحد من الفقر وتكوين الثروة من خلال التنمية الصناعية، فإن جهودها الرامية لزيادة الأمن البشري تركز على تحقيق الاستقرار لوضع هذه الفئات الاقتصادي ومساعدتها على بدء مسيرة التنمية المستدامة من خلال بناء القدرات وإيجاد فرص عمل في الأنشطة الإنتاجية. وتتصدى المنظمة لمشاكل إنمائية ناجمة عن النزاعات والأزمات في البلدان التالية:

- أفريقيا: أوغندا، رواندا، سيراليون، غانا، غينيا، كوت ديفوار، ليبريا، ملاوي.
- المنطقة العربية: السودان، العراق.

(١) إعلان المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا، سيم ريب، كمبوديا، ١٩-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

- آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان، إندونيسيا، بنغلاديش، جزر سليمان، تيمور-ليشتي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سري لانكا.
- أوروبا: أرمينيا.
- أمريكا اللاتينية والكاريبي: هايتي.

وتشمل الأموال التي جرى حشدها لهذا الغرض ما يزيد على ١١ مليون دولار من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. وتتراوح المشاريع بين إصلاح مصانع ألبان وإعادة إدماج محاربين سابقين في الاقتصاد المحلي. ويرد أدناه وصف مختصر لبعض الأنشطة الأخرى، كما يرد في الباب ٧-ألف مثال أكثر تفصيلا لمشروع في العراق.

وفي أفغانستان، أكملت اليونيدو في حزيران/يونيه مشروع أمن بشري مدته سنتان نفَّذته مع شركاء محليين. وقد ساعد المشروع مجتمعات ريفية فقيرة في ٤٣ تجمعا قرويا في منطقتي غازني وهيرات. واستفاد أكثر من ٢ ٠٠٠ مواطن أفغاني من الجهود الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين تجهيز المحاصيل وإقامة مشاريع صغرى قادرة على البقاء. وقد شمل ذلك نقل المهارات وتيسير الحصول على المعدات المناسبة وغير ذلك من المدخلات.

المضي قُدما في إعادة بناء اقتصاد قرية سري لانكية بالاستعانة بمعدات جديدة.

وفي ولاية سري لانكا الشرقية التي أُضيرت بالتسونامي، تقوم اليونيدو بتنفيذ مشروع أمن بشري مدته سنتان بميزانية قدرها ١,٧ مليون دولار. وسوف تتمكن حوالي ٣ ٠٠٠ أسرة ريفية من إحياء الأنشطة الزراعية وزيادة الإنتاجية من خلال الميكنة. وسوف يحفز المشروع أيضا تنمية المشاريع الصغرى والصغيرة في مجال الصناعات القائمة على النشاط الزراعي والخدمات ذات الصلة، كما سيدعم سلسلة الإمداد في القطاع ويستبين أسواقا جديدة. وسوف تُوفر خدمات لإصلاح المعدات الزراعية ومعدات تجهيز الأغذية وصيانتها وغيرها من الخدمات التقنية الأساسية في المجتمعات الريفية من خلال تدريب الحرفيين المحليين وتزويدهم بالمعدات. وبمشاركة نشطة من

السكان المحليين، سيتحقق الاستقرار للمجتمعات ويتيسر توطين النازحين داخليا. ويحسّن المشروع أيضا من التنظيم المحلي للعمليات التالية للحصاد، بما يحسِّن من نوعية الأغذية والدخول.

وتشارك اليونيدو في بعض الأنشطة الرئيسية المنفَّذة في أعقاب انتهاء نزاعات في بلدان اتحاد نهر مانو وتشمل هذه الأنشطة:

- تعزيز قدرات أمانة اتحاد نهر مانو لكي تتمكَّن من استئناف دورها بالكامل داخل الاتحاد، بما في ذلك إعداد وتقديم المشورة السياسية والتقنية للبلدان الأعضاء؛
- استهلال برنامج مبتكر للتعاون بين بلدان الجنوب لتنمية المشاريع بمشاركة برنامج الخليج العربي لمنظمات الأمم المتحدة الإنمائية. ويحاكي هذا البرنامج مشاريع ونُهجا لتنمية المشاريع مستمدة من المنطقة العربية ويكيف هذه المشاريع والنهج. وهو يستهدف أصحاب المشاريع من الشباب ومن بين أبوابه الهامة تقديم قروض صغرى؛
- الارتقاء بالمهارات وإنشاء مراكز إنتاج على المستوى المجتمعي من أجل حفز الأنشطة الصغيرة المدرة للدخل. وتجمع المراكز بين التدرب في أماكن العمل وأنشطة التدريب من جهة وأنشطة صناعية صغيرة من جهة أخرى؛
- دراسات مفصّلة لإمكانات محطات القوى الكهرمائية الصغيرة وتصميم محطات قوى كهرمائية في غينيا وسيراليون.

وعلاوة على ذلك، اضطُلع بمجموعة متنوعة من الأنشطة خلال السنة الأولى لتنفيذ برنامج أصحاب المصلحة المتعددين المشترك بين اليونيدو ومنظمة العمل الدولية والبرنامج الإنمائي بشأن توفير العمل المنتج واللائق لشباب بلدان اتحاد نهر مانو. وقد عزَّز البرنامج المنشآت التجارية والمشاريع الاجتماعية التي يقودها الشباب وأنشأ برامج بشأن المهارات اللازمة للعمل بالتعاون مع القطاع الخاص واستهل مخططا يهدف إلى إشراك منظمات الشباب بشكل نشط في مشاريع التنمية المجتمعية التي يقودها الشباب. ويشارك الشباب أيضا في البرنامج من خلال منصة اتصال على الإنترنت وحملات اتصال وطنية وتنظيم منتدى للشباب. وتهيّئ منظمة العمل الدولية خدمات للتوظيف. وكما جاء في الباب ١-زاي، سيجري في الأجل البعيد استكشاف مدى إمكانية الاستفادة من مفهوم القدرة على التعافي في بناء السلام وحفز التنمية. وقد تلقى برنامج شباب اتحاد نهر مانو في سنته الأولى مساهمة قدرها ٥ ملايين دولار من حكومة اليابان.

ويجري تنفيذ مشروع مشابه، يركِّز على إصلاح مرافق التدريب، في منطقة واو الواقعة في جنوب السودان بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.

دال- البحوث في خدمة الاستراتيجية الصناعية

على أساس إحصاءات اليونيدو الصناعية وأنشطتها البحثية، اكتملت مجموعة جديدة من التقييمات الخاصة باحتياجات البلدان ستُستخدم كمدخلات في عملية البرمجة. وتُحلل التقييمات القطاع الصناعي وأهم

قطاعاته الفرعية وتحدد المجالات ذات الأولوية التي تتطلب تعاونا تقنيا لتعزيز التنمية الصناعية المستدامة. وبهذه الطريقة تكون عمليات اليونيدو الإقليمية والميدانية وأنشطتها في مجال التعاون التقني مدعومة مباشرة بمدخلات إحصائية وبحثية ذات صلة وفعالة. وعلاوة على ذلك، فكما نوقش في الفصل ٢، بُذل الكثير من أجل تحسين عمل اليونيدو التحليلي والتوسّع في نشر نتائجه.

وقد أسهمت اليونيدو بدرجة مهمة في المؤتمر السنوي الأول لبرنامج سانجايا لال لاستخدام التكنولوجيا والإدارة لأغراض التنمية الذي عقد تحت عنوان "مواجهة تحديات استخدام التكنولوجيا لأغراض التنمية: تجارب من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا" ونظمته جامعة أوكسفورد وحضره أكثر من مائة من الباحثين والممارسين البارزين. وهيأت اليونيدو المسرح لأعمال هذا المؤتمر بعرضها اتجاهات الإنتاجية العالمية في الأجل البعيد. وعلاوة على ذلك، رعت المنظمة مشاركة عدة باحثين من البلدان النامية وساهمت في إعدادهم لورقات عمل ناجحة نشرت ضمن سلسلة ورقات العمل الصادرة عن اليونيدو.

وفي عام ٢٠٠٨، افتتحت اليونيدو قاعدة البيانات العالمية للإنتاجية لكي تستخدم على نطاق العالم. وتبيَّن من تعقيبات المستخدمين أن المجتمع البحثي يعتبرها بالفعل أداة فريدة للدراسات الاقتصادية. وسوف تستخدم شبكة المملكة المتحدة لتحليل الكفاءة والإنتاجية في جامعة لايسستر القاعدة أيضا كأداة تعليمية. ويجري إعداد عدة ورقات على أساس هذه القاعدة، وقد صدر بعضها بالفعل.

وقامت اليونيدو بتحديث مؤشر قياس الأداء الصناعي التنافسي، أو سجل اليونيدو للإنجازات في مجال التنمية الصناعية الذي يعكس التغيّرات الهيكلية التي حدثت في أكثر من ١٢٠ بلدا إلى جانب محركات النمو الاقتصادي للسنوات القياسية ١٩٩٣ و١٩٩٨ و٢٠٠٣. وجرى توزيع السجل على ١٦٨ مؤسسة على الصعيد العالمي، ومن بين الجهات التي تستعين به وزارة التجارة والصناعة، سنغافورة، ووزارة الأعمال والتجارة والعمالة الإيرلندية، ووحدة المعلومات الاقتصادية. واستهلت اليونيدو أيضا دراسة استقصائية لنظم الابتكار الوطنية في اقتصادات السوق الناشئة.

وبغية دراسة التطبيقات الأوسع لحركة "منتج واحد للقرية الواحدة" التي تستهدف الحد من الفقر في أقل البلدان نموا، والتي استُحدثت أصلا في اليابان، أُجريت بحوث بشأن مزايا هذا المفهوم وعيوبه، والخبرة المكتسبة بشأنه في البلدان النامية. وقد أوصت الورقة الناتجة الجمع بين مزايا نهج العمل من القمة إلى القاعدة المتبع في بعض البلدان النامية ونهج العمل من القاعدة إلى القمة الأصلي من أجل التعجيل بأثره وفي الوقت نفسه زيادة استدامته.

وفي إطار برنامج البحوث المتوسط الأجل، استُهلت دراسات بشأن التعلّم المؤسسي في مجالي الاستثمار والابتكار. وتهدف هذه الدراسات إلى فهم العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر في التعلّم بين المجموعات الإنتاجية داخل المنشآت. وفي عام ٢٠٠٨، أُعدت أول ورقة عن الخلفية النظرية للتعلّم المؤسسي وآثاره بالنسبة للمشاريع الإنمائية، كمساهمة في التعاون التقني.

ويتصدّى منشور اليونيدو الجديد *Public Goods for Economic Development* (المنافع العامة من أجل التنمية الاقتصادية) للعوامل التي تعزّز أو تعرقل النجاح في توفير المنافع العامة الدولية الرئيسية الأربع، وهي:

تحقيق الاستقرار المالي وإقامة نظام تجاري دولي ونشر المعارف التكنولوجية دوليا وتوفير ضمانات لصون البيئة العالمية. وتسلم الأهداف الإنمائية للألفية ضمنا بأهمية دور هذه المنافع، وجرى تحديد أهداف منشودة في مجالات التعليم والصحة والحوكمة والاستدامة البيئية. وبالإضافة إلى هذا المنشور، عولجت قضايا مواضيعية وجوانب إقليمية محددة في خلاصة وافية لمجموعة مختارة من ورقات المعلومات الخلفية المعدة في سياق هذا المشروع البحثي.

وواصلت الرسالة الإخبارية *Research Update* تسليط الضوء على آخر الإسهامات في البحوث والإحصاءات وتوفير رؤى أصلية للاتجاهات الاقتصادية. وفي أواخر عام ٢٠٠٨، بدأ العمل في سلسلة الورقات الجديدة المعنونة *Topical Issues in Industrial Development* التي أُشير إليها بإيجاز في الباب ٢-دال. وإزاء الاضطراب الراهن في أحوال الاقتصاد العالمي، ستدرس الورقة الأولى، التي ستصدر في أوائل عام ٢٠٠٩، أثر الأزمة المالية على الصناعات في البلدان النامية.

هاء- الإحصاءات الصناعية

تواصل اليونيدو، في إطار الولاية المسندة إليها من الأمم المتحدة بجمع الإحصاءات الصناعية على الصعيد العالمي وتجميعها ونشرها، جمع بيانات سنوية عن أهم المؤشرات الإحصائية الصناعية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويجري التثبت من صحة البيانات القطرية الواردة من مكاتب الإحصاء الوطنية واستكمالها بتقديرات اليونيدو، كما يجري تحسين إمكانية مقارنتها دوليا. وقد عُرضت الجداول الإحصائية عن السنوات الأخيرة في الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية ٢٠٠٨. وجرى نشر المزيد من المعلومات المفصّلة في أقراص مدمجة (سي دي روم)، بالإضافة إلى نشر الملخصات القطرية على موقع اليونيدو الشبكي، كما هو موصوف في التذييل سين.

واكتمل تحويل قاعدة بيانات اليونيدو للاحصاءات الصناعية من نظام الحاسوب الكبير Mainframe إلى بيئة خادوم الزبائن، وتمخض ذلك عن بيئة متكاملة للتنمية الإحصائية تتضمن العديد من التطبيقات الإحصائية الجديدة. ويسمح النظام بتجميع البيانات ونشرها وفقا لمعايير مبادرة "تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية" الموصى بها دوليا، وسوف يكون تنفيذ هذه المعايير هو المرحلة المهمة المقبلة في تطوير نظم اليونيدو الإحصائية.

واو- البرامج الإقليمية وأنشطة الدعم

أعدّت اليونيدو ورقة استراتيجية بشأن جوانب تعاونها مع بلدان آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز[٢] في التصدي للتحديات التي تواجهها هذه البلدان. وهذه المنطقة ممثلة في الوقت الراهن تمثيلا ناقصا في أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها المنظمة. وتركز الورقة على برامج اليونيدو التي سيكون لها في المستقبل خير أثر على

(٢) أذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وتركمانستان وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

احتياجات البلدان وتطلعاتها ومطالبها الإنمائية. والطلب كبير على أنواع الخبرة المختلفة التي يمكن لليونيدو أن توفرها والتي تكمّل خبرة المنظمات والجهات المانحة الدولية الأخرى. وعلى أساس مشاريع اليونيدو الجارية والمناقشات التي تجري مع مسؤولين رفيعي المستوى والاجتماعات التي تُعقد مع ممثلي الحكومة والتقارير الواردة من البلدان ومن بعثات تقصي الحقائق، تقترح الورقة عددا من مجالات التعاون التقني. وعلاوة على ذلك، تورد الدراسة مجموعة من مصادر التمويل الممكنة وتقترح شراكات استراتيجية مع جهات فاعلة دولية أخرى في المنطقة.

وفي أيلول/سبتمبر، زار نائب المدير العام أوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان من أجل تنشيط الحوار مع الحكومات والوكالات المتعددة الأطراف والمنظمات الأخرى بشأن التوسيع المقترح في التعاون التقني مع هذه البلدان. وقد رحّب ممثلو الحكومة على وجه الخصوص بالمبادرات الإقليمية المزمعة في مجال ترويج الاستثمار وبناء القدرات التجارية. وجرى أيضا تحديد عدد من الفرص لمشاريع متصلة بمرفق البيئة العالمية في مجال كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة والملوّثات العضوية العصية والطاقة المتجددة. وسوف يجرى تطوير مفاهيم المشاريع إلى برامج ومشاريع إقليمية وقطرية مكتملة، كما سيجري تعزيز تواجد اليونيدو في المنطقة.

وفي أمريكا اللاتينية، أنشأت اليونيدو آليات استشارية على المستويين دون الإقليمي والوطني. وتتمثل وظيفة هذه الآليات في تقييم تطور البرنامج الإقليمي لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وبدأت نشاطها هيئات استشارية على المستوى الوطني، تضم ممثلين رفيعي المستوى لعدة وزارات في أوروغواي وبيرو وكولومبيا والمكسيك. وقد وفّرت الآليات الاستشارية مدخلات جوهرية للبرامج واستعرضت تنفيذ المشاريع ويسّرت التفاعل مع أصحاب المصلحة الوطنيين وحدَّدت مجالات جديدة للتعاون التقني مع اليونيدو على أساس الاحتياجات القطرية. وبالتعاون مع عدد من الكيانات الإقليمية، ضمنها وزارة الإنتاج في بيرو وجماعة دول الأنديز، نُظّمت حلقة عمل عن التكامل الإقليمي والتنمية الصناعية التنافسية في ليما، بيرو، في أيلول/سبتمبر. وكان من بين المشاركين عدة وزراء ونواب وزراء من شتى بلدان أمريكا اللاتينية وممثلون من الاتحاد الأوروبي والقطاع الخاص والجامعات ومؤسسات البحوث.

لليونيدو مكانة خاصة في منظومة الأمم المتحدة: فمشاريعها تثري وتحدّ من الفقر من خلال الصناعة.

٧ ملامح مشاريع مختارة

ألف– الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية

المرأة المغربية تشق طريقها في ميدان الأعمال التجارية

أقامت المرأة المغربية مشاريع مزدهرة لتجهيز المنتجات الزراعية.

المشروع: تنمية المشاريع النسائية في قطاع الصناعات الزراعية.

المكوّن البرنامجي: تنمية المشاريع الريفية والنسائية.

هدف المكوّن: استفادة الفقراء – ولا سيما النساء والشباب وسكان الريف – من إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة.

النواتج المتوخاة: أن تتيح المؤسسات خدمات تدريب وأن توفّر الدعم من أجل بناء قدرات مستدامة على إقامة المشاريع.

نتائج المشروع:

- تدريب عدة مئات من النساء على مختلف جوانب إدارة الأعمال.
- توفير برامجيات حاسوبية مصمّمة خصيصا للأعمال.

يتمثّل أحد أهداف برنامج اليونيدو المتكامل للمغرب في تعزيز القدرات على تجهيز المنتجات الزراعية وتطوير إمكانات الشباب من خريجي المدارس والجامعات في المناطق الريفية. وسيؤدي تنشيط الاقتصاد الريفي إلى زيادة العمالة والحد من الفقر. وإلى جانب توطيد المنجزات السابقة، يُعتزم أن تؤدي المرحلة الثانية من هذا البرنامج،

الجارية الآن، إلى إتاحة خدمات الدعم المحلية لنحو ٢٠٠ من المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة المحلية الخاصة بتجهيز المنتجات الزراعية، والتي ستنشأ في مناطق مختلفة، وتدريب ٢ ٠٠٠ من الخريجين وأصحاب المشاريع الشباب على تكنولوجيات تجهيز المنتجات الزراعية والإدارة والتسويق.

ويساهم البرنامج في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لأنه لا يقلل من حدة الفقر بين المهمَّشين فحسب بل يعزز أيضا المساواة بين الجنسين. وفي السنة قيد الاستعراض، كانت تنمية المشاريع النسائية عنصرا مهما في التعاون بين وزارة التجارة والصناعة في المغرب واليونيدو. وتشمل الإنجازات ما يلي:

- تدريب ٣٣٠ امرأة على إدارة الإنتاج، والتحسينات التكنولوجية، والأنظمة التي تكفل السلامة والجودة في الصناعة التحويلية؛
- تلقى حوالي عشرين من النساء اللائي ينتجن زيت الزيتون والتين والبرقوق المجففين تدريبا على التسويق، والاتصالات، وإدارة الأعمال، واستخدام برامجيات التتبع التي وُضعت خصيصا لدعم المشاريع النسائية؛
- مشاركة نسائية في معارض تجارية في إسبانيا وإيطاليا، وفي عدد من المعارض التجارية المحلية، ومما وسّع من دائرة فهم المشاركات للأسواق ولمتطلبات الأسواق؛
- تدريب أكثر من ٧٠ امرأة على أعمال الغزل والنسج وتشطيب المنسوجات إلى جانب التدريب على الإدارة والمحاسبة وإعداد تقارير الصيانة؛
- إدخال تكنولوجيات تجهيز عصرية؛
- صارت السلطات المحلية مؤيدة للغاية لهذا النوع من المبادرات.

وأدى المشروع إلى تطوير مشاريع صغيرة تديرها نساء ريفيات حصلن على ما يكفي من المهارات لضمان استمرارية مشاريعهن. وأكدت الاجتماعات التي عقدتها اليونيدو ووزارة التجارة والصناعة والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (وهي شريك في المشروع)، والتقييم الذي أجرته الأطراف الثلاثة، أن المشروع يقدِّم، بفضل طبيعته المتكاملة (حيث يشمل الجوانب التقنية والإدارية والتسويقية للصناعة التحويلية، من الإنتاج إلى الأسواق)، مساهمة كبيرة في التنمية الريفية وفي تنمية قدرات المرأة على إقامة المشاريع. ويتبين من التقييم ما يلي:

- أن الصناعات الريفية والصغيرة تستطيع الوصول إلى أسواق التصدير (تقوم منظمات التجارة العادلة في عدة بلدان أوروبية بتسويق المنتجات، وقد تضاعفت صادرات زيت الزيتون في إطار المشروع)؛
- أن أنشطة هذه الصناعات مستدامة؛
- أن هذه الصناعات توفر فرص عمل مستقرة؛
- أن النساء في المناطق الريفية يستطعن تكوين الثروة وتحسين وضعهن داخل أسرهن ومجتمعاتهن المحلية عن طريق الأنشطة الاقتصادية.

وأخيرا فمن خلال تعليم المرأة التكيّف مع التغيرات ومناقشة حلول المشاكل، يساعد المشروع على ضمان أن تكون المشاريع النسائية مرنة بما يكفي لتلبية مطالب الاقتصاد المتطوّرة.

الطاقة الخضراء من أجل التنمية المحلية في رواندا

تشارك المجتمعات المحلية في رواندا مشاركة تامة في المشاريع القائمة على الصعيد الشعبي من أجل توفير إمدادات مستدامة من الطاقة.

عنوان المشروع: تطوير الطاقة الريفية في رواندا: مشاريع إيضاحية لتوليد الكهرباء من محطات كهرمائية صغيرة.

المكوّن البرنامجي: تسخير الطاقة الريفية للأغراض الإنتاجية.

هدف المكوّن: تهيئة فرص جديدة لإدرار الدخل من استخدام مصادر الطاقة المتجددة في الأغراض الإنتاجية في المناطق الريفية.

النواتج المتوخاة: أن تستخدم المجتمعات الريفية مصادر الطاقة المتجددة بطريقة منتجة ومستدامة.

نتائج المشروع:

- أن تكون الأعمال المتعلقة بالمحطات الكهرمائية الصغيرة التجريبية قد أُنجزت أو يجري تنفيذها.
- تكوين قدرات تقنية محلية.
- اتخاذ قرار ببناء ثماني محطات إضافية.

يتطلب تحفيز الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية في رواندا إمكانية الوصول إلى مصادر طاقة عصرية ميسورة التكلفة. وهذا المشروع، الذي تساهم الحكومة الرواندية في تمويله بقسط كبير، يجعل المجتمعات المحلية تدرك ما يمكن أن تفعله الطاقة الكهربائية من أجل التنمية، وما تنطوي عليه من الناحية التقنية. ويهيئ المشروع القدرات الفنية من خلال التدريب ونقل التكنولوجيا، ويبني محطات كهرمائية صغيرة على نطاق تجريبي. وتختار المواقع على أساس ما تتميز به من إمكانات إنمائية. والاستدامة هي المفهوم الرئيسي للمشروع، بدءا من إنشاء المرفق المائي حتى تشغيله وإدارته وصيانته. وإلى جانب هذه الأنشطة المنفَّذة على مستوى القواعد الشعبية، يستعرض المشروع السياسات القائمة ويقترح سياسات جديدة ويبني القدرات المؤسسية على الصعيد الوطني.

وقد حقّق المشروع في عام ٢٠٠٨ ما يلي:

- بنيت محطة كهرمائية تجريبية صغيرة بقدرة ٢٠٠ كيلوواط في موبوتو في المقاطعة الغربية في رواندا. وقد اكتمل المرفق (أعمال الهندسة المدنية، ومعدات التوليد، وخطوط النقل والتوزيع، ومد أسلاك الخدمة من أجل ٢٠٠ من المستفيدين المحليين)، ودُرّب فريق التشغيل والصيانة. وتسير قدما إجراءات اختيار مقاول من القطاع الخاص لتشغيل المرفق وإدارته.
- أنشئت محطة مماثلة قرب بوتاري. وقد اكتملت أعمال التشييد في هذه المحطة أيضا، باستثناء بعض خطوط النقل والتوزيع. ودُرّب فريق التشغيل والصيانة، ويجري اختيار مقاول من القطاع الخاص.
- بدأ العمل في إنشاء المحطة الكهرمائية الثانية في نياميوتسي، واكتمل طريق الوصول إليها وأعمال الهندسة المدنية الخاصة بها.
- من خلال عملية تعلُّم عن طريق العمل، اكتسب المستفيدون إحساسا قويا بأنهم هم أصحاب المشروع، وهيئت قدرات تقنية محلية.
- بدافع من نتائج هذا المشروع، قررت الحكومة بناء ثماني محطات كهرمائية أخرى. وسيؤدي التعاون بين بلدان الجنوب، الذي تروج له اليونيدو، دورا رئيسيا في هذا المجال.

وفي أجل أبعد، سيجري حفز التصنيع المحلي لمكوّنات المحطات، ويعتزم أن يعقد في رواندا مؤتمر إقليمي حول الطاقة الكهرمائية يستطيع فيه مشاركون من جميع البلدان الأفريقية تبادل الخبرات والدروس المستفادة.

نحّاتو الأحجار في الهند يكوِّنون تجمّعا

صنع حياة أفضل: تجمع كونارك للمساعدة الذاتية لحرف الأشغال الحجرية في ولاية أوريسا.

عنوان المشروع: برنامج تنمية تجمّعات المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ولاية أوريسا.

المكوّن البرنامجي: تنمية تجمّعات وشبكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

هدف المكوّن: تعزيز دور تجمّعات وشبكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في المساهمة في تحقيق النمو لصالح الفقراء.

النواتج المتوخاة: أن تنفذ المؤسسات الحكومية مبادرات لتنمية التجمّعات؛ وقيام التجمّعات بمبادرات مشتركة؛ وزيادة القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في التجمعات المدعومة.

نتائج المشروع:

- ازدياد إنتاجية جماعات الحرفيين.
- أن تحفز الصلات الناشئة بين الحرفيين والمشترين على التحول إلى صنع منتجات عالية الجودة؛ وتحقيق زيادة كبيرة في أرباح الحرفيين.
- مشاركة المرأة في هذه الأنشطة.

نحت الأحجار من أقدم الحرف في ولاية أوريسا في شرق الهند. ومعبد الشمس في كونارك في ولاية أوريسا، ذو الشهرة العالمية، الذي بني في القرن الثالث عشر، هو مثال رائع على هذه الحرفة. ويوجد تجمّع لأصحاب هذه الحرفة في منطقة بوري–كونارك–بوبانيسوار. ويمكن أن يصبح هذا التجمع واحدا من أفضل التجمّعات في الولاية، من حيث الرقم الإجمالي للأعمال، وتركّز الحرفيين، والموقع الاستراتيجي، ونطاق السوق، إذا استطاع التغلّب على القيود العديدة التي تعترضه، والتي تشمل تعذّر الحصول على الائتمان والوصل إلى الأسواق، ومحدودية توافر الماكينات، والافتقار إلى المواد الخام والتنظيم، ومحدودية تطوير المنتجات وقلة التصميمات، وسوء ظروف العمل.

وقد عُهد إلى اليونيدو بمهمة تطوير هذا التجمع، بالتعاون مع حكومة ولاية أوريسا، في إطار مشروع "تهيئة أسباب النمو الاقتصادي لصالح الفقراء في ولاية أوريسا"، الذي تموله وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. وبدأ التنفيذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، واكتمل المشروع في أيار/مايو ٢٠٠٨.

وكانت استراتيجية تنفيذ المشروع هي تنظيم الحرفيين الذين ينتمون إلى فئات واحدة من المنتجات في شبكات مثل جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات، وذلك لمعالجة المسألة الحاسمة الأهمية المتمثلة في الحصول على الائتمان الرسمي. وبعد ذلك شجّع المشروع وضع إجراءات مشتركة في التجمع من أجل زيادة الإنتاجية، ووفّرت ماكينات حديثة لهذا الغرض. وأقيمت صلات تسويقية مباشرة عن طريق تنظيم زيارات يقوم بها الحرفيون إلى أسواق أكثر تطورا في ولايات أخرى في الهند (بنغالور، ودلهي، وجاييور وحيدر أباد)، وحددت جهات الشراء بالجملة التي يمكنها تولي أمر الأسواق الوطنية وأسواق التصدير. وجرى تشجيع النساء الحرفيات على المشاركة من خلال تشكيل جماعات مساعدة ذاتية وتعاونيات خاصة بهن؛ وكانت حملات التوعية الصحية المنتظمة جزءا من هذا النشاط.

وترتّبت على البرنامج الآثار التالية:

- مُنحت للحرفيين في جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات قروض بأسعار فائدة أقل بكثير من التي يتقاضاها المقرضون غير الرسميين، وتُستثمر جميع القروض في أنشطة إنتاجية؛
- تُباع منتجات التجمّع في أسواق جديدة نتيجة لإنشاء صلات مباشرة بالأسواق، وأدت زيادة مبيعات وأسعار المنتجات العالية الجودة إلى ازدياد دخل الحرفيين المهرة وشبه المهرة؛

- ازدادت إنتاجية الوحدات بنسبة ١٥ إلى ٢٠ في المائة، وتحسّنت نوعية المنتجات، وانخفضت تكلفة الإنتاج، في حين أدت الميكنة إلى تسهيل العمل وتحسين ظروف المعيشة؛
- تمكّنت الحرفيات من بيع منتجاتهن بأنفسهن، وقد اكتسبن مزيدا من الثقة بالنفس في القيام بذلك في الأسواق داخل الولاية وخارجها.

وأهم شيء هو أن شراكة قوية أقيمت مع مديرية الحرف اليدوية في حكومة ولاية أوريسا من خلال عملية تطبيق منهجية التجمعات، الأمر الذي هيأ بيئة مواتية لتشكيل تجمّعات حرفية كبرى وعزز قدرات الهيئات المحلية على تنفيذ مبادرات لتنمية التجمّعات.

إعادة بناء الاقتصادات المحلية في العراق

أثنت الأمم المتحدة على مشروع اليونيدو لدعم مصادر الرزق والصناعات الصغرى في المجتمعات المحلية في شمال العراق.

عنوان المشروع: مشروع دعم مصادر الرزق والصناعات الصغرى في المجتمعات المحلية في المناطق الريفية والحضرية في شمال العراق.

المكوّن البرنامجي: الأمن البشري/إعادة التأهيل بعد الأزمات.

هدف المكوّن: إنعاش الهياكل الإنتاجية واقتصادات البلدان الخارجة من الأزمات، وتعزيز الأمن للفئات الضعيفة.

النواتج المتوخاة: إعادة بناء القدرات المؤسسية و/أو تعزيزها؛ وزيادة القدرات الإنتاجية على مستوى المجتمعات المحلية.

نتائج المشروع:

- تزويد ٢ ٠٠٠ شخص بالمهارات والأدوات اللازمة للأنشطة المدرة للدخل.
- تحسّن المهارات القابلة للتسويق لدى ٦٠٠ فرد من الشباب ومن الفئات الضعيفة الأخرى.
- تأسيس ١٥ جماعة إنتاجية.
- تعزيز مرافق التدريب في المنطقة.

استُهل المشروع المشترك بين اليونيدو ومنظمة الأغذية والزراعة المسمى "مشروع دعم مصادر الرزق والصناعات الصغرى في المجتمعات المحلية في المناطق الريفية والحضرية في شمال العراق" في عام ٢٠٠٦. ويهدف المشروع إلى مساعدة المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمَّشة في محافظتي أربيل والسليمانية في العراق على بدء مشاريع ناجحة للمنتجات الزراعية لا تندرج في إطار المزارع. ويوفر المشروع معدات التجهيز بغية تحسين مستويات التكنولوجيا والإنتاج في المناطق والقرى المستهدفة. ويستكمل ذلك بتدريب على المهارات التقنية والتجارية يستهدف النساء والشباب والنازحين داخليا بوجه خاص. وإلى جانب التدريب على تجهيز الأغذية، يقدَّم أيضا تدريب على الأشغال المعدنية وتجهيز الجلود والنجارة وإنتاج المنسوجات والملابس. ويركِّز التدريب على المهارات القابلة للتسويق محليا. وقد اعتُرف بأثر المشروع في تقرير صدر مؤخرا عن صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق.

وقد تحقّق ما يلي في عام ٢٠٠٨:

- أُنشئ في وزارة الزراعة ووزارة الصناعة طاقم أساسي مؤلف من ٦٢ مدربا، وسيقدم هؤلاء التدريب على مختلف مهارات الصناعة التحويلية وما يتصل بها من مهارات تطوير الأعمال؛

- حصلت سبعة معاهد تدريب صناعية ومراكز حرف يدوية على معدات للتدريب على الأدوات الآلية والميكانيكا الزراعية واللحام والغزل والنسج والحياكة والأشغال الخشبية. وتستطيع هذه المعاهد الآن أن تستوعب ٢٠٠ متدرب إضافي في السنة؛

- إلى جانب الدراية التقنية، تلقى ٥٠٠ شخص من المستفيدين من المشروع (بينهم نازحون) عُدداً تمكّنهم من كسب الرزق من خلال العمل الحر أو العمل في قطاعات التشييد والبناء أو الصناعة التحويلية أو الخدمات؛

- سيقدَّم دعم تكنولوجي إلى خمس عشرة مجموعة إنتاجية في القطاعات الغذائية وغير الغذائية لتمكينها من الانتقال إلى أنشطة صناعية أكثر دينامية؛

- مكَّن تحسين المهارات أكثر من ٨٠ في المائة من المستفيدين المستهدفين من الانخراط في أنشطة ذات صلة بالزراعة أو غير زراعية قابلة للدوام.

والهدف البعيد الأجل من المشروع هو تحويل المجموعات الإنتاجية المختارة إلى نماذج لأفضل الممارسات في الصناعات المذكورة. ولذلك تقوم اليونيدو أيضا بوضع برنامج محدد الأهداف بعناية للتوجيه وللإرشاد الإداري من أجل المساعدة على ضمان اتباع ممارسات التصنيع الجيدة ومعايير الأمان في العمل. وعلاوة على ذلك، سيُدعم إعداد خطط الأعمال ودراسات الجدوى ودراسات الفرص. وسيضع ذلك الصناعات الصغرى المحلية على الطريق نحو مزيد من النمو.

باء– بناء القدرات التجارية

التحوّل إلى أغذية صحية مأمونة

تقييم نتائج "مشروع الستة لغذاء المستقبل" في المؤتمر الختامي للمشروع".

عنوان المشروع: الغذاء الصحي والسليم للمستقبل – مشروع استبصار تكنولوجي في بلغاريا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وكرواتيا وهنغاريا.

المكوّن البرنامجي: نظم الابتكار، وإدارة التكنولوجيا، والاستبصار التكنولوجي.

هدف المكوّن: أن تدعم نظم الابتكار الوطنية والإقليمية شركات الابتكارات.

النواتج المتوخاة: أن تعتمد المؤسسات الحكومية والعامة سياسات واستراتيجيات لتعزيز نظم الابتكار الوطنية والإقليمية.

نتائج المشروع:

- تكوين رؤية لمستقبل الصناعة بسيناريوهات إنمائية مختلفة بعد إجراء دراسات مستفيضة ومشاورات مع أصحاب المصلحة.
- خريطة طريق لتحقيق الرؤية.

كفالة جودة الأغذية وسلامتها من الأهداف الرئيسية لسياسات الاتحاد الأوروبي. ويجب على قطاع تجهيز الأغذية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، الذي يخضع لتغييرات تنظيمية وتكنولوجية ومالية واسعة النطاق، أن يرقى بمعايير النوعية والأمان إلى مستوى يتماشى مع المعايير السائدة في الاتحاد الأوروبي. ويلزم أيضا إجراء تغييرات كبيرة في البنية التحتية الداعمة لهذه الصناعة، بما في ذلك الخدمات المالية وأسواق الجملة والبنية التحتية للنقل، إلى جانب تحسين استجابة العرض للتطورات السريعة والتنوع المتزايد في الطلب. ويستطيع القطاع أن يحقق كل ذلك إذا توفرت سياسات قوية.

وكان مشروع الاتحاد الأوروبي المسمي "مشروع الستة لغذاء المستقبل" الذي بدأ في عام ٢٠٠٧ ردّا على هذا التحدي. وكانت أهداف المشروع كما يلي:

- ترويج ثقافة جديدة لصنع القرار بين المديرين وواضعي السياسات، تُدخل مسائل النوعية والأمان في صميم إدارة السلسلة الغذائية؛
- تحديد تكنولوجيات المستقبل الرئيسية ونماذج الأعمال التجارية التي من شأنها تحسين النوعية وزيادة الأمان في إنتاج الأغذية من خلال برنامج للأغذية والأمان في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

وعُهد بتنفيذ المشروع إلى اتحاد مؤسسي كانت اليونيدو هي الشريك المنسِّق فيه. وقامت مؤسسة مرصد الاستبصار التكنولوجي الصناعي الإسبانية بدور مستشار المنهجية، وقام معهد فيينا للدراسات الاقتصادية الدولية بدور المستشار الاجتماعي-الاقتصادي. وفضلا عن ذلك، قامت ست مؤسسات متمرسة في مجالات الابتكار والاستبصار بتغطية البلدان المستهدفة.

ودعا "مشروع الستة لغذاء المستقبل" خبراء من بلغاريا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وكرواتيا وهنغاريا إلى بحث الحالة المتوقعة للصناعات الغذائية في هذه البلدان في عام ٢٠٢٠، وكيف ينبغي أن تكون. ولقي المشروع استجابة قوية من مديري الصناعات الغذائية والغرف التجارية ومنظمات المستهلكين والوزارات وهيئات الاعتماد. وكانت المنهجية الأساسية المستخدمة هي منهجية اليونيدو للاستبصار التكنولوجي، التي أثبتت نجاحها في إعداد سيناريوهات إنمائية معقدة طويلة الأمد تتعلق بالعديد من أصحاب المصلحة.

وشملت أدوات الاستبصار المستخدمة ما يلي:

- تعبئة جماعات من أصحاب المصلحة (واضعي السياسات وأصحاب المشاريع والعلماء والمجتمع المدني) من جميع البلدان؛
- استقصاء اقتصادي اجتماعي لآراء فئات المجتمع المختلفة المعنية بالصناعة الغذائية وبتأثير التكنولوجيات؛
- مقابلات مع خبراء من المتخصصين في المجالات ذات الصلة ومن العاملين في المؤسسات المعنية، بما في ذلك السلطات الصناعية والعامة؛
- استقصاء التكنولوجيات الرئيسية اللازمة للتعامل مع التحديات التي تواجه هذه الصناعة؛
- وضع رؤية إنمائية بسيناريوهات مختلفة، استنادا إلى خبرات وآراء أهم فئات أصحاب المصلحة؛
- إعداد خريطة طريق للتكنولوجيا تبيِّن بالتفصيل الآثار المترتبة على مختلف السيناريوهات والإجراءات اللازمة لاستغلال الفرص والتصدي للأخطار.

وينتهي هذا المشروع في أوائل عام ٢٠٠٩ بعقد مؤتمر ختامي لتقييم النتائج والتوصيات ذات الصلة بالتنمية المستقبلية لصناعة الأغذية في البلدان المشاركة.[1]

(١) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي للمشروع www.FutureFood6.com.

بيرو تتطلّع إلى العمل المشترك للنجاح في التصدير

أدّت مشاريع النسيج الصغيرة في بيرو إلى زيادة كبيرة في صادرات بيرو من خلال إقامة اتحادات فيما بينها.

عنوان المشروع: تعزيز اتحادات التصدير الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المكوّن البرنامجي: اتحادات التصدير الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

هدف المكوّن: أن تتاح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص أفضل للوصول إلى أسواق التصدير.

النواتج المتوخاة: أن تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة نهج اتحادات التصدير؛ وأن تعتمد مؤسسات وضع السياسات نهج اتحادات التصدير لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

نتائج المشروع:

- إقامة ٢٨ اتحاد تصدير في ثماني صناعات ومناطق مختلفة.
- تحسين دراية مؤسسات الدعم بإقامة اتحادات التصدير.

نما اقتصاد بيرو نموا مطردا في السنوات الماضية، وزادت الصادرات بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ بقرابة ١٥٠ في المائة. ويكاد قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن لا يكون قد أدى دورا في هذا الازدهار، فهو لا يساهم إلا بنسبة ٣ في المائة من إجمالي قيمة الصادرات. والمشاكل الشائعة التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي نقص المعارف والأموال، وعدم القدرة على الامتثال للمتطلبات الخارجية التنظيمية والمتعلقة بالنوعية، وعدم كفاية حجم الإنتاج لتلبية الطلب الخارجي.

وتستطيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المنخرطة في اتحادات للتصدير، أن تضم معارفها ومواردها المالية وصلاتها معا للتغلب على هذه المشاكل، فتزيد من إمكاناتها التصديرية مع تخفيض التكاليف والمخاطر الكامنة في النفاذ إلى الأسواق الأجنبية. ولذلك طلبت حكومة بيرو من اليونيدو أن تدعم بناء اتحادات التصدير. وقد اكتمل المشروع في نهاية عام ٢٠٠٨، وموّل بتعاون إيطالي، واستهدف مؤسسات بيروفية في القطاعين العام والخاص، وقوّى قدرتها على تعزيز اتحادات التصدير الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

واستند المشروع إلى شراكة بين القطاعين العام والخاص شملت عشرين مؤسسة مختلفة، منها وزارة الإنتاج ووزارة التجارة والسياحة والوكالة البيروفية لترويج الصادرات وغرفة التجارة في ليما.

وكانت الأنشطة والإنجازات الرئيسية للمشروع هي التالية:

- عقد حلقتي عمل بشأن اتحادات التصدير (في أركيبا وليما)، تلقّى خلالها حوالي ٨٥ من ممثلي مؤسسات القطاعين العام والخاص تدريبا على منهجية اليونيدو لبناء اتحادات التصدير؛
- إنشاء ٢٨ اتحادا في ثماني مناطق شملت ثمانية فروع صناعية مختلفة، وكان أبرز هذه الصناعات تجهيز المنتجات الزراعية وصنع الحلي والملابس.

وأجري في عام ٢٠٠٨ تقييم متعمِّق للمشروع. انتهى إلى ما يلي:

- أثبت المشروع إمكانية نجاح اتحادات التصدير في بيرو. وأدت الجهود المحلية إلى القيام بحملات تصديرية ناجحة، وتحسّن الأداء التصديري للمشاريع المشاركة؛
- تركّز الإنفاق على إحداث تغييرات تنظيمية ومؤسسية لكي لا تستخدم الأموال لتقديم إعانات، فحيثما احتاجت الاتحادات إلى مزيد من الموارد (المالية أو غيرها)، كان المشروع أداة فعالة لتدبير هذه الموارد؛
- تستطيع اتحادات التصدير أن تساعد على تحفيز الأنشطة الاقتصادية بين الفقراء. وعلى سبيل المثال، هناك اتحاد في منطقة كوسكو لمنظِّمي الرحلات السياحية يتعاون مع المجتمعات المحلية. ويمكن للسياح أن يقيموا مع السكان المحليين فيتبادلون الرأي معهم ويتعرفون على الثقافة والطقوس والحِرَف والأغذية المحلية. وقد خلق ذلك فرص عمل جديدة في القرى.

وقُدِّم إلى الجهة المانحة اقتراح بشأن مرحلة ثانية من المشروع. وستشمل الأنشطة تعزيز الاتحادات القائمة وإنشاء أخرى جديدة ووضع مخطط مالي لدعم الأنشطة الترويجية، سيعمل كصندوق متجدد.

مكاسب من التصنيع المسؤول في الصين

عنوان المشروع: المسؤولية الاجتماعية للشركات في صناعة المنسوجات الصينية.

المكوّن البرنامجي: مراعاة المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل الاندماج في الأسواق.

هدف المكوّن: الوفاء بمعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

النواتج المتوخاة: أن تقوم المؤسسات بتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات وتنفيذها على مستوى الشركات؛ وأن تطبق المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقدَّم إليها المساعدة جوانب هذه المسؤولية.

نتائج المشروع:

- تعزيز قدرات التدريب على الاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (المواد التدريبية والخبراء المدرَّبون) في المجلس الوطني الصيني للمنسوجات والملابس.
- مشاركة ٣٠ شركة في التدريب، واستفادتها من خلال ازدياد حوافز العمل والإنتاجية والقدرة التنافسية لديها.
- ستعمّم خمس دراسات حالة عن أفضل الممارسات.

يجب أن تستجيب الشركات الصينية للطلب المتزايد على المنتجات التي تأخذ المعايير الاجتماعية والبيئية في الاعتبار. ولذلك يتزايد حرص المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الامتثال لمعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات بالعمل على تحسين الإدارة التنفيذية. ومساهمةً في هذه الجهود، نفذت اليونيدو ومنظمة العمل الدولية، بدعم من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، المشروع الرائد المعنون "المسؤولية الاجتماعية للشركات في صناعة المنسوجات الصينية". وركّز المشروع على إدارة العمل، وظروف العمل، والإدارة البيئية، والإنتاجية. ونُفذ المشروع في إطار شراكة مع المجلس الوطني الصيني للمنسوجات والملابس، وعزَّز المشروع أيضا قدرة المجلس على توفير التدريب والمشورة والمعلومات على نحو شامل ومتكامل في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى المنشآت الراغبة في تحسين معايير العمل والمعايير البيئية فيها.

وكانت هذه واحدة من الحالات الأولى لتعاون اليونيدو ومنظمة العمل الدولية في مشروع على الصعيد القطري. وساعدت المنظمتان، باستخدام ما لديهما من خبرات وموارد يكمّل بعضها البعض الآخر في مجالات العمل والصناعة والبيئة، على تحسين القدرة التنافسية للمشاريع بطريقة متكاملة.

وتلقّى المشروع تعليقات إيجابية من جهات مستفيدة مختلفة، من بينها مدير لشؤون المسؤولية الاجتماعية للشركات في شركة تصنع بضائع ذات علامة تجارية مشهورة، توصّل بعد القيام بأعمال ميدانية واسعة النطاق إلى أن هذا البرنامج المشترك بين منظمة العمل الدولية واليونيدو والمجلس الوطني الصيني للمنسوجات والملابس هو من أفضل برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في الصين.

وكانت الإنجازات المحددة للمشروع ما يلي:

- إعداد واختبار مواد تدريبية للمستشارين (تدريب المدربين)، وكذلك للشركات (التدريب في المصانع). وهذه المواد مكيفة لتلائم احتياجات صناعة المنسوجات الصينية. وأُنشئ موقع شبكي وأُنتج قرص مدمج لإتاحة المواد التدريبية بسهولة؛
- تدريب خمسة خبراء وطنيين على عقد حلقات عمل عن النمائط الخمس لمجموعة المواد التدريبية. وساعد المشروع أيضا على زيادة طلب صناعة النسيج على الخدمات التي يقدمها للشركات خبراء المسؤولية الاجتماعية هؤلاء؛
- أدّى التحسّن الفوري الذي شهدته الشركات من جراء تنفيذ مكوّن الإنتاج الأنظف إلى زيادة الحماس لإجراء التحسينات الاجتماعية؛
- على مستوى الشركات، أدّت التحسينات في مجالي العمل والبيئة إلى زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية. وبذلك يكون المشروع قد أثبت نجاح اتباع نهج شمولي يتمثل في تحقيق التكامل بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- كُتبت خمس دراسات حالة يمكن استخدامها للتوضيح العملي لأفضل الممارسات في سياق المشاريع المقبلة.

وبهذه النتائج، يكون المشروع قد وضع أساسا جيدا للغاية للأنشطة المقبلة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات في الصين. ويُعتزم تكرار هذا المشروع الرائد في بلدان أخرى، ابتداء من عام ٢٠٠٩.

الجلود الإثيوبية تغزو الأسواق العالمية

"يكتسب المشاركون في المشروع من الدراية التقنية ومهارات إدارة الأعمال والصلات مع مؤسسات الأزياء ما يجعل هذه الشبكة من المشاريع الصغيرة مكتفية ذاتيا وقوية." (مجلة تايم، مقال عن تايتو، ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨).

عنوان المشروع: إثيوبيا – تقديم المساعدة الاستراتيجية لتطوير صناعة الجلود والمنتجات الجلدية الإثيوبية.

المكوّن البرنامجي: تحديث الصناعات الزراعية الموجَّهة إلى التصدير.

هدف المكوّن: أن تستخدم الصناعات الزراعية الموجَّهة إلى التصدير تكنولوجيات إنتاج محسّنة، وأن تحسّن نوعية المنتجات، وأن تصل إلى أسواق جديدة.

النواتج المتوخاة: أن تقدم المنظمات التي تدعم الصناعة خدمات الدعم على أساس مستدام إلى الشركات التي تنحو إلى التصدير.

نتائج المشروع:

- إقامة معهد تكنولوجيا الجلود والمنتجات الجلدية الإثيوبي وزيادة كبيرة في الصادرات.

يتصدّر العمل على تطوير صناعة الجلود والمنتجات الجلدية الإثيوبية الجهود الرامية إلى تطوير قطاع الجلود في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وكانت هذه الصناعة لسنوات عديدة ثاني أهم سلعة من حيث عائدات التصدير في إثيوبيا بعد البن، ولكن حصتها من الصادرات تقلبت ابتداء من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٤ دون اتجاه نمو مطرد، وانخفضت عائدات التصدير ابتداء من عام ٢٠٠٠. وكان من الواضح أن الصناعة راكدة وآخذة في التباطؤ.

وطلبت حكومة إثيوبيا من اليونيدو أن تجد جوابا على السؤال التالي: ما أفضل استراتيجية لتحقيق انطلاقة جديدة؟ وأسفر ذلك عن وضع خطة رئيسية وخطة أعمال لهذه الصناعة، استنادا إلى العوامل الرئيسية للقدرة التنافسية، التي من شأنها أن تساعد الصناعة على الاندماج في سلسلة القيمة العالمية للجلود ومنتجاتها.

وتستخدم استراتيجية تطوير هذه الصناعة "نهج العمل من القمة إلى القاعدة (نهج الجذب)"، الذي يُتوخى في إطاره أن تقوم المنشآت التي تنتج السلع النهائية في قطاع المنتجات الجلدية "بدفع" المدابغ إلى رفع مستوى إنتاجها

من خلال المطالبة بإمدادات أفضل (من حيث الكم والنوع على السواء) من الجلود التامة الصنع. ويؤدي ذلك بدوره إلى أن تطلب المدابغ كميات أكبر من المواد الخام وذات نوعية أفضل. وتعطي الاستراتيجية أولوية لصناعة الأحذية، ثم من بعدها تطوير إنتاج الملابس الجلدية والسلع الجلدية. ويمكن أن يصبح استحداث العلامة التجارية "صنع في إثيوبيا" أداة مهمة للنفاذ إلى أعلى شرائح الأسواق الأجنبية للسلع الجلدية. وتضع الاستراتيجية أهدافا لعائدات الإنتاج والتصدير. وشكلت هذه الأهداف أساس خطة أعمال خمسية لتطوير صناعة الجلود والمنتجات الجلدية.

ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٥، عندما بدأ تنفيذ هذه الاستراتيجية، امتدت الأنشطة التي تقوم بها اليونيدو من إقامة معهد تكنولوجيا الجلود والمنتجات الجلدية لإرساء الأساس لزيادة الإنتاجية وتحسين المنتجات الجلدية التامة الصنع، إلى وضع وتنفيذ نظام قياسي يشتمل على معايير تقنية رئيسية يُتوخى أن تستوفيها صناعة الأحذية الإثيوبية ومؤشرات لقياس أدائها.

ويجدر بالذكر بوجه خاص مشروع "صنع في إثيوبيا – تايتو"، الذي يروِّج تشكيلة متطورة من البضائع والإكسسوارات الجلدية. وتصمِّم هذه المنتجات وتصنعها حصرا مجموعة من ١٢ شركة إثيوبية تحت مظلة شركة تايتو للتجارة، وتستهدف أعلى شرائح سوق الأزياء في البلدان الأوروبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وقد نشر مقال عن العلامة التجارية "صنع في إثيوبيا – تايتو" على صفحة كاملة في مجلة تايم في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي عام ٢٠٠٨، حقق المشروع ما يلي:

- سجلت عائدات التصدير في هذا القطاع منذ تطبيق نهج العمل من القمة إلى القاعدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ زيادة سنوية تتراوح في المتوسط بين ١٧ و٢٠ في المائة. وفي عام ٢٠٠٨ تجاوزت صادرات الجلود والمنتجات الجلدية ١٠٠ مليون دولار لأول مرة (في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ كان الرقم ٦٦ مليون دولار، وفي عام ٢٠٠٧ كان حوالي ٩٠ مليون دولار)؛
- كانت نسبة حوالي ٣٦ في المائة من النقد الأجنبي الذي أدرته هذه الصناعة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ناتجة من بيع منتجات نهائية، بزيادة من ١٥ إلى ٢٥ في المائة في السنوات السابقة؛
- أبرمت ثلاث شركات إيطالية كبرى لتصنيع الأحذية وواحدة من ألمانيا ترتيبات تعاقد من الباطن مع خمسة من صانعي الأحذية الإثيوبيين في أديس أبابا، وأدى ذلك إلى ازدياد الصادرات من الأحذية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي؛
- نقلت مجموعة دباغة بريطانية شهيرة للغاية إنتاجها من جلود الضأن والماعز التامة الصنع العالية الجودة الخاصة بصنع القفازات إلى إثيوبيا، بنيّة تصدير المنتجات إلى أسواق في شرق آسيا مثل اليابان؛
- نفذت المنتجات ذات العلامة التجارية "صنع في إثيوبيا – تايتو" إلى سوق الولايات المتحدة، وتباع في متاجر كبرى في نيويورك ولوس أنجليس.

وسيواصل هذا المشروع تحسين القدرات التقنية والإدارية لجميع الجهات الفاعلة في صناعة الجلود والمنتجات الجلدية الإثيوبية، بحيث يهيّئ ظروفا مواتية لزيادة الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الصناعة. وسيولى اهتمام خاص لقضايا جامعة مثل المساواة بين الجنسين والبيئة.

إنتاج مكوّنات للسيارات قادرة على المنافسة في الهند

عنوان المشروع: دعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في قطاع صناعة مكوّنات السيارات في الهند.

مكوّن البرنامج: تطوير المشاريع لتعزيز النشاط التجاري.

هدف المكوّن: تحسين الأداء/القدرة على المنافسة والقدرة التصديرية للمشاريع المطورة.

النواتج المتوخاة: بدء تنفيذ المخططات الوطنية لتطوير المشاريع واكتمال التطوير.

نتائج المشروع:

- معدلات نمو فوق المتوسط للعديد من الشركات المشاركة.
- زيادة الأعمال التجارية مع كبريات شركات مكوّنات السيارات.
- أضافت الشركات العديد من المنتجات الجديدة إلى تشكيلة منتجاتها.
- زيادة كبيرة في عدد شهادات الجودة.

لا يمكن أن تتأتى لمورّدي مكوّنات السيارات في الهند القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية والداخلية إلا إذا اتبعوا هم ومورّدوهم الفرعيون أفضل الممارسات المقبولة على الصعيد العالمي. وبغية استيفاء متطلبات شركات صنع المركبات والعمل عموما على ترقية أداء الصناعة، شرعت إدارة السياسات الصناعية وتشجيع الصناعة ووزارة الصناعة الثقيلة ورابطة شركات صناعة مكوّنات السيارات في الهند واليونيدو في عام ١٩٩٩، في تنفيذ برنامج اليونيدو للشراكة الخاص بصناعة مكوّنات السيارات في الهند. وشارك ما يزيد على ٦٠ شركة في المرحلتين ١ و٢ من البرنامج. وبدأت المرحلة ٣ في عام ٢٠٠٥. وقد أكملت حتى الآن ٤٢ شركة برنامج التطوير في تلك المرحلة وتشارك فيه حاليا ٢٧ شركة في مختلف أنحاء الهند.

ويستند هيكل البرنامج إلى خريطة الطريق المبيّنة في هذا التقرير: يؤدي تدريب الموظفين وإشراكهم إلى تحسينات واضحة في الأداء تقود بدورها إلى اتباع نهج مختلف في ممارسة الأعمال التجارية.

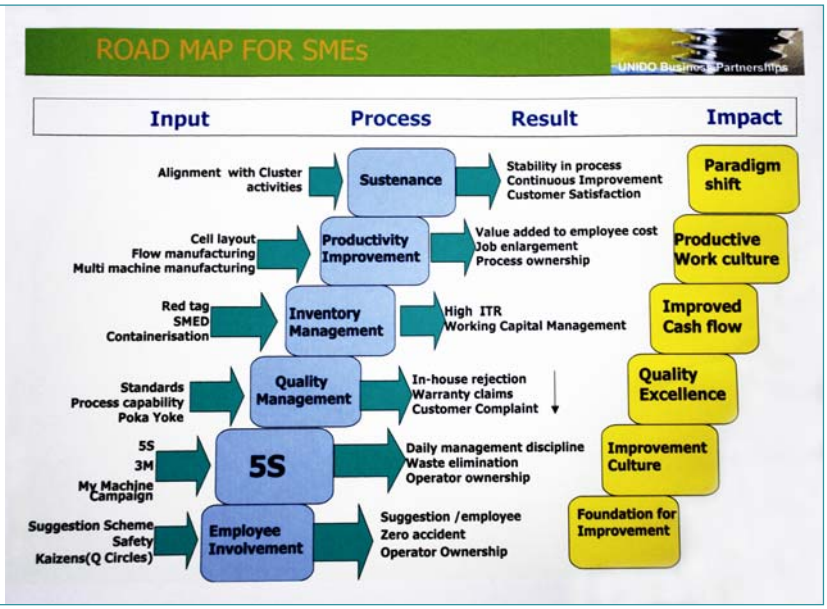

بات مستقبل أنشطة توريد مكوّنات السيارات في الهند مشرقا بفضل خريطة الطريق التي أعدها اليونيدو.

وتظهر مزايا البرنامج بوضوح في الشركات بدءا من ازدياد الإنتاج ومشاركة العاملين إلى قلة الحوادث والأعطال علاوة على انخفاض معدلات رفض المنتجات وقلة المخزون منها. ووفقا لرابطة شركات صناعة مكوّنات السيارات في الهند، تَحقَّق من الفوائد الملموسة قدر أكبر من المتوقّع. وتحسّنت العلاقات بين الإدارة والعمال وتحولت ثقافة العمل بحيث زاد كل من الانفتاح والرغبة في التعلم والتشارك وتبادل الثقة والاحترام.

وأبرز تقييم مستقل لآثار البرنامج النتائج التالية:

- ارتفعت مبيعات ١٥ شركة من أصل ٣٠ شركة توافرت بشأنها البيانات بنسبة ٦٣ في المائة تقريبا في الفترة الممتدة بين سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥. ويتجاوز هذا المعدل المتوسط الصناعي؛
- يمكن أن يُعزى إلى البرنامج النجاح في كسب العديد من الزبائن، ومن بينهم شركات صاحبة علامات تجارية كبرى مثل كاتربيلر وفولفو وجنرال موتورز وفاليو وإنغرسول راند؛
- بصرف النظر عن تحسين النوعية والبارامترات الأخرى، أدى المشروع إلى تغيير صورة العمل وجوه العام مما جعل زبائن لم يكن من الممكن أن يطلبوا شيئا من الشركات المشاركة دون هذا التغيير يشعرون الآن بالثقة في قدرتها على الإنجاز؛
- أضافت الشركات ما بين منتجين اثنين و١٤٣ منتجا جديدا إلى تشكيلة منتجاتها خلال تنفيذ البرنامج، بحيث أضاف نصفها عشرة منتجات أو أكثر إلى تشكيلتها؛
- كثيرا ما ساهم التدريب المتلقى خلال البرنامج في الحصول على شهادة جودة، مما يعتبر مؤشرا واضحا على تحسّن النوعية.

وأكّد التقييم أن البرنامج ساعد على إحداث تغير ثقافي في العديد من الشركات. ورغم اعتراض النقابات في البداية على زيادة النواتج، فقد قبل العمال بالتغييرات التقنية وهم مستعدون لزيادة الإنتاج.

رفع مستوى المنتجات الصحية في أوروغواي

علامة بايو فيتو التجارية في أوروغواي بسبيلها إلى أن تحتل موضعا متميزا في أسواق المنتجات الطبيعية عالية الجودة.

عنوان المشروع: تنشيط المشاريع في أوروغواي: دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتيسير الوصول إلى أسواق التصدير.

مكوّن البرنامج: اتحادات التصدير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

هدف المكوّن: تحسين وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق التصدير.

النواتج المتوخاة: تبني المشاريع الصغيرة والمتوسطة نهجا اتحاديا.

نتائج المشروع:

- تطوير تسعة مشاريع من حيث النوعية ومأمونية الإنتاجية والإدارة وانضمامها إلى اتحاد لتصدير المنتجات الصيدلانية النباتية.
- اتُّخذت تدابير لضمان نوعية المنتجات ويجري استكشاف إمكانات صنع منتجات جديدة.

من الصعب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أوروغواي، التي تنتج منتجات مستمدة من النباتات الطبية، أن تنافس غيرها بسبب انخفاض المستويات التقنية، وغياب معايير النوعية لديها، ومحدودية طاقتها الإنتاجية تمنعها من استغلال وفورات الحجم. والتعاون بينها الذي يمكن أن يساعد على حل هذه المشاكل محدود. وحيث إن هذه الصناعة تحظى باهتمام خاص، فقد وقع عليها الاختيار لتتلقى الدعم من خلال برنامج اتحادات التصدير التابع لليونيدو الذي تموله حكومة إيطاليا.

ويضم اتحاد "فيتو أوروغواي" لتصدير النباتات الطبية، تسعة أعضاء حاليا. ويؤمل أن يلتحق به أعضاء جدد وأن يستعملوا هذه القناة لتسويق منتجاتهم. واشتمل إنشاء الاتحاد على عدد من الخطوات:

- قام الأعضاء بزيارة معارض دولية وشهدوا أحداثا أخرى للتعرّف على الأسواق العالمية. وقد أتاح لهم ذلك فهما لما لدى شركاتهم من قدرات تقنية وإدارية تحتاج إلى تعزيز؛
- تدوركت أوجه القصور من خلال التدريب على الممارسات الصناعية الجيدة، وتحليل المخاطر ومواضع التحكم والسيطرة الحرجة، وجوانب التجارة الخارجية، وإدارة التكاليف؛
- حُلِّلت خصائص الأعشاب المحلية التي يمكن استخدامها في صنع منتجات مبتكرة تستهدف أسواق المستهلكين الكبرى، وذلك في إطار تحالف استراتيجي بين جامعة الجمهورية، أوروغواي، وجامعة سابينسا في روما، إيطاليا؛
- استُحدثت علامة تجارية مشتركة هي بيو فيتو Bio-Phyto، للأغذية ومواد التجميل المستمدة من الخامات النباتية والمنتجات العضوية الأخرى. وتضمن تلك العلامة نوعية المنتجات والالتزام بأخلاقيات الشركات واحترام الإجراءات التقنية والعلمية المحددة، وصحة المعلومات الواردة في الإعلانات؛
- وُضع بروتوكول تنظيمي قائم على المعايير الدولية بتوصية من خبراء اليونيدو، من أجل تعزيز قدرات الاتحاد على المنافسة وتيسير الوصول إلى الأسواق الأجنبية. ويُلزم البروتوكول الشركات بالامتثال لمعايير الإدارة والإنتاج العضوي ومعايير أخرى ضرورية للمنافسة الدولية. وقد سُجِّلت العلامة التجارية، ولكن البروتوكول يظل منفعة عامة ويمكن أن تستفيد منه أي شركة في أوروغواي ترغب في الامتثال لقواعده؛
- أُجريت مراجعة لحسابات المشاريع الأعضاء في الاتحاد على يد هيئة التصديق الإيطالية وهيئة التصديق المشتركة بين أوروغواي والنمسا (معهد التصديق على الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية والبيئية،

ولاتوسيستما وكوَلتي أوستريا)، واقتُرح إدخال تحسينات حيثما اقتضى الأمر. وفي الوقت الراهن، حصلت ستة مشاريع إلى جانب ما يزيد على ٤٠ منتجا على شهادات بأنها تستوفي المعيار الخاص الذي وُضع بمقتضى البروتوكول والعلامة التجارية بيو فيتو. وقدّم معهد التصديق على الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية والبيئية أيضا تدريبا إلى تقنيين من أوروغواي على أعمال التصديق في مجال المنتجات العضوية.

وكان إرساء ثقافة الجودة، التي هي ضرورة للوصول بهذه المنتجات إلى الأسواق الأجنبية، جانبا هاما من هذا المشروع. غير أن الاتحاد لا يقتصر على السعي لتضافر الجهود لترويج منتجاته وبيعها في الأسواق العالمية (تجري مفاوضات مع كبار المشترين)، بل يستهدف السوق الداخلية أيضا وأبرم اتفاقا تجاريا مع سلسلة المتاجر الرئيسية في البلد.

جيم– البيئة والطاقة

وضع معيار دولي لإدارة الطاقة

من شأن معيار دولي أن يساعد على الاستخدام الأمثل للطاقة في شتى النظم الصناعية.

عنوان المشروع: تقديم الدعم لوضع معيار دولي لإدارة الطاقة في مجال الصناعة.

مكوّن البرنامج: كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة، وتغير المناخ.

هدف المكوّن: نقل التكنولوجيات الكفؤة في استخدام الطاقة والتكنولوجيات الأخرى غير الضارة بالمناخ.

النواتج المتوخاة: وضع معيار لإدارة الطاقة طبقا لمعايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (الإيسو) يساعد الحكومات على ترويج كفاءة استخدام الطاقة.

نتائج المشروع:

- عُزّزت مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في وضع معايير الإيسو، وروعيت احتياجاتها لدى صياغة معيار الإيسو ٥٠٠٠١.

تُشكِّل معايير إدارة الطاقة أداة رئيسية لاستدامة كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة. وترى اليونيدو أن وجود معيار معترف به دوليا مفيد للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي ليست لديها بعد معايير وسياسات وآليات وطنية. كما سيساعد المعيار على تحقيق الاتساق بين مختلف المعايير الوطنية وتيسير التجارة الدولية. ولذلك ينبغي أن تشارك جماعات أصحاب المصلحة الرئيسيين من هذه البلدان في وضع ذلك المعيار.

وقد استهلت اليونيدو حوارا بشأن المعيار في عام ٢٠٠٧. وانتهى اجتماع لفريق من الخبراء عُقد في آذار/مارس من تلك السنة وحضره ممثلو العديد من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو إلى جانب الإيسو، إلى تقديم طلب إلى الإيسو بأن تضطلع بوضع معيار دولي لإدارة الطاقة. وشرعت اليونيدو في تنفيذ مشروع للدعم في تموز/يوليه. وركّز المشروع على التوعية بأهمية معايير إدارة الطاقة وعلى كفالة مراعاة مصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ووُضع للمشروع جدول زمني كامل خلال عام ٢٠٠٨:

- شباط/فبراير: أنشأت الإيسو لجنة معنية بالمشروع (ISO/PC 242) لوضع معيار الإيسو ٥٠٠٠١ لنظام الإدارة الخاص بالطاقة. وشملت عضوية اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ٣٣ عضوا وستة مراقبين.
- نيسان/أبريل: نظمت اليونيدو والإدارة الصينية للتوحيد القياسي اجتماعا بشأن معايير إدارة الطاقة حضره ممثلو القطاعين العام والخاص من ١٤ بلدا. وتمثلت النتيجة الرئيسية في وضع إطار للعمل يعرض المواضيع الكبرى لكي تستعين به لجنة المشروع في إعداد المعيار.
- حزيران/يونيه: أعد خبراء اليونيدو دراسة استقصائية بشأن نظم الإدارة الخاصة بالطاقة في الصناعة بغرض نشر الوعي في قطاع الصناعة بمعايير نظام الإدارة، وعرض آراء القطاع على لجنة المشروع، والإسهام في تصميم برامج وطنية ودولية تدعم اعتماد معيار لإدارة الطاقة.
- تموز/يوليه: حصلت اليونيدو لدى لجنة المشروع على مركز جهة اتصال من الفئة ألف، مما يتيح لها أن تضطلع بدور نشط في صياغة معيار الإيسو ٥٠٠٠١.
- تموز/يوليه – آب/أغسطس: قامت اليونيدو ومجلس سنغافورة المعني بالمعايير والإنتاجية والابتكار، والوكالة الوطنية للبيئة، باختبار استبيان وجمع بيانات من قطاعات الصناعة المحلية تحضيرا للاجتماع الأول للجنة المشروع.
- آب/أغسطس: نظمت اليونيدو بالاشتراك مع الرابطة البرازيلية للتوحيد القياسي، وبمساهمة من الشراكة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، اجتماعا لفائدة أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في أمريكا اللاتينية. واستعرض الاجتماع العمل المتعلق بالمعيار وأتاح لأصحاب المصلحة فرصة لتقديم آرائهم بشأن معايير إدارة الطاقة.
- أيلول/سبتمبر: عُقد الاجتماع الأول للجنة المشروع، وحضره ممثلون من اليونيدو و٢٥ بلدا عضوا. وانتهى الاجتماع بوضع مشروع أول للمعيار الجديد.
- تشرين الثاني/نوفمبر: اكتملت الأعمال التحضيرية للدراسة الاستقصائية التي ستجريها اليونيدو لمشاريع برازيلية بشأن مختلف القطاعات الصناعية. ومن المقرر إجراء الدراسات خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

وكانت النتيجة إحراز تقدم كبير صوب تحقيق أهداف المشروع:

- كفلت مساهمات اليونيدو في وضع معيار الإيسو ٥٠٠٠١ مراعاة وضع الصناعة واحتياجاتها في البلدان النامية لدى وضع المعيار. وطلبت لجنة المشروع من المنظمة مواصلة عرض آراء هذه البلدان وإبراز المسائل التي تهم تلك البلدان. ومن المقرر أن يكون معيار الإيسو ٥٠٠٠١ جاهزا للنشر بحلول نهاية عام ٢٠١٠.
- شارك صانعو السياسات ومسؤولو الهيئات المعنية بوضع المعايير من أكثر من ٣٠ من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاجتماعات التي نظمتها اليونيدو. وقد اكتسبوا فهما أفضل لأهمية معايير إدارة الطاقة، وأصبح بعضهم أعضاء في لجنة المشروع.
- عُزّز دور اليونيدو التقني الرائد في مجال كفاءة الطاقة ومعايير إدارة الطاقة وحظي باعتراف دولي، وأتيح تمويل من مرفق البيئة العالمية لمشاريع مقبلة، ووردت طلبات جديدة لعقد اجتماعات إقليمية بشأن كفاءة الطاقة ومعاييرها.

وسوف ينتهي المشروع باكتمال الدراسة الاستقصائية في البرازيل. وستُجرى متابعة تهدف إلى ما يلي:

- دعم استمرار مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في وضع معيار الإيسو، وزيادة قدراتهم في الوقت نفسه على بذل جهود تكميلية على الصعيد الوطني؛
- تعزيز فهم احتياجات الصناعة في هذه البلدان وما تواجهه من تحديات في اعتماد معيار الإيسو ٥٠٠٠١، واستبانة خدمات المساعدة التقنية ذات الصلة؛
- تعزيز خبرة اليونيدو وأدواتها لدعم الدول الأعضاء وصناعاتها دعما أكثر فعالية في تحسين كفاءة الطاقة؛
- كفالة استمرار اليونيدو في المساهمة بنشاط في وضع معيار الإيسو ٥٠٠٠١.

الإنتاج الأنظف في أوغندا

عنوان المشروع: إنشاء مركز وطني للإنتاج الأنظف في جمهورية أوغندا.

مكوّن البرنامج: الإنتاج الأنظف والمستدام.

هدف المكوّن: تقليل استهلاك الموارد والانبعاثات والنفايات الصناعية في شركات أو قطاعات، واستخدام ذلك نموذجا ينشر على نطاق أوسع.

النواتج المتوخاة: تقديم مؤسسات الدعم خدمات إلى الصناعة على أساس مستدام؛ وزيادة في اعتماد التكنولوجيات والعمليات السليمة بيئيا في الصناعة.

نتائج المشروع:

- إقامة شبكة من الاستشاريين وخبراء التقييم والمؤسسات متنامية ومدرَّبة على أساليب الإنتاج الأنظف وتكنولوجياته.
- خفض كبير في استعمال المياه وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مختلف الصناعات؛
- حصول ١٤ شركة على شهادات المطابقة لمعيار الإيسو ١٤٠٠١.

أنشئ مركز الإنتاج الأنظف في أوغندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ويعمل المركز بتوجيه من مجلس تنفيذي ومجلس استشاري يمثّل فيهما أصحاب المصلحة الوطنيون الرئيسيون من القطاع الخاص والحكومة ومؤسسات البحوث والرابطات الصناعية.

ويشارك المركز في كامل نطاق الأنشطة الخاصة بالإنتاج الأنظف:

- نشر المعلومات والتوعية: أصدر المركز عددا من الكراسات، تشمل دراسات حالات إفرادية، ونُظمت في الوقت ذاته عشرات الحلقات الدراسية أو أنشطة مماثلة لزيادة استيعاب مفاهيم الإنتاج الأنظف وأساليبه وتكنولوجياته. وقد حضر هذه الأحداث حتى الآن ١ ٦٠٠ شخص تقريبا.

- التدريب: يتاح التدريب لموظفي المشاريع والمؤسسات وكذلك للأشخاص الذين يرغبون في أن يصبحوا خبراء تقييم للإنتاج الأنظف أو استشاريين مرخصا لهم. وقد شارك ما يزيد على ٢٤٠ شخصا، على مدى السنة، في التدريب الطويل الأمد.

- المشاركة المباشرة في اعتماد الإنتاج الأنظف على نطاق المشاريع: يشمل ذلك جوانب مثل تقييم المصانع واتباع أساليب جيدة للعناية بمنشآتها إلى جانب التحسينات التكنولوجية. وتتراوح الصناعات بين إنتاج الألبان والدباغة من جهة والأثاث والحديد والصلب من جهة أخرى. وتحفيز الموظفين وتحسين ظروف العمل الصحية من الجوانب المهمة لهذا النشاط.

- دعم بناء المؤسسات: أدرج عدد من شركات الاستشارة والجامعات والمؤسسات الوطنية الإنتاج الأنظف في أنشطتها بالتعاون مع مركز الإنتاج الأنظف في أوغندا.

- المساهمة في الترويج للإنتاج الأنظف عبر حدود أوغندا: يشارك المركز في البرامج الإقليمية والدولية؛ وقام على وجه الخصوص بإدخال مفهوم الإنتاج الأنظف في رواندا وليسوتو.

وفي أواخر عام ٢٠٠٨، حصلت ١٤ شركة على شهادة المطابقة لمعيار الإيسو ١٤٠٠١، بدعم من المركز، وخُفضت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من الشركات التي تلقّت المساعدة بمقدار ١,٦ مليون طن، وبلغ مجموع الوفورات السنوية من خيارات الإنتاج الأنظف التي حُدّدت في إطار برنامج المزايا الإيكولوجية ٢,٥ مليون دولار. وتتضمن النتائج المحققة في قطاعات صناعية معيّنة تخفيضا متوسطا في الطلب الأحيائي الكيميائي على الأكسجين في مصانع السكر بنسبة ٧٧ في المائة، وخفضا في استهلاك المياه في مصانع تجهيز الأسماك من ١٤ مترا مكعبا إلى ٨ أمتار مكعبة.

ويعتزم مركز الإنتاج الأنظف في أوغندا مواصلة توسيع نطاق أنشطته الناجحة. وسيُولي اهتماما خاصا لما يلي:

- كفاءة الطاقة؛

- تعميم أساليب الإنتاج الأنظف في استثمارات ومؤسسات القطاعين الخاص والعام الكبيرة؛

- مساعدة واضعي السياسات على إدراج مفاهيم الإنتاج الأنظف في السياسات والاستراتيجيات.

كما سيستهدف المركز بشكل متزايد مسائل التنمية المستدامة الأوسع نطاقا، بالتطرق إلى مواضيع مثل تحليل دورة الحياة، والتصميم الأحيائي، والمسؤولية الاجتماعية للشركات. ومن المتوخى أن يضطلع المركز في نهاية المطاف بدور رئيسي في تنفيذ برامج كبيرة في مجال التنمية المستدامة وأن يوفر قاعدة إيرادات داخلية متينة. وسوف يعزّز إطار إدارة المركز بناء على ذلك.

خدمات تبريد سليمة في فنزويلا

توفير الخدمات الصحيحة لمعدات التبريد في فنزويلا عامل مساعد على حماية طبقة الأوزون.

عنوان المشروع: الخطة الوطنية للتخلص تدريجيا من الكلوروفلوروكربون في فنزويلا.

مكوّن البرنامج: بروتوكول مونتريال.

هدف المكوّن: مساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول مونتريال بنقل التكنولوجيات غير القائمة على المواد المستنفدة للأوزون.

النواتج المتوخاة: تستوفي المشاريع معايير الأسواق الدولية من خلال اعتماد التكنولوجيات غير القائمة على المواد المستنفدة للأوزون؛ وقد قُدمت المساعدة إلى البلد للوفاء بالتزاماته بموجب بروتوكول مونتريال.

نتائج المشروع:

- تلقى ما يزيد على ٣ ٠٠٠ تقني تدريبا وحصلوا على شهادة بذلك؛ وزُود عدد منهم بالمعدات.
- تدريب المدرِّبين في ٤٦ مؤسسة وتطوير المعدات بها.
- يجري تنفيذ مدونة ممارسات.

تتألّف مركبات الكلوروفلوروكربون من الكربون والفلور والكلورين والهيدروجين. وتُستخدم في طائفة واسعة من التطبيقات بدءاً من منظفات المكوّنات الإلكترونية إلى غازات نظم التبريد، ولكنها تستنفد طبقة الأوزون.

وفي إطار برنامج بروتوكول مونتريال، يجري التخلص تدريجيا من هذه المركبات في فنزويلا بموجب خطة وطنية أُقرت في عام ٢٠٠٤. وتستهلك تلك المركبات أساسا في التبريد والتكييف. وقد بيّنت الدراسات الاستقصائية أن ما يقل عن ٤٠ في المائة من عمال الخدمات التقنيين حصلوا على تدريب تقني أساسي؛ بينما يعتمد الآخرون على الخبرة. وبذلك، بات تدريبهم على ممارسات التبريد الجيدة ضروريا للتخلص تدريجيا من مركبات الكلوروفلوروكربون. وقد اضطُلع بالأنشطة التالية:

- اختيار المؤسسات التي يمكن أن تضطلع بالتدريب على الصعيد الوطني؛
- إعداد دليل لممارسات التبريد الجيدة؛
- تدريب المدرِّبين في مؤسسات مختارة؛
- تزويد مؤسسات التدريب الوطنية بالمواد التعليمية وأحدث الأدوات فيما يخص خدمات التبريد؛
- تنفيذ برنامج لتدريب التقنيين ومنحهم شهادات بذلك؛
- تنفيذ برنامج تقرّه وزارات العمل والبيئة والصناعة لتقديم شهادات معتمدة في مجال خدمات الإصلاح والصيانة؛
- توفير أدوات للتقنيين المعتمدين تمكّنهم من اتباع الممارسة الجيدة؛
- وضع مدونة لقواعد السلوك وتنفيذها.

وبحلول عام ٢٠٠٨، حقق المشروع المنفّذ على مدى ثلاث سنوات نتائج جيدة:

- انضمت ٤٦ مؤسسة تدريبية إلى البرنامج؛ وطُورت معداتها ووُفر التدريب للمدربين بها؛
- خضع للتدريب أكثر من ٣ ٣٥٠ عاملا تقنيا في مجال التبريد، حصل ٢ ٩٥٠ منهم إجمالا على شهادات معتمدة؛
- وُزّع ما يزيد على ٣٨٠ مجموعة من الأدوات على التقنيين المعتمدين؛
- وُضعت مدونة ممارسات وطبقت.

وإزاء هذه النتائج الإيجابية، وُسع نطاق البرنامج وأصبح الهدف النهائي هو اعتماد ٥ ٠٠٠ عامل تقني.

ويكمل المشروعَ مخطط لاسترداد مركبات الكلوروفلوروكربون وإعادة تدويرها. وفي إطار المخطط، يُنقَّى الكلوروفلوروكربون المسترد ويعاد استخدامه، مما يحد من الحاجة إلى غازات تبريد جديدة.

توفير الطاقة خارج نطاق شبكات الكهرباء في موزامبيق وزامبيا لخدمات الاتصال الحاسوبي المباشر

تغذي الطاقة الشمسية مراكز للأعمال التجارية في ريف موزامبيق وزامبيا.

عنوان المشروع: توفير مراكز دعم للأعمال التجارية في الريف تعمل بالطاقة المتجددة من أجل المشاريع الريفية الصغيرة والمجتمعات التي تعيش بمنأى عن شبكات الكهرباء.

مكوّن البرنامج: تسخير الطاقة في الريف للأغراض الإنتاجية.

هدف المكوّن: إتاحة فرص جديدة لإدرار الدخل من تسخير مصادر الطاقة المتجددة للأغراض الإنتاجية في المناطق الريفية.

النواتج المتوخاة: إنشاء بنية لدعم خدمات الطاقة العصرية وبدء تشغيل مرافقها.

نتائج المشروع:

- إنشاء مركزين محليين للأعمال التجارية يعملان بالطاقة الشمسية في موزامبيق وزامبيا.

لا يمكن تصور المشاركة في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة حاليا دون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويؤدي انعدام الموارد في البلدان النامية إلى توسيع الفجوة الرقمية وتترتب عليه عوائق إضافية لتنمية أقل البلدان نموا على وجه الخصوص. والإمداد الموثوق بالطاقة أحد الشروط المسبقة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، غير أن سبل ذلك الإمداد غير متوفرة في كثير من البلدان النامية، وبخاصة خارج المناطق الحضرية. وفي بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، وهي أفقر المناطق في الكهرباء في العالم، لا يحصل على الكهرباء في أغلب الأحيان سوى ما يقل عن ٥ في المائة من سكان الأرياف، وإقامة الشبكات الكهربائية التقليدية مسألة مكلفة جدا بحكم طبيعة المستوطنات الريفية المتشتتة. وينبغي اتباع نهج مشترك فيما يخص تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات والإمداد بالكهرباء للتغلب على مشكلة تهميش السكان في المناطق الريفية الأفريقية المتزايدة. ويتعين توليد الكهرباء من مصادر متجددة لأن هذا هو الأسلوب الوحيد الكفيل بتوفير إمدادات الطاقة في تلك المناطق على نحو مستدام.

وتتيح مبادرة اليونيدو بشأن توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالاعتماد على مصادر متجددة حلا لتلك المعضلة بإنشاء مراكز للاتصالات تعمل بالطاقة الشمسية من أجل المجتمعات المحلية ومنشآت الأعمال في المناطق الريفية. وتستهدف المبادرة مناطق تعيش بها مجتمعات تزرع مساحات محدودة من الأرض ولا تتوفر لديها سبل للحصول على الكهرباء أو الاتصالات الحديثة. وقد أنشئ في ريف زامبيا وموزامبيق أول مركزين من هذا القبيل، ويعمل بهما موظفون مدربون يتبعون خطة جيدة للأعمال التجارية. والدعم مستمر لضمان انتقال هذين المركزين بسلاسة إلى مرحلة الاعتماد الذاتي.

ويوفر المركزان مجموعة من خدمات الاتصالات وخدمات الأعمال التجارية بما في ذلك الهواتف العامة والنقالة، والوصول إلى الإنترنت وأحدث المعلومات. ويُتوقع أن يسهما إسهاما كبيرا في تحسين مستويات معيشة المجتمعات. ولن يوفر المركزان معلومات عن الأسواق وسبلا جديدة لبيع السلع واشترائها وتدريبا لمختلف المجموعات المستهدفة فحسب، بل سيكونان أيضا مكانين للاجتماع، ويمكن أن يستخدما لأغراض الترفيه.

وتعتزم اليونيدو أن توسّع نطاق هذه المبادرة لتشمل مناطق أخرى وأن تتيح الاطلاع العام، من خلال منشور، على أفضل الممارسات والدروس المستفادة من المراكز القائمة.

دال– البرامج الجامعة

أفريقيا تبني خدمات الأعمال التجارية

جمع الخبرات من خلال الترابط الشبكي عامل رئيسي لتحسين خدمات تنمية الأعمال التجارية الموجهة لتنمية المشاريع النسائية والشبابية.

عنوان المشروع: تعزيز قدرات أجهزة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في بلدان أفريقية مختارة من خلال إقامة شبكات إقليمية والتعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية من أجل دعم المشاريع النسائية والشبابية.

مكوّن البرنامج: التعاون بين أقل البلدان نموا وفيما بين بلدان الجنوب.

أهداف المكوّن: تبادل الحكومات والقطاع الخاص أفضل الممارسات واستخدامها ضمن إطار الشراكة.

النواتج المتوخاة: توثيق التعاون الإقليمي.

نتائج المشروع:

- إقامة شبكات إقليمية (ووطنية) فعالة لدعم العمل على تحسين خدمات الأعمال التجارية الموجّهة لأصحاب المشاريع النسائية والشبابية.

أقامت اليونيدو شراكات مع أجهزة القطاعين الخاص والعام التي تدعم المشاريع النسائية والشبابية في إريتريا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وكينيا وملاوي. وبناء على طلب هذه البلدان، تعمل اليونيدو حاليا على تطوير هذه الشراكات لتحسين خدمات تنمية الأعمال التجارية الموجّهة لأصحاب المشاريع النسائية والشبابية في مجال الصناعات الزراعية. ويمكن أن تستفيد منظمات دعم الأعمال التي تقدم هذه الخدمات استفادة كبيرة من إقامة الشبكات على الصعيدين الإقليمي والوطني، ويمكن أن تساعدها تلك الشبكات على الاستجابة بشكل أفضل لاتجاهات الأسواق، وتعزيز قدراتها على توفير الخدمات، واستحداث سبل جديدة لتحفيز القدرة على المنافسة في قطاع الصناعات الزراعية البالغة الأهمية في اقتصادات شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

وفي عام ٢٠٠٧، أيّد الاجتماع السنوي الحادي والثلاثين لوزراء الخارجية في مجموعة الـ٧٧ مبادرة اليونيدو الرامية إلى تطوير خدمات تنمية الأعمال التجارية من خلال مشروع إقليمي يقوم على التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإقامة الشبكات في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، مع التركيز على مجال الأعمال التجارية الزراعية. ويشترك في تمويل المشروع صندوق بيريز-غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية واليونيدو. ويهدف المشروع إلى استخدام الموارد والفرص المتاحة داخل المنطقة وعلى الصعيد الوطني استخداما أكثر فعالية بالربط بين مبادرات تنمية المشاريع النسائية والشبابية.

وتساعد الخبرات المتبادلة والعمليات التي يضطلع بها المشروع على الصعيد الإقليمي البلدان المشاركة على الشروع في تنفيذ أنشطتها الخاصة بها في مجال خدمات تطوير الأعمال، ونشر التكنولوجيا، والترابط الشبكي بين مجموعات الدعم، كما تساعدها على مداومة تلك الأنشطة. وجار إعداد نهج مشترك من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص، لتحقيق ما يلي:

- إنماء ثقافة وعقلية داخل المنظمات تشجعان على إقامة المشاريع والسعي للعمل الحر؛

- معالجة القيود التي تعرقل الأعمال التجارية الزراعية، وتيسر الوصول إلى الموارد الضرورية لزيادة القدرة على المنافسة؛
- وضع نظام مستدام لخدمات تنمية الأعمال التجارية يرتكز إلى قوى السوق؛
- تشجيع العمل الجماعي وبناء الثقة لإقامة الشبكات وتحقيق أهداف مشتركة؛
- تطوير الإدارة، بما في ذلك تنظيم عمليات الإبلاغ وكتابة المقترحات، وحفظ السجلات، ومعالجة البيانات، وتطبيق الإدارة القائمة على النتائج؛

وتحقّقت النتائج التالية في عام ٢٠٠٨:

- استُهلّت مجموعة من الحلقات الدراسية على الصعيدين الإقليمي والوطني بالتعاون مع شركاء المشروع. وقد عُقدت حتى الآن حلقات دراسية إقليمية في جمهورية تنزانيا المتحدة وملاوي؛
- أُقيمت شبكة إقليمية واعتمد شركاء المشروع هدفا موحدا ورؤية مشتركة، وأعربوا عن التزامهم وأبرموا اتفاقا مشتركا بشأن أولويات التنفيذ وخطة عمل إقليمية؛
- اتفق الشركاء على إقامة موقع شبكي خاص بالمشروع، يستخدم كمنتدى للترابط الشبكي وتبادل المعلومات؛
- قُدّم الدعم لبناء شبكات وطنية من أجل شمول المشاريع النسائية والشبابية بخدمات الأعمال التجارية؛
- استُعرضت نُهُج اليونيدو الكلية المتّبعة لتنمية المشاريع وأسواق خدمات تنمية الأعمال التجارية، وباتت قيد التطبيق؛
- وصل الشركاء في المشروع إلى توافق في الآراء بشأن اتباع نهج مشترك لتطوير أسواق خدمات تنمية الأعمال التجارية؛
- صيغت استراتيجيات قطرية لبناء شبكات خدمات تنمية الأعمال التجارية، تضم خطط عمل تنفذ على مدى ستة أشهر، وعُرضت تلك الاستراتيجيات وروجعت؛
- أطلعت منظمة العمل الدولية ومصرف الصناعة في نيجيريا ومصرف الاستثمار الكيني على الخبرات المكتسبة في مجال دعم المشاريع النسائية والشبابية في أفريقيا، وشمل ذلك أيضا الأدوات والنهج.

ومن الواضح أن المشروع بات مؤثرا. فقد بدأ مفهوم تنمية المشاريع يتحسن لدى الشركاء، وزاد الوعي بالحاجة إلى توثيق التعاون وتحسين التنسيق داخل القطاع الخاص بالإضافة إلى تكوين الشراكات بين

القطاعين العام والخاص. وزادت قدرة البلدان على مساعدة المشاريع على التنويع والابتكار وزيادة قيمتها المضافة، مثلما يتجلى من الزيادة العامة في دعم خدمات تنمية الأعمال التجارية وتوفير الائتمان إلى هذه المشاريع. وقد وردت من غرب أفريقيا وأمريكا الوسطى ومنظمة التعاون الاقتصادي لبلدان غرب آسيا ووسطها طلبات لإقامة شبكات إقليمية مماثلة لتنمية المشاريع النسائية والشبابية.

معلومات عامة عن اليونيدو

ألف- حجم المنظمة وهيكلها

أُنشئت اليونيدو في عام ١٩٦٦، ثم أصبحت وكالة متخصّصة من وكالات الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥. ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة حاليا ١٧٣ دولة عضوا. وتوجد قائمة بجميع الدول الأعضاء في الصفحة ١١٣.

ولدى اليونيدو حوالي ٦٥٠ موظفا يعملون في المقر والمكاتب الثابتة الأخرى. وقد عيّن المؤتمر العام في دورته الحادية عشرة (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) كانديه ك. يومكيلاّ (سيراليون) مديرا عاما لليونيدو، وتولى يومكيلاّ منصبه في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويبلغ الحجم الإجمالي المقدّر لعمليات اليونيدو ٣٨٢ مليون يورو لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ويرد هيكل المنظمة في الصفحة ١١٤.

باء- هدف اليونيدو الرئيسي

هدف المنظمة الرئيسي هو تعزيز التنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. ولبلوغ هذه الغاية، توثّق اليونيدو أيضا التعاون على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني والقطاعي.

جيم- أجهزة وضع السياسات

لليونيدو ثلاثة أجهزة لوضع السياسات، هي المؤتمر العام ومجلس التنمية الصناعية ولجنة البرنامج والميزانية.

المؤتمر العام

تجتمع الدول الأعضاء في اليونيدو مرة كل سنتين في المؤتمر العام، وهو أعلى جهاز لتقرير السياسات في المنظمة. ويحدّد المؤتمر المبادئ والسياسات التوجيهية، ويوافق على ميزانية اليونيدو وبرنامج عملها، ويعيّن المدير العام. كما ينتخب المؤتمرُ الممثّلين في مجلس التنمية الصناعية ولجنة البرنامج والميزانية. وقد عقدت دورة المؤتمر العام الثانية عشرة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

ومن المقرّر أن تُعقد دورة المؤتمر العام الثالثة عشرة من ٧ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

مجلس التنمية الصناعية

يتألّف مجلس التنمية الصناعية من ٥٣ عضوا، وهو يستعرض تنفيذ برنامج العمل والميزانيتين العادية والتشغيلية ويقدّم توصيات إلى المؤتمر العام بشأن مسائل السياسات، بما في ذلك تعيين المدير العام.

ويجتمع المجلس مرة واحدة في السنوات التي ينعقد فيها المؤتمر العام ومرتين في السنوات الأخرى. وقد عُقدت دورة مجلس التنمية الصناعية الرابعة والثلاثون من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨. واستأنفت الدورة الرابعة والثلاثون أيضا أعمالها في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وعُقدت دورة مجلس التنمية الصناعية الخامسة والثلاثون في ٢ و٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ويبيّن الإطار ١ تركيبة المجلس الحالية.

الإطار ١– تركيبة مجلس التنمية الصناعية

الاتحاد الروسي	تونس	كوت ديفوار
إثيوبيا	الجزائر	كوستاريكا
إسبانيا	الجماهيرية العربية الليبية	كولومبيا
أفغانستان	الجمهورية التشيكية	كينيا
إكوادور	الجمهورية العربية السورية	لكسمبرغ
ألمانيا	جمهورية كوريا	مصر
أوروغواي	جنوب أفريقيا	المغرب
إيران (جمهورية–الإسلامية)	رومانيا	المكسيك
إيرلندا	سري لانكا	المملكة العربية السعودية
إيطاليا	السودان	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
باراغواي	السويد	
باكستان	سويسرا	النرويج
بلجيكا	الصين	النمسا
بوركينا فاسو	غانا	نيجيريا
بولندا	غواتيمالا	الهند
بوليفيا	فرنسا	هنغاريا
تايلند	الفلبين	اليابان
تركيا	كوبا	اليونان

لجنة البرنامج والميزانية

لجنة البرنامج والميزانية، التي تتألّف من ٢٧ عضوا، هي جهاز فرعي تابع للمجلس. وهي تجتمع مرة واحدة في السنة، وتساعد المجلس في إعداد ودراسة برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل المالية. وقد عُقدت دورة لجنة البرنامج والميزانية الرابعة والعشرون في ٣ و٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

ويبيّن الإطار ٢ التركيبة الحالية للجنة.

الإطار ٢- تركيبة لجنة البرنامج والميزانية

الاتحاد الروسي	الجزائر	كولومبيا
إكوادور	الجماهيرية العربية الليبية	المكسيك
ألمانيا	جمهورية كوريا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
إندونيسيا	جنوب أفريقيا	وإيرلندا الشمالية
أوكرانيا	السودان	النرويج
إيطاليا	سويسرا	النمسا
باكستان	الصين	الهند
بولندا	فرنسا	اليابان
تركيا	كوبا	
تونس	كوت ديفوار	

دال- معالم بارزة في السياسات

- خطة الأعمال بشأن دور اليونيدو ووظائفها في المستقبل، التي اعتمدها مجلس التنمية الصناعية (م ت ص-١٧/م-٢) وأقرّها المؤتمر العام في دورته السابعة في عام ١٩٩٧ (م ع-٧/ق-١)، هي أساس عملية التحوّل التنظيمي والبرنامجي في اليونيدو. وقد ركّزت الخطة أنشطة المنظمة في مجالين هما: تعزيز القدرات الصناعية، والتنمية الصناعية الأنظف والمستدامة. وتقضي خطة الأعمال بأن تضطلع اليونيدو في المجالين المذكورين بأنشطة للتعاون التقني وأنشطة بصفتها محفلا عالميا على حد سواء. ولا تزال هذه الخطة تشكّل أساس عمل اليونيدو.

- وتسليماً بضرورة أن تكيّف اليونيدو وظائفها وأولوياتها وتوجّه أنشطتها نحو الوقائع والمتطلّبات الجديدة التي تفرضها البيئة الاقتصادية العالمية المتغيّرة، اعتمد مجلس التنمية الصناعية في دورته السادسة والعشرين المعقودة في عام ٢٠٠٢ (م ت ص-٢٦/م-٧) المبادئ التوجيهية الاستراتيجية "صوب تحسين إنجاز برنامج اليونيدو". واعتُبرت هذه المبادئ التوجيهية مساهمة هامة في الجهود المبذولة لزيادة كفاءة اليونيدو وفعاليتها؛ وتسعى المبادئ التوجيهية إلى زيادة تركيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اليونيدو.

- ترد الرؤية الخاصة بمستقبل اليونيدو في بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد ٢٠٠٥-٢٠١٥، التي اعتمدت في القرار م ع-١٠/ق-٢ في دورة المؤتمر العام العاشرة المعقودة في عام ٢٠٠٥. واستجابة للأولويات الإنمائية الدولية، تقدّم الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد رؤية مرنة للعمليات تدور حول أولويات مواضيعية ثلاث هي التالية:

الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، بتعزيز النمو الصناعي، مع التركيز على التشغيل وإدرار الدخل، علاوة على بناء القدرات المؤسسية وتنمية المشاريع الصغيرة والصغرى؛

بناء القدرات التجارية، بمساعدة البلدان على بناء وتطوير القدرات الإنتاجية والقدرات المتصلة بالتجارة على حدّ سواء، بما في ذلك بناء القدرات على استيفاء المعايير المطلوبة في الأسواق الدولية للمشاركة في التجارة الدولية؛

البيئة والطاقة، بالتركيز على مصادر الطاقة المتجدّدة وترويجها ودعم البرامج التي تزيد من كفاءة استخدام الطاقة الصناعية إلى الحدّ الأقصى، علاوة على الأنشطة الأخرى التي تعزّز التنمية الصناعية المستدامة وتدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية.

- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قدّم المدير العام إلى دورة المجلس الخامسة والثلاثين المقترحات الخاصة بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٠-٢٠١٣.[١] ويختلف هذا الإطار بدرجة مهمة عن وثائق الإطار البرنامجي السابقة. فلأول مرة، يتضمن الإطار الجديد هدفا إنمائيا شاملا يربط التنمية الصناعية ربطا صريحا بالأولويات المواضيعية الثلاث وهي: "التنمية الصناعية من أجل تخفيف حدّة الفقر؛ والعولمة الشاملة للجميع؛ والاستدامة البيئية". ويوفّر هذا الهدف الإنمائي الإطار العام الذي تسعى فيه اليونيدو إلى الاضطلاع بالولاية التي أناطتها بها الدول الأعضاء فيها والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أحاط المجلس علما بالإطار البرنامجي مع التقدير، وكان هناك تسليم بأنه يمثّل أداة هامة ومرنة لتنفيذ الولايات المسندة إلى المنظمة.[٢]

هاء- اليونيدو حول العالم

- في عام ٢٠٠٨، احتفظت اليونيدو بشبكة ميدانية تتألف من ٢٨ مكتبا إقليميا وقطريا حول العالم، بعضها يغطّي أكثر من بلد واحد. وعلاوة على ذلك، بدأ ١٥ مكتبا من مكاتب اليونيدو المصغّرة العمل بحلول عام ٢٠٠٨ بموجب اتفاق التعاون مع البرنامج الإنمائي الموقع في عام ٢٠٠٤.

- توجد شبكة من مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا ووحدات ترويج الاستثمار حول العالم تشجّع توجيه الاستثمار والتكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ويوجد أيضا عدد من مراكز التكنولوجيا الدولية في مراحل مختلفة من التطوير وتعمل على نحو وثيق مع مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا.

- علاوة على ما سبق، هناك العديد من المراكز والبرامج الوطنية للإنتاج الأنظف، أنشأتها اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويجري إنشاء المزيد منها.

- تحتفظ اليونيدو بمكاتب في بروكسل (الاتحاد الأوروبي) وجنيف (الأمم المتحدة) ونيويورك (الأمم المتحدة).

---

(١) IDB.35/8/Add.1.

(٢) المقرّر م ت ص-٣٥/م-٦.

الدول الأعضاء في اليونيدو

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إريتريا
إسبانيا
إسرائيل
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوزبكستان
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية-الإسلامية)
إيرلندا
إيطاليا
بابوا غينيا الجديدة
باراغواي
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بليز
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
البوسنة والهرسك
بولندا
بوليفيا
بيرو
بيلاروس

تايلند
تركمانستان
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
توغو
تونس
تونغا
تيمور-ليشتي
جامايكا
الجبل الأسود
الجزائر
جزر البهاما
جزر القمر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جورجيا
جيبوتي
الدانمرك
دومينيكا
الرأس الأخضر
رواندا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
ساموا
سان تومي وبرينسيبي
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سانت كيتس ونيفيس

سانت لوسيا
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
السنغال
سوازيلند
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
سيراليون
سيشيل
شيلي
صربيا
الصومال
الصين
طاجيكستان
العراق
عُمان
غابون
غامبيا
غانا
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
غينيا-الاستوائية
غينيا-بيساو
فانواتو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)
فنلندا
فيجي
فييت نام
قبرص
قطر
قيرغيزستان
كازاخستان
الكاميرون
كرواتيا
كمبوديا
كوبا

الاتحاد
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لبنان
لكسمبرغ
ليبريا
ليتوانيا
ليسوتو
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
موناكو
ميانمار
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيبال
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
اليابان
اليمن
اليونان

الشكل ٦- المخطط التنظيمي لليونيدو*

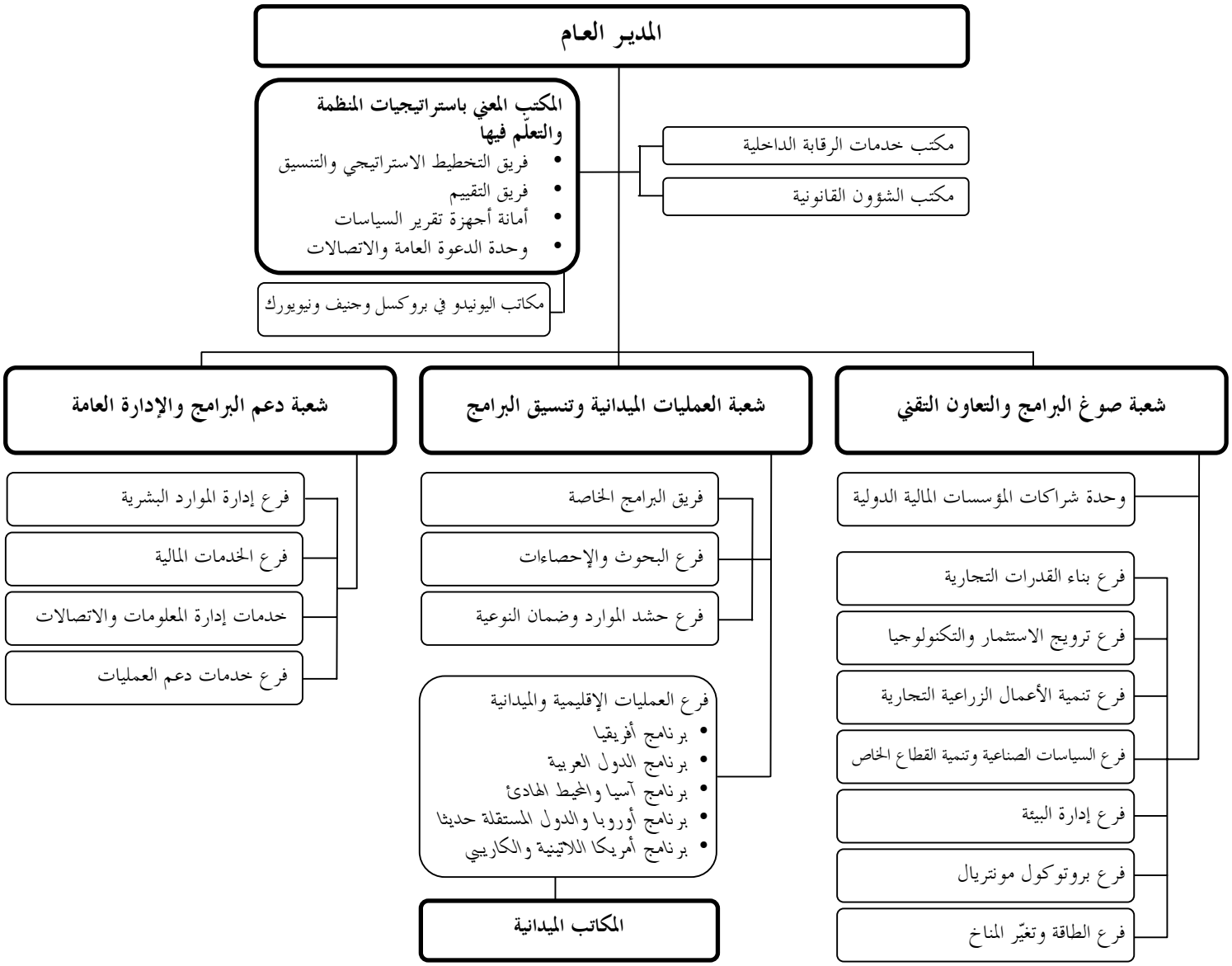

* في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

قائمة المختصرات

الأونكتاد:	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأيدز:	متلازمة نقص المناعة المكتسب
الإيسو:	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
الإيفاد:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الإيكواس:	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
البرنامج الإنمائي:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
البنك الدولي:	البنك الدولي للإعمار والتنمية
دولار:	دولارات الولايات المتحدة
الفاو:	منظمة الأغذية والزراعة
فيروس الأيدز:	فيروس نقص المناعة البشرية
الكومفار:	النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ
مجلس الرؤساء التنفيذيين:	مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق
نيباد:	الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
اليونسكو:	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
اليونيدو:	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ISSN 1020-7708
IDB.36/2-PBC.25/2

Printed in Austria
V.09-80389—March 2009—255

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre
P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Telephone: (+43-1) 26026-0
Fax: (+43-1) 2692669
E-mail: unido@unido.org, Internet: www.unido.org